جَامعَة حَلب

كلية الاقتصاد والتجارة

قسم السكان





هجرة القوى العاملة
في الجزائر وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية

رسالة قدمت لنيل شهادة الماجستير

اعـــداد

بلقاسم براكتيه

باشراف

الاستاذ الدكتور محمد سالم الصفدي

١٤٠٦ هـ

١٩٨٦ م

الفهرس

مقدمـــة

يعد موضوع هجرة القوى العاملة في الجزائر وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية من المواضيع التي لم تجد اهتماما من الدارسين بشكل عملي وبصفة خاصة ، انعكاس الهجرة على التنمية الاقتصادية . اذ أن الدراسات المتوفرة عن الهجرة الجزائرية برغم أنها قليلة وجلها بالفرنسية ،تبقى بصفة عامة دراسات اجتماعية ، وصفية لوضعية العمال المهاجرين أكثر منها اقتصادية ، ولم يطرح تاثير الهجرةعلى التنمية الاقتصادية بالرغم من أن التنمية ليست قضية اقتصادية فقط بل هي قضية تطوير لمجمل كيان المجتمع ، بمختلف مقوماته الاجتماعية والفكرية والسياسية مع الجانب الاقتصادي بالطبع " فالتنمية الاقتصادية التي تشكل حركة تنام في الجانب الاقتصادي من حياة المجتمع لا تحصل في الواقع الا بفعل التضافر بين مجموعة العناصر غير الاقتصادية ، ومجموعة العناصر الاقتصادية معا ، وهذا التضافر بدوره لا يحصل الا عندما تكون المقومات والمعطيات غير الاقتصادية كلاهما في وضع موات للانطلاق في حركة الانماء[1] ". ومن هنا نحن لا نقول بالتغاضي عن الدور المؤثر والحاسم للمقومات والشروط غير الاقتصادية التي تضم مختلف المعطيات السكانية ومتغيراتها للقوى البشرية ، والمعارف والخبرات المتراكمة لديها بالتعليم والتدريب والاحوال الصحية والسكنية والمعيشية .

---

(١) الجمصي محمود ١٩٨١- تقييم تجربة التخطيط والانماء في الوطن العربي في : الحلقة النقاشية السنوية الرابعة . التخطيط لتنمية عربية : آفاقه حدوده، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت ، الجزء الاول . ٦٩-١٢٠ .

هذا ما أدى بنا الى اختيار هذا الموضوع عله يكون ذا فائدة في تغطيـة أثر الهجرة على الجانب الاقتصادي ،وقمنا بدراسته دراسة كمية تحليلية . وقمنا بتقسيم هذا البحث الى ثلاثة فصول .

درسنا في الفصل الاول الواقع الديموغرافي في الجزائر دراسة ديموغرافية ووجدنا أن المجتمع الجزائري مجتمع فتي مثله مثل أي مجتمع في العالم المتخلف، اذ تكثر فيه الولادات ، والوفيات وارتفاع في الخصوبة ونسبة الاعالة في المجتمع، مما يشكل تناقضا بين السكان وبين النظام الاجتماعي الاقتصادي السائد، بحيث لا يستطيع هذا النظام أن يوفر لهوءلاء السكان متطلبات الحياة ، من غذاء وسكن وصحة ، وتعليم ،وفرص عمل ... الخ. ذلك أن الحالة الديموغرافية ذات طابع نسبي وتاريخي لانها تتوقف على طبيعة النظام الاجتماعي السائد وعلى درجة تطوره .

فالتناقض بين السكان والنظام الاجتماعي السائد يعبر عن نفسه من انتشار الجوع والفقر، ومن انتشار البطالة ، ومن ازدحام المدن ومن أزمة الاسكان ، والضغط على الخدمات العامة ...... الخ.

وقد كانت هذه الدراسة في الفصل الاول أرضية لدراسة الفصل الثاني، اذ أننا تطرقنا في الفصل الثاني لدراسة الهجرة الداخلية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية ، وايمانا منا بأن الحديث عن الهجرة لا يمكن أن يفهم كما ينبغي اذا لم يكن مصحوبا بتحليل شامل لسياسة الاحتلال في الجزائر لذلك تطرقنا في بحثنا هذا الى تاريخ الهجرة الداخلية في فترة الاحتلال وفي فترة الاستقلال. ووجدنا أن للاستعمار دورا كبيرا في تهجير السكان ، والدفع بهم الى الاراضي القاحلة .

أما في فترة الاستقلال فكان للخطط الاقتصادية دور كبير في الهجرة الداخلية ، اذ عملت الجزائر على الاخذ بسياسة التصنيع عن طريق المفتاح باليد واعطاء المشروعات للشركات المتعددة الجنسيات ، والدول الغربية وهذه لاتستخدم

كوادر وطنية ،وبالتالي لا تعتمد على تطوير القدرات الوطنية بالتصنيع ،فانشات مشاريع ضخمة جدا وقدرة الجزائر على تشغيل هذه المشاريع أقل بكثير من امكاناتها الذاتية ، مما أثر على تطوير الزراعة ، وحياة الريف والريفيين ، وظل الريف يواجه ظروفا قاسية ، كانتشار الامية ، وضعف الخدمات العامة ، الصحة والتعليم وهذه الظروف ساعدت على تسريع الهجرة الريفية بشكل كبير .

كما فقدت الزراعة قواها العاملة ، مما اثر تأثيرا كبيرا على التنمية الزراعية ، يبقى أن المحاولات التي طرحت لحل هذه المسألة لم تأت بنتائجها بعد ،ولم تكن جادة في تنظيمها وتطبيقها لهذه الحلول .

أما في الفصل الثالث فقد عمدنا الى دراسة الهجرة الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية . وقد تطرقنا في هذه الدراسة الى تقويم أنواع الخدمات التي يسد بها المهاجرون الجزائريون الى الاقتصاد الفرنسي ، وسعينا الى توضيح العلاقة الوثيقة بين استيلاء الاستعمار الفرنسي على الاراضي الخصبة بالجزائر والهجرة الى فرنسا التي أصبحت شبه ضرورية للحياة بعد أن جرد أهل الريف الجزائري من المصدر الوحيد للعيش الذي هو الارض .

ومما ساعد على تنامي الهجرة الجزائرية الى فرنسا في فترات تاريخية بعد الاستقلال البطالة المتفشية في الجزائر . وحاجة الاقتصاد الفرنسي للقوى العاملة الجزائرية . وانعكست هذه الهجرة على الاقتصاد الوطني الجزائري بشكل سلبي ، فتحويلات العمال المهاجرين المالية الى الجزائر في تناقص مستمر ، والضغوطات الفرنسية على الجزائر بالتعاون الاقتصادي بينهما ، مرتبطة بالمشاريع المقامة في الجزائر مع الشركات الفرنسية . وعقدت اتفاقات جزائرية فرنسية حول عودة المهاجرين لصالح الاقتصاد الفرنسي .

ووجدنا أن السلطات الجزائرية ليس لها أي حل حول كيفية عودة المهاجرين الى الوطن . واقتصادها لا يستطيع أن يستوعب هذا العدد الكبير من المهاجرين

في حالة عودتهم.

وانهينا هذا البحث بتوصيات وخاتمة.

ولا يفوتني هنا أن أتقدم بجزيل الشكر لاستاذي الكريم الدكتور محمد سالم الصغدي الذي تفضل بالاشراف على هذا البحث ومساعدته وتوجيهه لي الوجهة العلمية الصحيحة لاخراج هذا البحث الى الوجود.

كما اتوجه بالشكر والتقدير الى جامعة حلب وكلية الاقتصاد والتجارة وأساتذتها الكرام الذين أمدوني بالعلم والمعرفة، وطريقة البحث العلمي، والى الجمهورية العربية السورية التي ساهمت اسهاما كبيرا في تحصيلي العلمي والى الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية التي أمدتني منذ الطفولة بالدعم الكامل من أجل العلم والعمل لتطوير الجزائر نحو مستقبل زاهر تسوده العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

في الختام، هذا بحث قمت به جادا، مخلصا فعسى أن أكون قد أصبت فيما أهدف اليه، واجهدت نفسي من أجله، والا فيكفيني أنني حاولت بجد واخلاص كتابة هذا البحث.

* * *

الفصل الأول

I - مراحل نمو سكان الجزائـــــــر .

II - الـــــــــولادات .

III - الوفيـــــــــات .

IV - العوامل المؤثرة في النمو السكاني .

V - توزع السكان بين الريف والمدينـــــة .

VI - التركيب العمري للسكان ونسبة الاعالـــة .

الفصل الأول

الواقع الديموغرافي في الجزائر

I - مراحل نمو سكان الجزائـــر :

ان المتتبع للمعطيات الاحصائية لعدد السكان في الجزائر منذ بدايـــة الاحتلال الفرنسي لها سنة ١٨٣٠ وحتى أول احصاء رسمي تم في عهد الاستقلال سنـــة ١٩٦٦، لا يجد احصاء شاملا ودقيقا لكل السكان الجزائريين .

فقد بلغ عدد سكان الجزائر في الشمال عند أول احصاء رسمي سنـــة ١٨٥٦: ٠٠٠ر٣٠٧ر٢ نسمة [(1)]. الا أن عدد السكان أكبر من ذلك بكثير اذ" كان يعد عـــدد ســكان الجزائر سنة ١٨٣٠ بـ ٠٠٠ر٠٠٠ر٣ نسمة "[(2)]. وفي سنة ١٨٨٦ بلغ عدد سكان الجزائر ٢٠٠ر٢٨٧ر٣ نسمة أنظر الجدول رقم (١) وبذلك وصل تعددهم الى تعـــداد ١٨٣٠.على الرغم من أن الاحصاءات التي كانت تقوم بها السلطات الفرنسية لسكان الجزائر تشمل فقط سكان المنطقة الشمالية ، فان نمو السكان الجزائريين كـــان في تراجع خلال الفترة (١٨٣٠- ١٨٨٦).

كما نلاحظ من الجدول رقم (١) أنه في سنة ١٨٦١ كان عدد السكان٩٠٠ر٧٣٢ر٢ نسمة، وتراجع هذا العدد ليكون سنة ١٨٦٦ : ١٠٠ر٦٥٢ر٢ نسمة ،ثم تناقص سكـــان الجزائر الى أدنى عدد من السكان وذلك في سنة ١٨٧٢ ليصل في سنة ١٨٨٦ الـــى ٢٠٠ر٢٨٧ر٣ نسمـــة .

---

(١) بوحوش عمار ١٩٧٩- العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية- الشركـــة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ص ١٤٠.

(٢) RAHMANI CH. 1982 - La Croissance Urbaine Algerie. O.P.U. ALGER,P.28.

هذه المرحلة هي أخطر مرحلة على السكان الجزائريين،ويعود ذلك الى التخلف الشديد الذي عاشه السكان في تلك المرحلة ، اذ فتكت الامراض والاوبئة بهم" ففي سنة ١٨٦٦ حتى سنة ١٨٧٠ حصلت في البلاد مجاعة كبرى وانتشرت الاوبئة مما أدى الى وفاة مئات الآلاف من السكان"[1] وتميزت هذه المرحلة كذلك بعد الحروب الاستعمارية والثورات الوطنية ابتداء من سنة ١٨٤٩ وحتى سنة ١٨٨١"[2]. فخلال ٥٦ سنة لم يتجاوز فيها عدد سكان الجزائر ٠٠٠ر٠٠٠ر٣ نسمة بل تراجع في بعض السنوات الى أقل من ذلك ، اذ كان عدد السكان سنة ١٨٧٢ : ٠٠٠ر١٢٥ر٢ نسمة .

ونستطيع القول من خلال كل ذلك أن هذه المرحلة هي مرحلة التراجع السكاني في الجزائر .

أما المرحلة الثانية ، والتي نستطيع أن نسميها مرحلة الركود،أومرحلة النمو البطيء للسكان في الجزائر ، فانها تمتد من سنة ١٨٨٦ الى سنة ١٩٢١ وهي مرحلة مستقرة تقريبا ، اذ أننا نجد زيادة عدد السكان كانت بطيئة . لقد ازداد عدد السكان من ٢٠٠ر٢٨٧ر٣ نسمة سنة ١٨٨٦ ليصل سنة ١٩٢١ :٢٠٠ر٩٢٣ر٤نسمة كما هو مبين في الجدول رقم (١) أي بزيادة ٠٠٠ر٦٣٦ر١ نسمة فقط وذلك خلال ٣٥ سنة .

المرحلة الثالثة : وهي مرحلة النمو السكاني المنتعش التي تبتدىء من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٦٠ حيث تضاعف فيها عدد السكان من ٢٠٠ر٩٢٣ر٤ نسمة سنة ١٩٢١ الى ١٠٠ر٦٣٣ر٩ نسمة سنة ١٩٦٠ . أنظر الجدول رقم (١) أذ أنه تضاعف عدد

---

(١) وولف اريك ١٩٧٧ - الحروب الفلاحية في القرن العشرين - ترجمة اكرم الرافعي، دار الحقيقة، بيروت، ص ٢١٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢١٤ .

السكان خلال ٣٩ سنة .

المرحلة الرابعة : وهي مرحلة الاستقلال ، وتتصف بالتزايد الشديد لعدد السكان في هذه المرحلة ،اذ تضاعف فيها عدد السكان خلال ١٧ سنة فقط،ووصل عددهم سنة ١٩٧٨ : ١٧٫٥٦٧٫٩٥٧ نسمة [1]. ونعزو ذلك برأينا الى عودة اللاجئين الجزائريين غداة الاستقلال من المغرب وتونس ، والاستقرار الاجتماعي والتحسن النسبي من المستوى الصحي ، مما أثر في تزايد السكان بنسبة عالية جدا وذلك نتيجة للعوامل الديموغرافية .

الجدول رقم ١- التطور السكاني بالجزائر

سنة الاحصاء	عدد السكان	سنة الاحصاء	عدد السكان
١٨٥٦	٢٫٣٠٧٫٣٠٠	١٩٠٦	٤٫٤٧٧٫٨٠٠
١٨٦١	٢٫٧٣٢٫٩٠٠	١٩١١	٤٫٧٤٠٫٥٠٠
١٨٦٦	٢٫٦٥٢٫١٠٠	١٩٢١	٤٫٩٢٣٫٢٠٠
١٨٧٢	٢٫١٢٥٫١٠٠	١٩٢٦	٥٫١٥٠٫٨٠٠
١٨٧٦	٢٫٤٦٢٫٩٠٠	١٩٣١	٥٫٥٨٨٫٣٠٠
١٨٨١	٢٫٨٤٢٫٥٠٠	١٩٣٦	٦٫٢٠١٫١٠٠
١٨٨٦	٢٫٢٨٧٫٢٠٠	١٩٤٨	٧٫٦٧٩٫١٠٠
١٨٩١	٣٫٦٧٧٫١٠٠	١٩٥٤	٨٫٤٤٩٫٣٠٠
١٨٩٦	٣٫٧٨١٫١٠٠	١٩٦٠	٩٫٦٣٣٫١٠٠
١٩٠١	٤٫٠٨٩٫٢٠٠	١٩٦٢	١٠٫٦٠٠٫٠٠٠

المصادر :

١- بوحوش عمار ١٩٧٩- العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية.ص ١٦٨.

٢- RAHMANI CH. 1982- La Croissance Urbaine en Algerie, Cout de L'urbanisation et politique fonciere. O.P.U. , Alger, P. 30.

٣- MINISTERE DE LA PLANIFICATION ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE . 1981 - Annuaire Statistique de l' Algerie . Direction Generale des Statistiques , Alger , P. 26 .

---

(١) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٧٩- الجزائر بالارقام ١٩٧٩- مديرية الاحصاء والمحاسبة الوطنية ، الجزائر ،ص ٦ .

II - الـــــــولادات :

تعتبر الولادات العنصر الاساسي في تحديد النمو الطبيعي للسكـــــان وتطوره ، والجزائر باعتبارها من الدول المتخلفة ،تحمل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية نفسها لتلك الدول ، منها ارتفاع في معدل الولادات وهي السمة الخاصة للدول المتخلفة ، بل ان الجزائر تتجاوز هذه المعدلات وتصل الى أقصاه وذلك من خلال الاحصائيات الرسمية للجزائر . ففي سنة ١٩٦٧ كان معدل المواليد الخام في الجزائر قد تراوح بين ٥ر٤ ـه ٪ (١)

الا أن دراسة تاريخ معدلات الولادات يرتبط بشكل مباشر بتاريخ الجزائر فنلاحظ في السنوات ١٩١٦-١٩٢٠ أن معدل الولادات كان ٤٩ر٣ ٪ (٢) وهو يعد منخفضا بالنسبة لسنة ١٩٦٧. وهذا الانخفاض ليس نتيجة للوعي الاجتماعي أو التقـــدم الاقتصادي ، وانما كان نتيجة لتطبيق قانون التجنيد الاجباري على المواطنين الجزائريين في الجيش الفرنسي،والمشاركة في الحرب العالمية الاولى ، حيث " أصدر الاستعمار الفرنسي بتاريخ ١٩١٢/٢/٣ القرار الخاص بتطبيق التجنيد العسكري الاجباري على المواطنين الجزائريين والتحق بالجيش الفرنسي زهاء ربع مليون شاب جزائري" (٣). هذا العدد كان عبارة عن عمال وجنود متواجدين في فرنسا، اضافة الى هروب الشباب الى الجبال واعلانهم العصيان للقانون الفرنسي وكذلك الهجرة الى الشرق الاوسط .

---

(١) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠ ـ خلاصة الحصيلة الاقتصادية الاجتماعية للعشرية ١٩٦٧-١٩٧٨ ـ الجزائر ،ص ١٨٣.

(٢) BEN SSAD MH. 1979 - Economie du Developpement de l'Algerie Sous Developpement et Socialisme . (O.P.U) Alger et economica Paris,P.245.

(٣) أبو القاسم سعد الله ١٩٦٩- الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٠٠- ١٩٣٠- دار الاداب ، بيروت ط١ ، ص ٢٢٨.

أما في السنوات ما بعد الاستقلال فنلاحظ ارتفاعا في معدل الولادات وذلك في رأينا نتيجة لانتهاء الحرب ، وعودة المهاجرين الى الوطن مما أدى الى استقرار المجتمع وتوجهه نحو تحسين ظروفه المعيشية بعد أن كان يعيش مشردا في الجبال تفتك به الامراض وسوء التغذية والاوبئة المتفشية ، والتخلف المسخر عليه من قبل المستوطنين الفرنسيين ، اذ أننا نجد في السنوات (١٩٦١ - ١٩٦٥) أن معدل الولادات بلغ فيها ٨٥ر٤ ٪ (١) ووصل المعدل في سنة ١٩٧٧ الى أقصى حد وهو ٥ ٪ (٢)، لتصبح الجزائر تصنف في عداد مجموعة الدول ذات الخصوبة العالية . ويتجه المعدل بعد ذلك الى التناقص كما نلاحظ ذلك في الجدول رقم ٢.

الا أن مديرية الاحصاء والتهيئة العمرانية في الجزائر تعطي أرقاما مغايرة لهذا الرقم ، حيث تستند هذه الاخيرة في الاساس على سجل الاحوال المدنية من الولادات والوفيات ، وعقود الزواج والطلاق . رغم كل الذي سبق يبقى في رأينا أن تسجيل الوقائع الديموغرافية في الدول المتخلفة غالبا ما نتحفظ في قبوله .

فبالنسبة للجزائر نلاحظ أن الولادات يتم أغلبها في البيت، اذ نجد " سنة ١٩٧٧ نسبة تمثل ٩٦ر٦٢ ٪ من الولادات قام بها شخص غير متخصص(أي حدثت الولادة في البيت) أما نسبة الولادات في المستشفى والمستوصف Clinique في نفس السنة فكانت على التوالي ٣٠ر٣٠، ١١ر٨ ٪ " (٣).

من هنا نلاحظ التفاوت الكبير بين معدلات الولادات في احصائيات الجزائر بشكل واضح بين سنة وأخرى ، ونحن نعلم أن هذه الظاهرة لا تحدث في

---

(١) BEN SSAD MH. 1979- Economie du Developpement de L'Algerie sous Developpement et Socialisme , P. 245 .

(٢) BEN SSAD MH. 1979- Economie du Developpement de L'Algerie sous Developpement et Socialisme , P. 246.

(٣) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨١- الاحصاءات الحيوية عام ١٩٧٧ نتائج استغلال العينة - مديرية الاحصاء ، الجزائر ، ص ٢٣.

المجال الاجتماعي بشكل مفاجىء ، انما نتيجة لاحداث تاريخية معينة • والجدول رقم (٢) يوضح لنا معدل الولادات منذ سنة ١٩٦٨ بعد اجراء أول احصاء رسمي سنة ١٩٦٦ في الجزائر •

الجدول رقم٢- معدل الولادات في الجزائر ١٩٦٨-١٩٨١ ٪

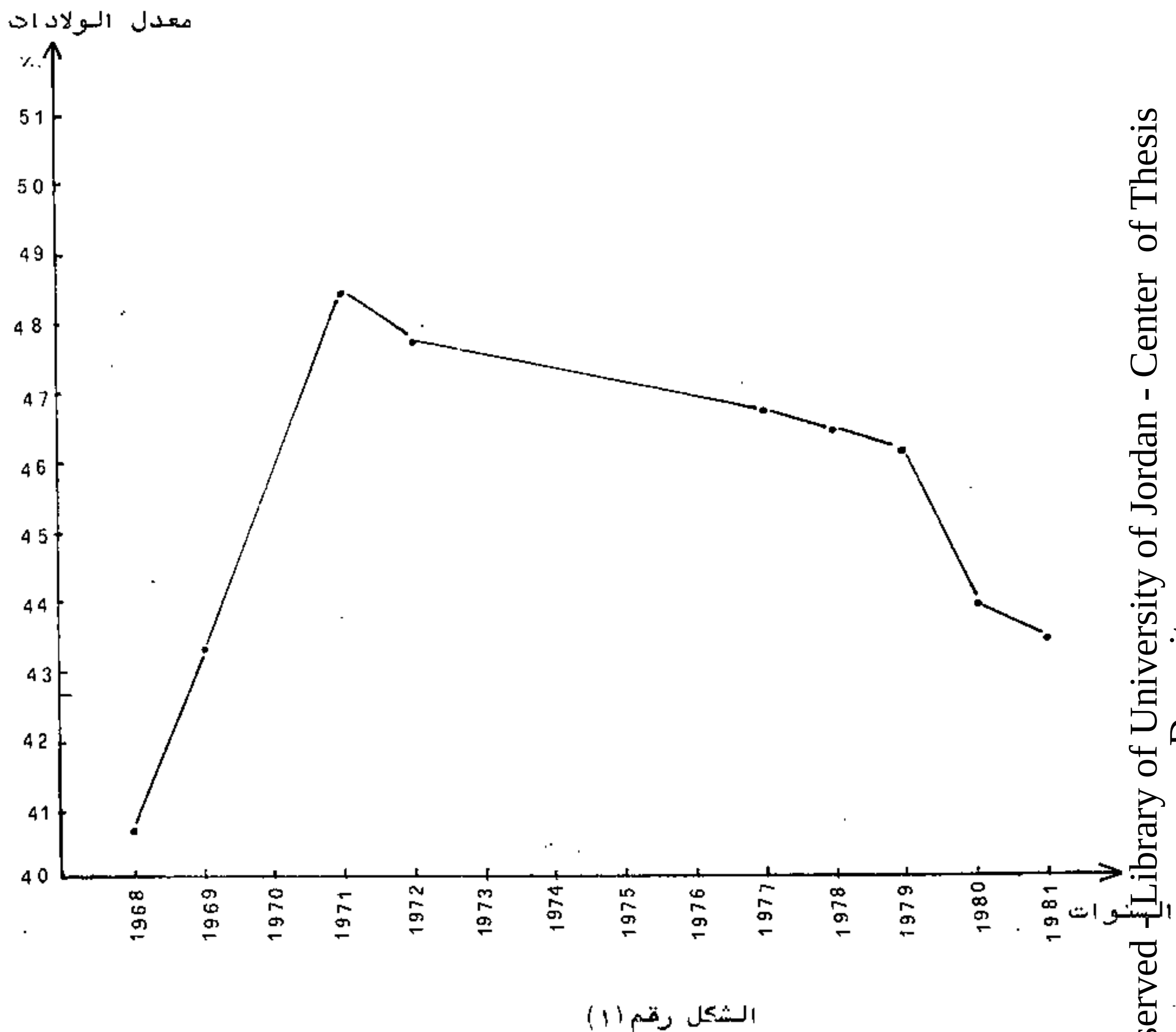
السنوات	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
٪	٤٠ر٧	٤٣ر٣	٤٨ر٤	٤٧ر٧	٤٦ر٧	٤٦ر٤	٤٦ر١	٤٣ر٩	٤٣ر٤

المصادر :

١- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية - الجزائر بالارقام ١٩٨٢-ص ٥٠

٢- SECRETARIAT D'ETAT AU PLAN. Tableaux de L'Economie Algerienne 1973- Direction du Statistiques = ' Alger,P. 70.

من الجدول رقم (٢) نلاحظ الارتفاع الواضح لمعدل الولادات من ٤٠ر٧٪ سنة ١٩٦٨ الى ٤٣ر٣٪ سنة ١٩٦٩ ثم يرتفع ليصل الى ٤٨ر٤٪ في سنة ١٩٧١• الا أنه يبدأ بالانخفاض منذ هذا التاريخ ليصل في سنة ١٩٨١ الى ٤٣ر٤٪ والشكل رقم (١) يوضح ذلك أكثر حيث يبدأ المنحني بالاتجاه نحو الاسفل من سنة ١٩٧١ ويستمر في هذا الاتجاه ، وهذا ما يدلنا على أن معدل الولادات متجه نحو الانخفاض في مساره العام•



الشكل رقم (١)

معدل الولادات خلال فترة ١٩٦٨ - ١٩٨١

الا أن سبب الارتفاع في معدل الولادات يبقى راجعا في نظرنا الى عاملين : العامل الاقتصادي والعامل الاجتماعي ، وذلك في ظل غياب سياسة سكانية واضحة في الجزائر ان " عدد الولادات الوسطي للمرأة الجزائرية في سن الانجاب ٧٫٠١ طفل في حين كانت ٨٫٠٠ طفل في سنة ١٩٧٠ "(١). ويبقى معدل الخصوبة مرتبطا بشكل أساسي ، بالمستوى الثقافي ، والتكوين وبدرجة أقل بالتحضر مع كل الذي يطرح بشأن التحضر مثل التجهيزات المكملة لشروط المعيشة الحضارية ، مع أننا نعلم أن " الجزائر لا تأخذ بسياسة ترشيد الاسرة "(٢). مما أوجد عبئا كبيرا على الاقتصاد الوطني في مجال بناء المدارس ، والمستشفيات وتوفير المواد الغذائية ، وتوفير العمل للجيل الصاعد .

الا أننا نستطيع أن نحكم من خلال المؤشرات التي أوردناها سابقا على أن هناك اتجاها عاما للولادات يسير نحو الانخفاض ،وذلك في رأينا يعود الى التأخر في سن الزواج للمرأة والرجل وهذا يرجع الى أن أغلب جيل الاستقلال هو في المدارس والخدمة الوطنية ، أضف الى ذلك تطور المفاهيم لدى الشباب من حيث تكوين الاسرة ،حيث أصبح يريد أن يوفر شروطا أكثر ملائمة لثقافته ،من سكن مستقل ودخل منتظم لبناء المستقبل للزوجين حيث " بلغ متوسط سن الزواج بالنسبة للذكور ٢٦ سنة والاناث ٢١ سنة ، وذلك في سنة ١٩٧٨ "(٣). في حين كان متوسط سن الزواج سنة ١٩٦٩ أقل من ذلك بكثير كما نلاحظ ذلك في الجدول رقم٣ الذي يوضح لنا متوسط سن الزواج والعزوبية في عام ١٩٦٩ .

---

(١) F.A.O. 1984 - Terre, Vivres et Population No. 30, Rome , P. 79.

(٢) LE MASNE H. 1982- Le Retour des Emigres Algeriens. O.P.U. Alger et C.I.E. M. Paris, P. 33 .

(٣) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨١- الواقع الديموغرافي في الجزائر لعام ١٩٧٩- مديرية الاحصاء والمحاسبة الوطنية ، الجزائر ،ص ٤٥.

ـ الجدول رقم٣ـ متوسط سن الزواج ونسبة العزوبية سنة ١٩٦٩ وسنة ١٩٧٨ .

	١٩٦٩		١٩٧٨	
	أنـاث	ذكور	انـاث	ذكـور
متوسط سن الزواج	١٨ر٤	٢٣	٢١	٢٦
احتمال العزوبية الى سن ٢٠ سنة	١٨ر٥ ٪	٧٥ ٪		
نسبة العزوبية	١ ٪	١٠ ٪		

المصـدر :

١ـ BEN SSAD MH. Economie du developpement de L'Algerie , p. 246.

مما سبق نستنتج أن نسبة الاناث اللواتي يتزوجن قبل سن العشرين مرتفعة وهذه النسبة تمثل أكثر من ٨٠ ٪ . أما في وسط الذكور فاننا نجد احتمال العزوبية . تبلغ الى سن العشرين عاما . نسبة ٧٥ ٪ من الشباب الذين يتزوجون وأعمارهم أكثر من عشرين سنة .

ان هذه الموءشرات تدلنا على أن المجتمع الجزائري لا زال متأثرا بالعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة ، والتي تحث على الزواج المبكر .

الا أنه يبقى المجتمع الجزائري متجها بصفة عامة نحو التقليل من الولادات ، والتأخير في سن الزواج لدى الجنسين ، وذلك في نظرنا نتيجة للعوامل الاقتصادية ، والاجتماعية التي طرأت عليه بعد الاستقلال .

III - الوفيـــــات :

ورثت الجزائر بعد الاستقلال حالة صحية صعبة ،حيث انعكست في هذا المجال على الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية للصحة العمومية. والصفة التي كانت تميزها هي ، سوء التغذية ، وقلة الاهتمام بالنظافة العامة ، وعدم الوعي الصحي لدى فئات المجتمع ، والامية المتفشية ، والنقص في المستشفيات والاطباء مما أثر بشكل كبير على الوفيات وخاصة وفيات الاطفال .

غير أنه يمكن الاشارة الى أنه تم تحقيق تقدم ملموس في التنظيم الصحي ، من خلال تطبيق الطب المجاني منذ سنة ١٩٧٤ مع بروز المشكلات التنظيمية للتسيير حيث بدأ التغيب عن العمل ،وقلة المناوبة في المستشفيات ،وعدم الاهتمام الكامل بنشر الوعي الصحي لدى الشعب ،كما بدأ تطبيق نظام الوقاية ، وخلق نظافة عمومية . كل ذلك من أجل المواجهة السليمة للحاجيات ، الناتجة عن الزيادة الديموغرافية لكي لا تدفع بحياة الام والطفل الى مخاطر واردة ومتوقعة .

اذا أردنا فهم واقع الصحة ودورها في المجتمع ، نأخذ موءشر عدد الاطباء لمجموع السكان ، عند ذلك نجد أن الجزائر تعد متخلفة جدا بالنسبة لعدد الاطباء المتواجدين فيها ، وتعاني من نقص كبير في مجال الاطباء المختصين، وهي تعتمد بصفة خاصة على الاطباء الاجانب ، اذ أننا نجد " عدد الاطباء الجزائريين سنة ١٩٧٢ : ٧٨٤ طبيبا بينما نجد عدد الاطباء الاجانب كان: ١٢٠٠ طبيب أجنبي ،و٢١١ طبيب أسنان جزائريا ،و٩٧ طبيب أسنان أجنبيا"(١). وتطور هذا العدد " في سنة ١٩٨١ ليصل الى ٥٣١٢ طبيبا جزائريا في حين كان عدد الاطباء الاجانب لنفس السنة ٢٢٨٣ طبيبا"(٢).

---

(١) RAHMANI CH. 1982 - La Croissance Urbaine en Algerie,P. 34 .

(٢) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٢ - الجزائر بالارقام ١٩٨٢- مديرية الاحصاء والمحاسبة الوطنية، الجزائر ،ص ٨ .

برغم هذا التطور في عدد الاطباء في الجزائر ، يبقى عدد السكان لكل طبيب مرتفعا كما نلاحظ من الجدول رقم (٤) .

الجدول رقم٤ ـ عدد السكان الى عدد الاطباء

السنة	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
لطبيب واحد	٣٫٠٢٢	٢٫٩٠٧	٢٫٥٧٢
لطبيب أسنان واحد	١٥٫٥٣٣	١٦٫٠٥١	١٢٫١٨٧

المصدر :

ـ وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٢ـ الجزائر بالارقام١٩٨٢، ص٠٨

كما أن معدل وفيات الاطفال يعد موءشرا هاما للدلالة على دور الصحة في حياة المجتمع وتطوره ففي " السنوات ١٩٦٣-١٩٦٤ كانت نسبة وفيات الاطفال في الجزائر تمثل ١٦٤./ في المدينة و ١٩٤./ في الريف و ٥٤ / من هذه النسب تقع فيها حوادث وفيات الاطفال في الشهر الاول من الولادة "(١). الا أن هذه النسبة تنخفض في السنوات اللاحقة لتصل الى ١١٥./ في الفترة ما بين ١٩٦٧-١٩٧٨(٢) وهذا الانخفاض يعد تحسنا ملحوظا، بالنسبة لوفيات الاطفال .

وهذه النسبة في وفيات الاطفال تتدنى في الدول المتقدمة لتصل الى ٢٠./ الا أنه يمكن ارجاع هذا التحسن الطفيف في الجزائر الى تطبيق سياسة الطب المجاني ،وانتشار العيادات الاسعافية في القرى ، والحملات التطعيمية ضد الاوبئة والامراض المنتشرة في البلاد . حيث أن أكثر الامراض انتشار والمسببة

---

(١) BEN SSAD MH. 1979- Economie du developpment de L'Algerie Sous Developpment et Socialisme , P. 246 .

(٢) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠ـ خلاصة الحصيلة الاقتصادية الاجتماعية للعشرية ١٩٦٧ـ ١٩٧٨ ـ ص ١٨٥.

الاساسية لارتفاع معدل وفيات الاطفال في الجزائر هي : التهاب المعي والامراض التنفسية ،والحصبة ومرض السل ، اذ أن هذه الامراض تفتك بعدة الاف من الاطفال الذين هم دون السنة من العمر .

كذلك من المسببات لوفيات الاطفال تدني ثقافة الام في الامور الاولية للصحة والوقاية ، وضيق المساكن مع كبر حجم الاسرة ، مما يسمح بانتشار الاوبئة ، كالكوليرا ، والتيفوئيد ،بالرغم من حملات التطعيم والاعلان من خلال الصحف والاذاعة والتلفاز .

والجدول رقم (٥) يوضح لنا تطور ومعدل وفيات الاطفال الرضع من سنة ١٩٧٠ الى سنة ١٩٨٠.

الجدول رقم٥ ـ معدل وفيات الرضع حسب الجنس ٪.

السنة	ذكور	اناث	المجموع
١٩٧٠	١٣٠ر٠٠	١٢٩ر٢٠	١٢٩ر٦٠
١٩٧١	—	—	١٣٠ر٠٠
١٩٧٢	—	—	١٣٠ر٠٠
١٩٧٧	١٢٨ر٠٠	١٢٧ر١١	١٢٧ر٥٧
١٩٧٨	١١٤ر٦٠	١١٠ر٢١	١١٢ر٤٥
١٩٧٩	١١٧ر١٦	١١٣ر٢٠	١١٥ر٢٢
١٩٨٠	١٠٧ر٠١	٩٨ر٥٠	١٠٢ر٨٥

المصادر :

١ـ وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٢ـ الواقع الديموغرافي في الجزائر لعام ١٩٨٠ـ مديرية الاحصاء والمحاسبة الوطنية ، الجزائر ،ص ٣٤.

٢ـ SECRETARIAT D'ETAT Au PLAN . 1973 , Tableux de l'Economie Algerienne , P. 70 .

من الجدول رقم (٥) نلاحظ أن هناك تحسنا بصفة عامة في المعدل ،كما أن التحسن ، جاء لصالح الاناث أكثر من الذكور على الرغم من اهتمام الاسرة بالذكور أكثر من الاناث كما نعلم (نتيجة التقاليد ، والعقلية الاجتماعية). كما أن ارقام ١٩٨٠ قد استبعد منها وفيات الاطفال بسبب كارثة الزلزال الذي أصاب مدينة الاصنام سنة ١٩٨٠. الا أن أثرها كان بسيطا بالنسبة للاطفال حيث كانت النسبة تمثل ١٣ر٠٪ بالنسبة للذكور و ١٧٪ بالنسبة للاناث[1].

وحسب مديرية الاحصاء في الجزائر ، فان هذه الارقام لا تشمل كل الوفيات وخاصة وفيات الرضع اذ أن نسبة الشمول في تسجيل الوفيات في " سجل الاحوال المدنية تبلغ ٦٠٪ لدى الذكور و ٥٤٪ لدى الاناث في السنوات ١٩٧٧ - ١٩٧٩ "[2]. وهذا الانخفاض في نسبة الشمول راجع لسبب ذكرناه سابقا ، وهو عدم المبادرة لتسجيل الولادات فور حدوثها لاسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية ، وقد يتوفى الطفل بعد شهر أو شهرين لا يبلغ بحدوث الوفاة لانه أساسا لم يبلغ بحدوث الولادة .

معدل الوفيات الخام :

لقد أصبح معدل الوفيات ، ومتوسط الاعمار يعد مؤشرا - لمدى تطور المجتمعات ، اقتصاديا واجتماعيا . فكلما قل معدل الوفيات دل على أن الخدمات الصحية والاجتماعية -الاقتصادية متوفرة ومتطورة في هذا البلد أو ذاك بشكلها المتفاوت .

فانتشار الوقاية الصحية والوعي الصحي يعدان من العوامل الاساسية لتحديد الوفيات ومتوسط الاعمار لدى السكان .

---

(١) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية - الواقع الديموغرافي في الجزائر لعام ١٩٨٠- ص ٣٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٣ .

غير أن معدل الوفيات الخام في الجزائر يعد مرتفعا نسبيا، الا أنه يتجه نحو الانخفاض بصفة عامة ، وذلك في رأينا يرجع الى انتشار المستشفيات في أغلب المدن الكبرى ، وعيادات الطوارئ في القرى والمدن ،ومحاولات القضاء على الاوبئة المستوطنة في البلاد ، وانتشار التعليم ، والتحسن الملحوظ في المستوى المعيشي وخاصة في المدن. والجدول رقم (٦) يوضح لنا تطور معدل الوفيات الخام من سنة ١٩٦٨ الى سنة ١٩٨١.

الجدول رقم٦_ معدل الوفيات الخام ٪٠

السنة	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
	١٠ر٣	١٠ر٢	١٦ر٣	١٧ر٢	١٧ر٢	١٤ر١	١٣ر٥	١٢ر٧	١١ر٨	١١ر١

المصادر :

١- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٢ - الجزائر بالارقام ١٩٨٢ص٥.

٢- SECRETARIAT D'ETAT AU PLAN . 1973 - Tableaux de L'Economie Algerienne. Direction des Statistiques , Alger , P. 70.

من الجدول رقم (٦) نلاحظ أن سنوات ١٩٦٨-١٩٦٩ كانت المعدلات فيها منخفضة جدا بالنسبة للسنوات اللاحقة. وهذا اما أن يكون راجعا الى عدم الشمول والدقة في التسجيل أو الى عدم التحليل العلمي للاحصائيات واستخدام العينة في التحليل. اذ أنه لا يوجد أي مسوغ لهذه الزيادة في معدل الوفيات الخام بعد هذا التاريخ ١٩٧٠ فليس هناك أية موءشرات طبيعية أو اقتصادية أو اجتماعية تعلل هذه الزيادة في المعدل.

٤- امكانية استخدام التوابع الانتاجية في التعبير عن النمو السكاني :

اننا نهدف من خلال هذه الدراسة التطبيقية الى معرفة قوة تأثير العوامل الديموغرافية على النمو السكاني ، ومدى تأثير كل من الظواهر الديموغرافية على النمو السكاني . فهناك ظواهر مسببة للنمو السكاني وتزايده كالولادات والوفيات ، ودرجة الخصوبة ، والهجرة الخارجية ،والظاهرة الناتجة عن ذلك هي حجم السكان.

ويمكننا هنا أن نستخدم التوابع الانتاجية* لمعرفة تأثير كل ذلك في النمو السكاني بالنسبة للجزائر . فلقد مثلنا بالظواهر السابقة والتي هي الولادات والوفيات والهجرة الخارجية ، والسكان بالعلاقة الرياضية التالية :

$$Y = f(x_1, x_2, x_3)$$

وهذه المعادلة تمثل التابع الانتاجي . ومن العلاقة السابقة نحصل على العلاقة الخطية التالية :

$$Y = a_o + a_1 x_1 + a_2 x_2 + a_3 x_3$$

واذا أخذنا الظواهر الديموغرافية السابقة ، وهي موءشرات موءثرة أو مسببة فاننا نمثلها بـ :

x_1 : الهجـــرة الخارجيـــة .

x_2 : الوفيـــات .

x_3 : الولادات .

Y : الظاهرة الناتجة عن الظواهر الديموغرافيـــة .

ونريد هنا أن نحصل على علاقة ارتباطية بين كل من هذه الظواهر وحجم السكان خلال فترة ٢١ سنة خلت المبينة في الجدول رقم (٧) الذي رتبنا فيه كلا من الظواهر السابقة . وعند تطبيقنا للمعادلة السابقة فاننا نحصل على الحجم

* مع التحفظ الذي يطرح على تطبيق العلاقات الرياضية في المجال الاجتماعي .

الامثل ، أي الحجم الذي كان يجب أن يكون عليه سكان الجزائر . حسب العلاقة الرياضية والجدول رقم (٧) يبين ما توصلنا اليه من نتائج. ففي سنة ١٩٦٣ كان عدد السكان ١١٫٢٠٠٫٠٠٠ نسمة في حين نجد أن المعادلة تعطينا عددا أقل وهو ٨٫٩٢٠٫٠٠٠ نسمة وبذلك يكون الفرق بين العددين ٢٫٢٨٠٫٠٠٠ نسمة وهذا يعود برأينا الى أن عدد السكان في هذه السنة أخذ بشكل تقديري ، كما أن العلاقة الرياضية لا تستطيع أن تعطي كل الدقة نظرا لوجود عوامل أخرى أقتصادية واجتماعية كالمستوى الصحي والمعيشي ...... الخ.

أما في سنة ١٩٦٦ وهو أول احصاء رسمي تقوم به السلطات الجزائرية فنلاحظ أن الفارق بين العددين مقدر بـ ١٫٠٧٠٫٠٠٠ نسمة اذ كان عدد السكان حسب احصاء ١٩٦٦ : ١٢٫١٠٠٫٠٠٠ نسمة والعدد الذي حصلنا عليه بالمعادلة هو ١١٫٠٠٠٫٠٠٠ نسمة وهذا يعود الى عدة أسباب منها عدم شمولية التعداد السكاني وعوامل أخرى .

وهكذا نلاحظ أن هذه الفروق تبدأ بالتناقص ، وتتساوى فيها أحجام السكان منذ سنة ١٩٧٠ وتصبح الفروق بسيطة بين العدد الذي تقره مديرية الاحصاء الجزائرية وعدد السكان المحسوب بالمعادلة .

الجدول رقم (٧) – مجموع السكان والولادات والوفيات والهجرة الخارجية خلال ٢١ سنة مع حجم السكان المحسوب

السنة	آ الولادات	ب الوفيات	ج الهجرة الخارجية	د عدد السكان	هـ حجم السكان المحسوب
١٩٦٣	٥٠٣ر٩٠٠	١١٤ر٧٠٠	٤٨٠ر٠٠٠	١١ر٢٠٥ر٠٠٠	٨ر٩٢٠ر٠٠٠
١٩٦٤	٥٢٤ر٥٩٠	١٠٧ر٣٠٦	٥١٠ر٠٠٠	١١ر٣٢٠ر٠٠٠	٩ر٣٩٠ر٠٠٠
١٩٦٥	٥١٥ر٧٨٨	١١٦ر٣٧٥	٥١٢ر٠٠٠	١١ر٧٠٢ر٠٠٠	٩ر٤١٠ر٠٠٠
١٩٦٦	٥٦٨ر٩٨٧	١٢٢ر٦٧٢	٥١٥ر٠٠٠	١٢ر١٠٢ر٠٠٠	١١ر٠٠٠ر٠٠٠
١٩٦٧	٥٤٢ر٢٤٦	١٨٨ر٠٤٤	٥٣٠ر٠٠٠	١٢ر٦٠٠ر٠٠٠	١٢ر٢٠٠ر٠٠٠
١٩٦٨	٥٤٠ر٨٧٠	١٣٤ر٠٢٢	٥٦٢ر٠٠٠	١٣ر٠٠٠ر٠٠٠	ــــــ
١٩٦٩	٥٩٠ر١١٤	١٣٧ر٣٨٨	٦٠٨ر٤٦٣	١٣ر١٧٣ر٠٠٠	١٢ر٤٠٠ر٠٠٠
١٩٧٠	٦١٢ر٩٧٤	١٣٧ر٠٨٦	٦٩٧ر٣١٦	١٣ر٣٧٣ر٠٠٠	١٣ر٣٠٠ر٠٠٠
١٩٧١	٦١٦ر٠١٠	١٤٧ر٣٦٩	٧٥٤ر٤٥٢	١٣ر٧٠٩ر٠٠٠	١٣ر٩٠٠ر٠٠٠
١٩٧٢	٦٣٠ر٨٨٣	١٤١ر٠٧٥	٧٩٨ر٦٩٠	١٤ر١٧٨ر٠٠٠	١٤ر٣٠٠ر٠٠٠
١٩٧٣	٦٥٥ر١٦١	١٤٢ر٠٦٠	٨٤٥ر٦٩٤	١٤ر٧٠٠ر٠٠٠	١٥ر٢٠٠ر٠٠٠
١٩٧٤	٦٥٨ر٩١٨	١٤٤ر٤٩٢	٨٧١ر٢٢٣	١٦ر٠٥٨ر٧٩٥	١٥ر٤٠٠ر٠٠٠

تابـــع الجدول رقـــم (٧)

	x_3	x_2	x_1	Y	Y(i)
١٩٧٥	٦٨٠ر٥٤٨	١٥٥ر٦٧٥	٨٨٤ر٣٢٠	١٦ر٥٠٠ر٠٠٠	١٦ر٤٠٠ر٠٠٠
١٩٧٦	٦٨٣ر٧٧٦	١٦٣ر٩٤٢	٩٠٣ر٩٨٦	١٦ر٧٠٠ر٠٠٠	١٦ر٨٠٠ر٠٠٠
١٩٧٧	٧٤٢ر٤٨٥	١٥٦ر٤٧٩	٨٢٩ر٩٨٦	١٧ر٠٣٥ر٢٧١	١٧ر٩٠٠ر٠٠٠
١٩٧٨	٧١١ر٩٦١	١٤٤ر٩٩٣	٨١٩ر٠٥٣	١٧ر٥٦٧ر٩٥٧	١٦ر٧٠٠ر٠٠٠
١٩٧٩	٧٥٣ر٨٨١	١٤٩ر٦٤٠	٧٨٢ر٠٠٠	١٨ر١٠٤ر٤٨٨	١٨ر٣٠٠ر٠٠٠
١٩٨٠	٧٧٥ر٨٨٢	١٤٢ر٧٠٧	٨٢٠ر٠٠٠	١٨ر٦٦٥ر٧٧٣	١٨ر٦٠٠ر٠٠٠
١٩٨١	٧٩٠ر٠٥٦	١٣٨ر٥٢٩	٨١٧ر٠٠٠	١٨ر٩٥٦ر٢٤٠	——
١٩٨٢	٨٠٧ر٣٩٠	١٧٨ر٣٠٢	٨١٦ر٨٧٣	١٩ر٥٣٥ر٥٦٠	٢٠ر٢٠٠ر٠٠٠
١٩٨٣	٨٢٩ر٨٠٤	١٨٠ر٧٨٢	٨١٦ر١٠٠	٢٠ر١٩٢ر٠٠٣	٢٠ر٩٠٠ر٠٠٠

المصادر : آ، ب - MINISTERE DE LA PLANIFICATION ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE - Annuaire Statistique 1981 de L'Algerie , P..26 .

جـ، د - C.R.E.A 1981 – L'Emigration Magrebine en Europe Exploitation ou Cooperation ? S.N.E.D. Alger , P. 547 .

هـ محسوب بالكمبيوتر .

ومن خلال المعطيات السابقة ، حاولنا أن نقوم باجراء تنبوء بسيط بواسطة العلاقة الرياضية السابقة ، لعدد السكان من سنة ١٩٨٤ الى سنة ١٩٩٠. وذلك بعد أن أجرينا العمليات التالية :

$$(1)\quad Y = a_0 + a_1 x_1 + a_2 x_2 + a_3 x_3$$

$$(2)\quad Y = 9730000 + 3.04\, x_1 + 28.1\, x_2 + 27\, x_3$$

بعدها أوجدنا قيمة كل من (x_1, x_2, x_3) ثم قمنا بتعويض قيمة كل من (x_1, x_2, x_3) من المعادلة رقم (٢) وحصلنا على النتائج التالية: المدونة في الجدول رقم (٨).

الجدول رقم ٨ ـ توقعات حجم السكان في الجزائر الى سنة ١٩٩٠.

السنة	المواليد	الوفيات	الهجرة الخارجية	حجم السكان
١٩٨٤	٨٥٢ر٢١٨	١٨٣ر٢٦٢	٨١٥ر٣٢٧	٢١ر٥٦٠ر٤٠٤
١٩٨٥	٨٧٤ر٦٣٢	١٨٥ر٧٤٢	٨١٤ر٥٥٤	٢١ر٦٢٧ر١٢٤
١٩٨٦	٨٩٧ر٠٤٦	١٨٨ر٢٢٢	٨١٣ر٧٨١	٢٢ر٩٠٤ر١٩٢
١٩٨٧	٩١٩ر٤٦٠	١٩٠ر٧٠٢	٨١٣ر٠٠٨	٢٣ر٥٧٦ر٠٩٧
١٩٨٨	٩٤١ر٨٧٤	١٩٣ر١٨٢	٨١٢ر٢٣٥	٢٤ر٢٤٧ر٩٩٤
١٩٨٩	٩٦٤ر٢٨٨	١٩٥ر٦٦٢	٨١١ر٤٦٢	٢٤ر٩١٩ر٨٩٢
١٩٩٠	٩٨٩ر٧٠٢	١٩٨ر١٤٢	٨١٠ر٦٨٩	٢٥ر٥٩١ر٧٩٠
	x_3	x_2	x_1	Y

أما اذا درسنا معامل الارتباط بين المتحولات ، فاننا نجد أن معامل الارتباط بين الهجرة والوفيات هو $R(x_1, x_2) = 0.522$ وهذه الدرجة من

من الارتباط تعد ضعيفة ،كما نلاحظ ذلك من خلال الواقع الاجتماعي المعيشي فالهجرة الخارجية لاتتأثر كثيرا بالوفيات والعكس غير ذلك.

أما معامل الارتباط بين الهجرة والولادات ٨٩ر٠ = ($R(x_1 , x_3)$ فمعامل الارتباط هنا نجده قويا جدا، وموثوقا به بدرجة كبيرة ، وذلك ملاحظ ديموغرافيا. فالهجرة تتأثر بالولادات والوضعية الاقتصادية الاجتماعية، وذلك مثبت في العالم المتخلف أكثر.

أما معامل الارتباط بين الولادات والوفيات ٥٨٣ر٠ = $R(x_2, x_3)$ فهو قوي ويتجسد طبيعيا، وخاصة في المجتمعات المتخلفة التي تنتشر فيها الامراض والاوبئة مما يجعل الوفيات مرتفعة ، ويقابلها زيادة في الولادات قصد التعويض .

أما معامل الارتباط الداخلي بين الظواهر أو الارتباط العام فهو يمثل ٨٧ر٠ = R وهي درجة ارتباطية قوية جدا وتدل على أن المتغيرات تتأثر ببعضها البعض الى حد كبير.

٥- تأثير كل من الهجرة الخارجية والولادات والوفيات على النمو السكاني :

ان النمو السكاني متعلق بشكل أساسي بالظواهر الديموغرافية كالولادات والوفيات والهجرة .... ونريد هنا دراسة مدى تأثير كل من الولادات والهجرة الخارجية في النمو السكاني .

من العلاقة السابقة

$$Y = 9730000 + 3.84\, x_1 + 28.1\, x_2 + 27\, x_3$$

نجري عملية الاشتقاق لـ Y بالنسبة لكل من (x_1, x_2, x_3) فنجد $\frac{\partial y}{\partial x_1} = 3.84$ ‰ وهذا يعني أن تأثير الهجرة الخارجية في النمو السكاني ضعيف ، وقد أسلفنا القول أن الهجرة الخارجية تؤثر في النمو السكاني بشكل بسيط نتيجة لعدة عوامل سبق أن ذكرناها . أما تأثير الوفيات

فهو x_2 في النمو السكاني ، وتأثيره ياتي بشكل سلبي، وهو عامل قوي،خاصة في الدول المتخلفة كما سبق أن تكلمنا اذ نجد تأثير الوفيات بالنسبة للجزائر يبلغ $\frac{\partial y}{\partial x_2} = 28.1‰$ وهو يفوق معدل الولادات اذ أننا نجد تأثير الولادات في النمو السكاني يبلغ $\frac{\partial y}{\partial x_3} = 27‰$ وهكذا نجد تأثير كل من الولادات والوفيات في النمو السكاني كبيرا مع التأثير البسيط للهجرة الخارجية.

٧- توزع السكان بين الريف والمدينة

١- الكثافة السكانية :

تعتبر الجزائر ثاني دولة أفريقية من حيث المساحة ، الا أنها من ناحية الكثافة السكانية تعتبر أقل كثافة بالنسبة لسكانها ،نظرا لارضها الصحراوية الشاسعة ، وتعد المنطقة الشمالية أكثر استيعابا للسكان حيث " تحتوي على ٩٥ ٪ من السكان يعيشون على ١٧ ٪ من الاراضي الواقعة في الولايات الشمالية "(١).

ونجد أن الكثافة السكانية في الجزائر العاصمة هي أعلى كثافة ، اذ " تصل الى ٢٥٣٩ مواطنا/كم٢، ثم تليها ولاية البليدة التي نجد كثافتها ٢٤٧ مواطنا/ كم٢"(٢). وهذه تمثل سهول متيجة ، التي هي من أجود الاراضي الزراعية . كما أن أقل نسبة للكثافة السكانية تتمثل في الجنوب الجزائري وبطبيعة الحال فهي أراضي صحراوية ، اذ " تصل النسبة في ولاية تامنغاست الى ٨٠ر٠ مواطن/كم٢ وتليها ولاية ادرار"(٣).

وهكذا نجد أن هناك تمركزا سكانيا في الشمال وخاصة في مناطق الشلف ،ومتيجة وعنابة ، حيث تتمركز الصناعة ، والزراعة الصناعية .

---

(١)- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠ - خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية ١٩٦٧-١٩٧٨- ص ١٨٥.

(٢)- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٧٩- الجزائر بالارقام ١٩٧٩- ص٦.

(٣)- المرجع نفسه، ص ٦.

٢- توزع السكان حسب التقسيم الاقتصادي :

عند وضع المخطط الرباعي الثاني ١٩٧٤-١٩٧٧ تم تقسيم الجزائر الى مناطق اقتصادية وذلك من أجل تسهيل ، وتحليل اقليمي أفضل للتوزع السكاني تبعا للثروات المعدنية والنشاطات الاقتصادية . وقد قسمت الجزائر الى ست مناطق اقتصادية :

١- المنطقة الاولى :

وهي تشكل منطقة محضرة ، ومصنعة نسبيا وتتوفر فيها الخدمات بصفة عامة . وهي تحتوي على نسبة ٣٦٫٤ ٪ [١]من مجموع السكان . الا أن هذه المنطقة تزداد اكتظاظا بالسكان فهي تعد منطقة جاذبة للقوى العاملة الشابة . وبهذه النسبة السابقة يكون عدد سكان المنطقة الاولى ٦ مليون نسمة ، علما أن عدد سكان الجزائر سنة ١٩٧٧ كان ١٦٫٨٦٠ مليون نسمة وعدد سكان الجزائر سنة ١٩٨٠ : ١٨٫٨٥٠ مليونا ، وبذلك يكون عدد سكان المنطقة الاولى قد وصل الى ٦٫٨٠٦ مليون نسمة ، على اعتبار أن نفس النسبة ثابتة الى سنة ١٩٨٠ .

٢- المنطقة الثانية :

وهي منطقة الاودية الداخلية (الشلف والصومام) والسهول الصغيرة الساحلية ، وهي تحتوي على ١٠ ٪ من مجموع السكان[٢] . حيث بلغ عدد سكان هذه المنطقة سنة ١٩٧٣ ما يقارب ١٫٥ مليون نسمة . وعلى اعتبار أن نفس النسبة

---

(١) REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE . 1974- II^e Plan Quadrinnal 1974- 1977 Rapport General- Imprimerie Officielle , Alger, P. 55 .

(٢) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠- خلاصة الحصيلة الاقتصادية الاجتماعية للعشرية ١٩٦٧-١٩٧٨ - ص ١٨٧ .

السابقة تبقى ثابتة الى سنة ١٩٨٣ يكون عندها عدد سكان المنطقة ٢ مليون نسمة. وهم زراعيون وسرعان ما ينتقلون الى المنطقة الاولى بحثا عن العمل الزراعي والصناعي والخدمات العامة ، وذلك لعدم توفر هذه العوامل في المنطقة.

٣- المنطقة الثالثة :

وهي منطقة الجبال الشمالية وتبلغ في نسبة السكان ٢٢ر٧ ٪ حيث كان عدد سكانها سنة ١٩٧٧ ما يقارب ٣ر٨ مليون نسمة. وهم ينتشرون شرقا في جبال الاوراس وشمال شرق قسنطينة والقبائل ، وغربا في قمم الظهرة ووهران والونشريس في سعيدة وهي مناطق زراعية تعتمد جلها على الامطار ، وتتصف بضيق في مساحتها الزراعية.

٤- المنطقة الرابعة :

وهي منطقة السهول العليا التي تعتمد من الشرق الى غرب البلاد، اذ أنها تحتوي على نسبة ١٣ر٨ ٪ (١) مجموع من السكان ، بذلك بلغ عدد سكانها ٢ر٣ مليون نسمة. الا أن هذه المنطقة تعاني من صعوبات طبيعية ، كالنقص في المياه للزراعة ، والنقص في الخدمات كالصحة ، والطرق ...... الخ.

٥- المنطقة الخامسة :

وهي منطقة الاطلس الصحراوي ، ويسكنها حوالي ١ر٢ مليون نسمة ، وهي منطقة رعوية أكثر منها زراعية ، ويعتمد سكانها على تربية المواشي.

٦- المنطقة السادسة :

وهي المنطقة الصحراوية حيث الاراضي القاحلة ما عدا بعض الواحات

(١) REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE . 1974- II^e Plan Quadriennal 1974-1977 Rapport General. . P. 55 .

المنتشرة في الصحراء وجبال الهقار وهي قليلة السكان ، وهي تعد منطقة جاذبة للقوى العاملة ، بنتيجة الورشات المقامة لاستخراج البترول والغاز ، وهي قليلة السكان اذ بلغ عددهم حوالي المليون نسمة في سنة ١٩٧٧.

نستنتج مما سبق أن التمركز السكاني كان شديدا في المنطقة الاولى والثالثة ، وذلك بفعل التمركز الاستثماري في هاتين المنطقتين ،غداة الاستقلال وخاصة في المنطقة الاولى التي حظيت باهتمام كبير من قبل السلطات الجزائرية.

٣- السكان الريفيون :

عند الاستقلال كان الريف الجزائري يستقطب أكبر نسبة من السكان، اذ كانت نسبة الريفيين سنة ١٩٥٦ تمثل ٧٩ ٪ [١] من السكان، يعيشون في علاقات انتاج مختلفة ، حيث الزراعة لا زالت يستعمل فيها المحراث التقليدي ،كما لم يعتمد الريفيون على الاسمدة ومبيدات الحشرات في الزراعة، ولا على التقنية الحديثة بصفة عامة في هذا المجال أي المجال الزراعي .

فبالرغم من بعض المجهودات التي تقام من طرف السلطة من أجل النهوض بالريف وتحسين مستوى السكان المعيشي لدى الريفيين . ففي سنة ١٩٦٦ طبقت سياسة التوازن الجهوي ، حيث تخصص الدولة ميزانية لكل ولاية لتستثمرها في النشاطات الزراعية والصناعية والخدمات العامة ، الا أن الريف الجزائري لا زال يشهد نقصا في الاستثمار وخاصة في القطاع الزراعي ، " وواجه الريف الجزائري اختلالات وعوائق تعرقل تنميته ، ولم تأت سياسة التوازن الجهوي بالنتائج المتوخاة وهو الحد من الهجرة الريفية ، ورفع مستوى الزراعة ومكننتها ورفع مستوى الريف والسكان الريفيين ، ليندمجوا في التنمية الاقتصادية "[٢]. ففي سنة ١٩٧٢ بدأ بتطبيق الثورة الزراعية في الريف

---

(١) السويدي محمد ١٩٨١ – الهجرة الداخلية والنمو الحضاري عن الجزائر في: حلقة بحثية عن التوزيع السكاني والتنمية في الوطن العربي ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت ، ٢٣٩-٢٨٨.

(٢) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠- تقرير عام للمخطط الخماسي ١٩٨٠-١٩٨٤- الجزائر . ص ٢٧٣.

الجزائري لحل مشكلات الريفيين ،ومعاناتهم من الوضعية التي هم فيها، وهي تعتبر عملية تنموية كبرى تستهدف ترقية الفلاح ومساعدته ماديا،وذلك من خلال البناء التحتي لركائز التنمية . كتقديم الخدمات لابناء الريف ، وبناء المدارس والمستوصفات ، وادخال الكهرباء وتعبيد الطرق ، وذلك من خلال بناء القرى النموذجية في الارياف ، وقد تم فعلا بناء ١٣١ قرية نموذجية لغاية ١٩٧٩[١] وعلى الرغم من كل هذه المجهودات التي تبذل لا زال الريف يفقد سكانه عن طريق الهجرة الداخلية او الخارجية . ففي سنة ١٩٦٦ كانت نسبة السكان الريفيين في الجزائر ٦٩ ٪ [٢] . وتتناقص هذه النسبة لتصل " سنة ١٩٧٧ الى ٥٩ ٪ من السكان الجزائريين يعيشون في الريف وفي سنة ١٩٨٠ كانت النسبة تمثل ٥٧٪ "[٣]. وهذا التناقص في السكان الذين يعيشون في الريف ، يعود برأينا الى التمركز الشديد للصناعة في المدن الساحلية ونشوء مناطق صناعية وكذلك من المدن الكبرى كمدينة عنابة وقسنطينة والجزائر ووهران مما ساعد على جذب القوى العاملة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية بحثا عن العمل والخدمات العامة .

٤- السكان الحضريون :

كان عدد التجمعات التي تعتبر حضرية سنة ١٩٦٦ : ٩٦ تجمعا[٤] الا أنه حسب التعداد الاخير لسنة ١٩٧٧ ، بلغ عدد المراكز الحضرية ١٩٠ مركزا حضاريا[٥] اذ أن كتابة الدولة للتخطيط بالجزائر تعتبر كل تجمع سكاني خضريا اذا توفرت

---

(١) السويدي محمد ١٩٨١- الهجرة الداخلية والنمو الحضاري في الجزائر في: حلقة بحثية عن التوزيع السكاني في الوطن العربي ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت ، ٢٣٩-٢٨٨.

(٢) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠- خلاصة الحصيلة الاقتصادية الاجتماعية للعشرية ١٩٦٧-١٩٧٨ ، الجزائر ،ص ١٨٥.

(٣) BULTIN INTERIEUT du M.P.A.T - Alger - No. 1 Juiellet 1982- P. 19.

(٤) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠-خلاصة الحصيلة الاقتصادية الاجتماعية للعشرية ١٩٦٧-١٩٧٨- الجزائر ص ١٨٥.

(٥) بن أشنهو عبد اللطيف(ب ت) - الهجرة الريفية في الجزائر ، ص ١٢.

فيه الشروط التالية [1]:

١- أن يكون الحد الادنى للسكان المقيمين في المركز الرئيسي ٥٠٠٠ نسمة.

٢- أن يزيد عدد السكان القادرين على العمل غير الزراعي في مختلف النشاطات على ١٠٠٠ عامل.

اذن فقط ارتفع عدد المدن الحضرية الى الضعف خلال عشر سنوات فقط، كما ارتفعت نسبة السكان الحضريين من ٣١ ٪ سنة ١٩٦٦ الى ٤٣ ٪ سنة ١٩٨٠ [2]. فالنمو الحضري في الجزائر يعتبر ظاهرة حديثة اذا نظرنا اليه من زاوية ارتفاعه بالشكل الذي هو عليه الان، فهو عملية تربيف المدن في الاساس،نظرا لارتباط سكان المدن بالاصل الريفي، وهذا ناتج عن الوضع الاقتصادي العام في الريف والمتمثل في عدم التوازن بين الموارد والسكان، وكذلك عن عدم التنظيم الذي يشهده الريف الجزائري، مما أدى الى تكو ن هجرة ريفية الى المدن، حيث استوعبت أيد عاملة ريفية نصف موءهلة وافرغ الريف من طاقاته العاملة مما أدى الى الاهمال للقطاع الزراعي وانخفاض في الانتاج الزراعي الى أدناه حيث وصلت نسبة الانخفاض في القطاع الزراعي الى ٣٦ ٪ خلال السنوات ٦٥-٦٩ [3].

---

(١) السويدي محمد ١٩٨١ - الهجرة الداخلية والنمو الحضاري في الجزائر في: حلقة بحثية عن التوزيع السكاني والتنمية في الوطن العربي، المعهدالعربي للتخطيط بالكويت، الكويت، ٢٣٩- ٢٨٨.

(٢) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية - خلاصة الحصيلة الاقتصادية الاجتماعية للعشرية ١٩٦٧-١٩٧٨- الجزائر، ص ١٨٥.

(٣) زياد الحافظ ١٩٧٦ - أزمة الغذاء في الوطن العربي - معهد الانماء العربي ببيروت - الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية، الطبعة الاولى ص ٧٧.

والجدول رقم (٩) يوضح لنا تطور سكان الريف والمدينة ونسبتهما .

جدول رقم ٩- تطور سكان الريف والمدينة ونسبتهما الوحدة بالمليون

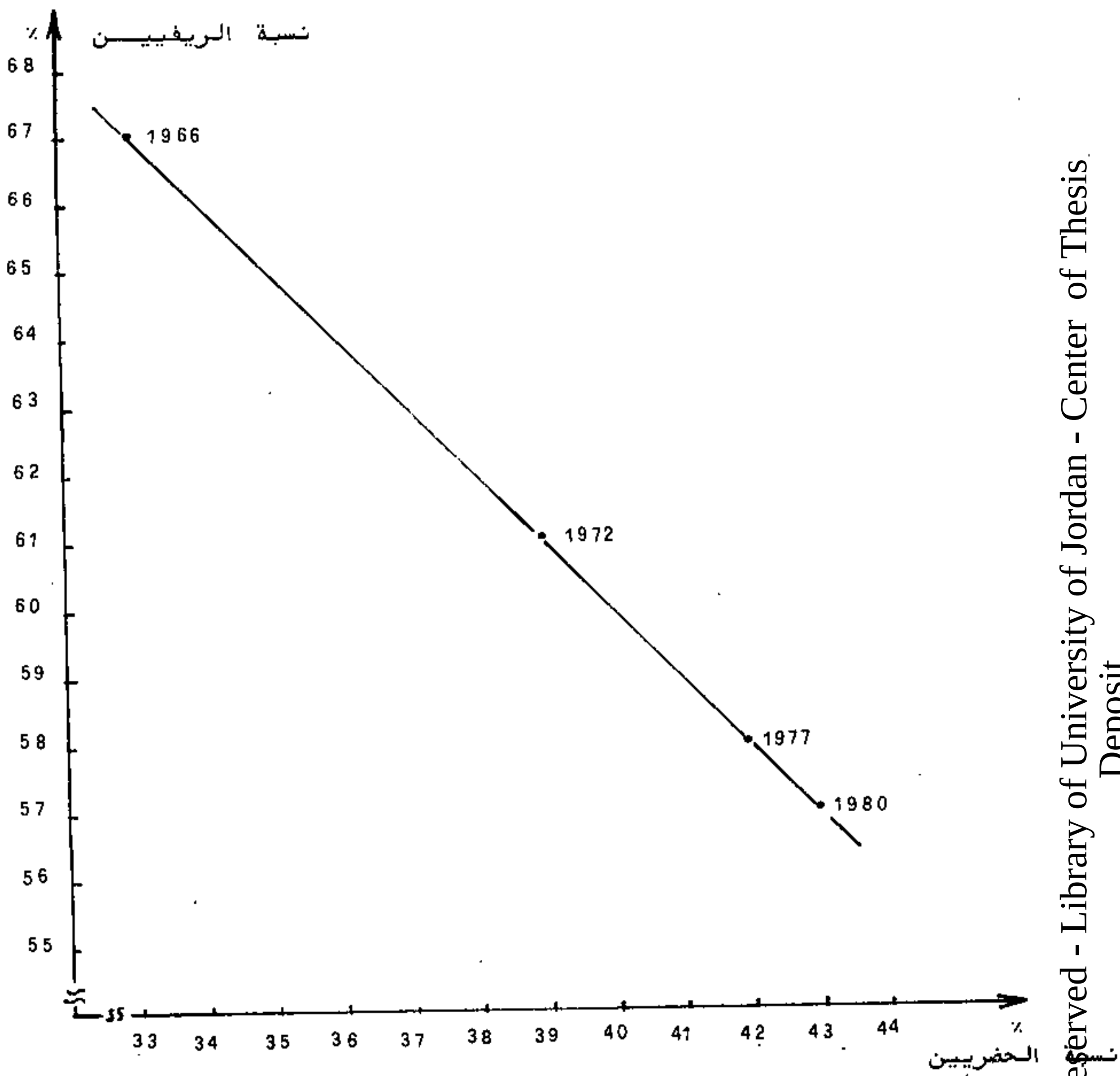
السنة	مجموع السكان	سكان المدن	سكان الريف	نسبة الريفيين	نسبة الحضريين
١٩٦٦	١١ر٨	٣ر٩	٧ر٩	٦٧ ٪	٣٣ ٪
١٩٧٢	١٤ر٧	٥ر٧	٩	٦١ ٪	٣٩ ٪
١٩٧٧	١٦ر٩	٧ر١	٩ر٨	٥٨ ٪	٤٢ ٪
١٩٨٠	١٨ر٥	٨	١٠ر٥	٥٧ ٪	٤٣ ٪

المصادر :

١- بن أشنهو عبد اللطيف (ب .ت) - الهجرة الريفية في الجزائر - مركز للابحاث الاقتصاد التطبيقي ، الجزائر، ص ٨.

٢- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٢- الجزائر بالارقام ١٩٨٢- الجزائر ص ١٢.

ونستطيع أن نمثل الجدول رقم (٩) بيانيا ،لنجد أن نسبة الريفيين في تناقص مستمر مع السنوات ، وهي تشكل خطا مستقيما ، تتناقص فيه نسبة الريفيين وتتزايد فيه نسبة الحضريين . كما نلاحظ في الشكل رقم (٢).



النشكل رقم (٢)

نسبة الحضريين والريفيين

VI- التركيب العمري للسكان ونسبة الاعالة

تعتبر دراسة التركيب العمري لفئات السكان هامة جدا بالنسبة للمجالات المختلفة ، وفي مقدمتها مجال القوى العاملة ، والداخلة ضمن فئة قوة العمل لانها تحدد لنا عدد السكان العاملين المنتجين .

أما فئة المعيلين مقابل الفئة المعالة فنجد أن أهم عنصر يحدد نسب كل من الفئتين هو العمر الى جانب عناصر أخرى تؤثر في كون الفرد عاملا معيلا ، أو عاطلا معالا . فالهرم السكاني للجزائريين هو ذو قاعدة عريضة ،مما يدل على توسع في حجم الفئة الفتية بالنسبة الى بقية فئات المجتمع ، وهذا نتيجة مباشرة لارتفاع معدلات الخصوبة والانخفاض في معدل الوفيات.

لقد طرأتطور على العلاقة بين الفئات العمرية خلال عشرين سنة خلت ففي سنة ١٩٦٠ كانت نسبة الفئة العمرية (٠ – ١٩) سنة تمثل ٥٤ ٪ من مجموع السكان ، حيث اصبحت نفس هذه الفئة تمثل ٥٨ر٨ ٪ سنة ١٩٧٨ كملا نلاحظ ذلك في الجدول رقم (١٠) . وهذا الارتفاع الشديد في فتوة السكان جعل البلاد في مصاف المجتمعات الفتية جدا في العالم بالمقارنة مع المجتمعات المتقدمة التي نجد فيها النسبة المذكورة بين ٢٠ –٣٠ ٪ . ان الضغط الديموغرافي أدى الى تكون ضغط شديد على الخطط الاقتصادية التنموية وتوجيه الاستثمارات الى التعليم ، كبناء المدارس والمستشفيات والتوسع فيها لاستيعاب الطلاب ،وتكوين الاطارات العليا لمواجهة هذا التزايد السكاني ، وكذلك العمل من أجل استقبال هذه الفئة في ميدان العمل وتوفير فرص العمل لها في المستقبل ، حيث هذه الفئة ستدخل سوق العمل مما يستدعي استثمارات أكثر في الاقتصاد الوطني .

جدول رقم (١٠) النسبة المئوية لتوزيع السكان الجزائريين حسب الفئات العمرية

فئات العمر	١٩٥٤	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٢	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٢
من٠ الى١٩سنة	٥٣ر٩٪	٥٤ ٪	٥٦ ٪	٥٨ر٧ ٪	٥٨ر٨٪	٥٧ر٥٦٪	٥٧ر٥٦٪
٢٠ – ٥٠ سنة	٤٠ر٨	٤٠	٣٨	٣٦	٣٦ر٢	٣٦ر٥٩	٣٧
٦٠ سنة فأكثر	٥ر٣	٦	٦	٦ر٣	٥	٥ر٨٥	٥ر٧
	١٠٠ ٪	١٠٠٪	١٠٠ ٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

المصـــادر :

١- بوحوش عمار ١٩٧٩- العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية - ص١٦٧٠

٢- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية - الجزائر بالارقام ١٩٧٩- ص ٠٥

٣- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية - الجزائر بالارقام ١٩٨٢- ص ٠٣

- الفئة العمرية (٠- ١٩) سنة : تمثل هذه الفئة في المجتمع الجزائري أكثر من نصف السكان ، وهي في تزايد مستمر الى غاية ١٩٧٩ حيث تنخفض النسبة قليلا لتصل الى ٥٧ر٥٦ ٪ كما هو ملاحظ من الجدول رقم (١٠) ٠ وهذه الفئة تعبر لنا عن ارتفاع نسبة الشباب أي العاطلين عن العمل (أو المعالين) ، حيث التسرب المدرسي يشكل ظاهرة خطيرة على المجتمع ، وتمس بصفة عامة العائلة ذات الحجم الكبير ، والريف بصفة خاصة لاسباب اقتصادية واجتماعية ،غير أنه لا نستطيع أن نحدد " عملية تسرب الطلاب من المدارس كظاهرة تخص الجزائر فقط، وانما في العالم المتخلف بصفة عامة "(١).

(١) عبد السلام عادل ١٩٧٥- بلدان الخليج العربي دراسة ديموغرافية في: ندوة تنمية الموارد البشرية في الخليج العربي ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت ، ١٨-٠٦٣

وسنتطرق الى ذلك في الفصل الثاني بتفصيل أكثـــــر .

ومن خلال النسب المذكورة في الجدول رقم (١١) لهذة الفئة ، يتبين لنـا مدى كبر حجم الاسرة الجزائرية ، حيث كانت في سنة ١٩٦٧ تمثل ١ر٢ مليون عائلــة وفي سنة ١٩٧٨ بلغت ٦ر٢ مليون عائلة وتصل حجم الاسرة الى ٨ر٢ مليون عائلـــــة سنة ١٩٧٩.

الجدول رقم (١١) تطور عدد العائلات الجزائرية بالاف

السنوات	١٩٦٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٤*	١٩٩٠*
عدد العائلات	١٠٠ر٢	٦٠٠ر٢	٨٠٠ر٢	٥٠٠ر٣	٤٠٠ر٤

* توقعـــــات .

المصـــــدر :

١- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠- تقرير عام للمخطط الخماســـــي ١٩٨٠-١٩٨٤. ص ٧٠.

٢- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠- خلاصة الحصيلة الاقتصاديــــــــة الاجتماعية للعشرية ١٩٦٧-١٩٧٨. ص ١٨٨.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (١١) مدى تطور الحجم المتوسط للاســــــرة الجزائرية ، اذ أن متوسط حجم الاسرة الجزائرية " كانت ٩ر٥ أشخاص ووصلت الـــى ٦ر٦ أشخاص في السنوات ١٩٦٧-١٩٧٨"[1]. وهذا يعني أن هناك ارتفاعا في نسبــــة

---

(١) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠- خلاصة الحصيلة الاقتصاديـــــــة الاجتماعية للعشرية ١٩٦٧-١٩٧٨- الجزائر ،ص ١٨٨.

الاعالة ،مع ملاحظة أن مشاركة المرأة الجزائرية في القوى العاملة ضعيفة جدا، وهذه العوامل مجتمعة ادت الى نقص من تلبية الحاجيات الاساسية للفئة المعالة.

وفي رأينا يعود كبر حجم الاسرة الجزائرية الى العوامل التالية :

١- مشكلة السكن التي تعاني منها الجزائر .

٢- العادات والتقاليد التي تفرض على الابن أن يبقى مع والده بعد زواجه .

٣- أن المكلف بالاحصاء (العداد) لا يعد الاسرة المتواجدة في سكن واحد، انما يعتبرها اسرة واحدة ، على الرغم من أنها تتكون من عدة أسر في بيت واحد .

- الفئة العمرية (٢٠ - ٥٩) سنة : لعله من البديهي القول بأن هذه الفئة العمرية تمثل القوى العاملة المنتجة والمناط بها مسوءولية أعالة بقية الفئات العمرية الاخرى ، وقد أشرنا سابقا الى الزيادة المستمرة في معدلات الولادة ، الامر الذي أثر في نسبة تركيب القوى العاملة بالنسبة لمجموع السكان . ونلاحظ في الجدول رقم (١٠) أنه طرأ انخفاض في الفئة العمرية (٢٠-٥٩) سنة حيث كانت النسبة تمثل سنة ١٩٥٤ : ٨ر٤٠ ٪ وانخفضت النسبة في سنة ١٩٧٨ الى ٢ر٣٦ ٪ . وهذا يعني انخفاضا في نسبة الفئة المنتجة ،مما يلقي على عاقتها مسوءوليات كبيرة تجاه الفئات المعالة. حيث أن هذه الفئة تعيل أكثر من ٦٠ ٪ من مجموع السكان . وانخفاض نسبة هذه الفئة ، اضافة الى عدم دخول المرأة بشكل فعال في مجال العمل . مما يوءثر على الناتج القومي من خلال عدم الاستخدام الكامل للقوى البشرية .

الا أننا نلاحظ ارتفاعا بسيطا في نسبة الفئة العمرية (٢٠ - ٥٩) سنة حيث بلغت في سنة ١٩٨٢ ، ٣٧ ٪ وهذا راجع في رأينا الى أن جيل ما بعد الاستقلال قد وصل الفئة العمرية (٢٠-٥٩) سنة ، حيث بدأ توسع في القوى العاملة مما يستدعي توفر فرص العمل بها، والاهتمام بتخطيط القوى العاملة ،

الامر الذي أصبح ملحا، وذلك لمواجهة شبح البطالــة .

- الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر : تعتبر هذه الفئة مثل الفئة الاولــى التي تكلمنا عليها سابقا، اذ أنها لا تدخل في عداد الفئة المنتجة وهي تمثــل نسبة بسيطة من مجموع السكان ،وهي صفة مشتركة لدى البلدان المتخلفــة حيــث لا تتجاوز نسبتها غالبا ٦ / .

مما سبق ذكره ، يمكننا القول أن السكان الجزائريين مروا بعــدة مراحل من نموهم ابان الاستعمار الفرنسي ، وما بعد الاستقلال فالنمو متأثــر بالعوامل التي تبقي الانسان على قيد الحياة من مستوى المعيشة والصحــة والخدمات العامة ،..... الخ.

، فالمجتمع الجزائري تكثر فيه الولادات ، والوفيات ، مما يجعل معدل الاعالة في هذا المجتمع مرتفعا، كما يجعل نسبة الشباب في التركيب العربــي لدى السكان الجزائريين مرتفعــة .

ونستطيع أن نستخلص من كل ذلك أن المجتمع الجزائري مجتمع فتــي، وفي نظرنا عندما يتصف المجتمع بهذا الوصف فهو مجتمع مليء بالحيوية ، وهــو أهل للتطور الاقتصادي ، ذلك أن اتيحت له فرصة السير في طريق التنمية ،فعــدد السكان حافز كبير الى هذه التنمية ان وجهت التنمية الاقتصادية الوجهــة الصحيحة ، وليس العكس كما يحدث على أرض الواقع الجزائري .

اذ ليست هناك مشكلة سكانية ، بل المشكلة هي مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي تعاني منها الجزائر والعالم المتخلف بصفة عامــة .

*   *   *

الفصل الثاني

الهجرة الداخلية وانعكاساتها على التنمية

I - الهجرة الداخلية قبل الاستقلال وبعده

II - العوامل المؤثرة في الهجرة الداخلية

III - التركيب الهيكلي للقوى العاملة

IV - الهجرة الداخلية وأثرها على التنمية الاقتصادية

V - المحاولات المطروحة لحل مسألة الهجرة الداخلية.

الفصل الثاني

الهجرة الداخلية وانعكاساتها علـــى التنميـــــة

I – الهجرة الداخلية قبل الاستقـلال وبعـــده :

آ– الهجرة الداخليـــة قبل الاستقـــلال :

لقد مارس الاستعمار الاستيطاني الفرنسي على الجزائر سياسة الطـرد والتشريد للمواطنين الجزائريين من أراضيهم بشتى الوسائل القانونية وغيـــر القانونية ، ودفعهم نحو مناطق فقيرة وجرداء أي الى أراض غير منتجة اقتصاديا اضافة الى سياسة تجميع السكان في مناطق معزولة " ففي الفترة ما بيــــن ١٨٣٠–١٨٨٥ نجد أن ٧٠ ٪ من المسلمين الجزائريين يعيشون من الزراعة ويشكلـــون ٩٨ر٪ من الفلاحين في الجزائر ، ففي التل وهي منطقة جيدة الاراضي نجـــد أن عدد الملاكين العقاريين الجزائريين قليل نسبيا ، وهذا دليل على شدة سيـــرورة التهجير ، ونزع الملكية وتجميع السكان"(١) وهكذا هجر الجزائري الى مناطـــق غير زراعية ، خارج المدن التي اقتصرت على الفرنسيين الذين تحكموا – بدورهم– على الريف من خلال المزارع التي استولوا عليها بل كانت السلطة الفرنسية فـــي بادئ الامر توزع الاراضي على الاوروربيين مجانا وحين تمت للاستعمار سيطرتـــه الاقتصادية – السياسية على الجزائر كانت قوة العمل معدومة في مدن الجزائر نتيجة لابعادهم عن المزارع الفرنسية والمدن وأصبح الاوروبيون في الجزائر في حاجـــة

---

(١) م.ل. بن حسين ١٩٧٩– نظرات حول الشروط الاقتصادية لنشوء الطبقة العاملـة في الجزائر تراكم بدائي أو تراكم رأس المال في اطار السيطرة الاستعماريـــة في : دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية : أبحاث النـــدوة العلمية الثانية ، الجزائر ، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحـــوث العمل ، منظمة العمل العربي ، الجزائر ، ٥٩– ٧٧.

الى قوة عاملة اذ أنه"لم يوءد تدفق المهاجر بين القادمين من أوروبا الى حل مشكلة اليد العاملة اللازمة لزراعة الاراضي نظرا لوفرة هذه الاخيرة،وقد منحت للمهاجرين الفرنسيين في بادىء الامر قطع أراض مجانا، ثم صارت الاراضي تباع لهم بالمزاد العلني وبأسعار ثابتة وحرة. ولم تحل مشكلة نقص العمال الاحرار الا عن طريق اللجوء الى اليد العاملة العسكرية والهجرة ، أما قوة العمل المحلية فكان تجنيدها يتم بواسطة نظام السجون والسخرة"[1] فسكان الريف أصبحوا يعانون ازمات متعددة تتمثل في فقر الاراضي الزراعية والازمات الاقتصادية ، ونقص في التغذية ، وبطالة واسعة في الريف مما جعلهم يقدمون على الهجرة الى المدينة أو الى الخارج نتيجة توسع الاستعمار الاستيطاني الفرنسي على حساب الجزائريين حيث كانت " ١٨٦٧-١٨٦٨ أكثرة حدة ، الجوع والبوءس والانتشار السريع للاوبئة لا سيما الكوليرا التي قضت على قبائل بكاملها،وهذه لم تكن أزمة عابرة بل ظهرت بعد توسع أراضي المعمرين وبداية تكوين الملكية الفردية"[2] وبدأت الهجرة الريفية الجزائرية الى ضواحي المدن لتكون ذلك الاحتياطي الذي لا ينضب للقوى العاملة الرخيصة الاجر ، والتي تقيم بصفة عامة في ضواحي المدن في بيوت على شكل أكواخ الى أن" تصبح المدينة أوروبية بشكل عام ، تحيط بها الضواحي الشعبية المنتفخة بالهجرة الريفية هذه الضواحي تشكل بدورها أماكن سكن العمال المحليين الذين يعملون في بعض الصناعات التحويلية والخدمات . أما الريف ، باستثناء أملاك الاستعمار والقرى التي تقيمها هناك فيبقى للفلاحين المقيمين داخل الدوار والذين يعيشون أحيانا من قطعة الارض التي يزرعونها بتقنيات قديمة ، وأحيانا أخرى من العمل الموسمي في مزرعة المستعمر"[3] وأصبح سكان المناطق الريفية والتجمعات السكنية

(١) شنتوف الطيب ١٩٧٩- تطور العمل في الجزائر في القرن التاسع عشر في: دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية ، الجزائر،٢٠٥-٢٢٦.

(٢) عدى الهواري ١٩٨٣- الاستعمار الفرنسي في الجزائر - سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي ١٨٣٠- ١٩٦٠ - ترجمة جوزيف عبد الله ، دار الحداثة ، الطبعة الاولى . ص ٧٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ٧٢-٧٣.

يعملون في مزارع الاوروبيين القريبة منهم اذ يغادرون منازلهم في الصباح ليعودوا اليها مع هبوط الليل حيث كان " الاوروبيون علاوة على احتكارهم للصناعة يمارسون الزراعة أيضا مستعملين الالات والاسمدة وأفضل الاراضي،ويمارسون زراعة كثيفة مخصصة للتصدير .... الا أن زراعات أملاك المستعمرين الممكننة كانت تشغل عددا صغيرا نسبيا من العمال الزراعيين ، ولكنها كانت تستلزم في فترات قصيرة من السنة يدا عاملة كبيرة العدد "(١)هكذا بقي الريف الجزائري ذلك المخزون الذي لا ينضب ، يعمل فصلا ليبقى ثلاثة فصول دون عمل. وهو يخدم الكولون الفرنسي أكثر فأكثر اذ أننا نجد أن " ٦٠ ٪ من ٦٠٠ر٠٠٠ر١من الرجال القادرين على العمل الذين يعيشون في الريف تمسهم بطالة موسمية او كاملة "(٢). وهذه البطالة المتفشية في الريف والمدن دفعت بهم الى الهجرة نحو فرنسا وأوروبا . اذ أن الدخل السنوي للفلاح الجزائري كان بسيطا ولم يتجاوز " ٢٠٠٠٠ر٢٠ فرنك فرنسي قديم على حين كان المستغل الاوروبي يربو دخله السنوي المتوسط على ثلاثة ملايين من الفرنكات الفرنسية القديمة "(٣). يستمر هذا الوضع المتردي للسكان الريفيين الى فترة الخمسينات حيث بدأت السلطات الاستعمارية في الاتجاه الى الريف من خلال بناء قرى لتجميع الفلاحين فيها لتشدد عليهم الخناق نتيجة لتفاقم الثورة ضد المستعمر وتمركزها في الجبال، فاضطر الفلاحون الى الرحيل لهذه القرى التي لا يتوفر فيها أدنى مستوى من مستويات المعيشة ، فهي شبه معسكر جماعي للسكان الريفيين ، وهذا التردي

---

(١) عدي الهواري ١٩٨٣- الاستعمار الفرنسي في الجزائر - سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي - ص ٧٣.

(٢) حافظ ستهم ١٩٨١- التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال - ترجمة مروان القنواتي ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص ٠٣.

(٣) المرجع نفسه، ص ٠٣.

في مستوى المعيشة أدى الى حركة هجرة هائلة للريف الجزائري نحو المدن الجزائرية وفرنسا، كما نلاحظ ذلك من الجدول رقم (١٢) حيث نجد أن سكان الحضر

الجدول رقم (١٢) تطور سكان الحضر في الجزائر ١٨٨٦- ١٩٧٧.

السنة	السكان الريفيين	السكان الحضريين	مجموع السكان المقيمين	نسبة سكان الحضر الى المجموع
١٨٨٦	٣ر٢٢٨ر٦٠٦	٥٢٣ر٤٣١	٣ر٧٥٢ر٠٣٧	١٣ر٩ ٪
١٩٠٦	٣ر٩٣٧ر٨٨٠	٧٨٣ر٠٩٠	٤ر٧٢٠ر٩٧٤	١٦ر٦ ٪
١٩٢٦	٤ر٣٤٤ر٢١٠	١ر١٠٠ر١٤٣	٥ر٤٤٤ر٣٦١	٢٠ر٢ ٪
١٩٣١	٤ر٦٥٤ر٢٨٨	١ر٢٤٧ر٧٣١	٥ر٩٠٢ر٠١٩	٢١ر١ ٪
١٩٣٦	٥ر٠٧٨ر١٢٥	١ر٤٣١ر٥١٣	٦ر٥٠٩ر٦٣٨	٢٢ ٪
١٩٤٨	٥ر٩٤٨ر٩٣٩	١ر٨٣٨ر١٥٢	٧ر٧٨٧ر٠٩١	٢٣ر٦ ٪
١٩٥٤	٦ر٤٣٦ر٧٦٦	٢ر١٥٧ر٩٣٨	٨ر٦١٤ر٧٠٠	٢٥ر٦ ٪
١٩٦٦	٨ر٠٦٢ر٢٠٣	٣ر٧١٤ر٦٣٢	١١ر٧٧٦ر٨٤٥	٣١ر٥ ٪
١٩٧٧	١٠ر١٠٧ر٦٤٢	٦ر٨٤٠ر٨٥٨	١٦ر٩٤٨ر٠٠٠	٤٠ر٤ ٪

المصدر :
RAHMANI CH. 1982- La Croissance Urbaine en Algerie, P. 83

يمثلون الى مجموع السكان سنة ١٨٨٦: ١٣ر٩ ٪ لتكون سنة ١٩٥٤ : ٢٥ر٦ ٪ واذا كان عدد الاوروبيين في الجزائر يقدر بـ " ٢٥ر٠٠٠ شخص سنة ١٨٤٠ و ١٣٠ر٠٠٠ شخص سنة ١٨٥١ وأكثر من ٢٧٢ر٠٠٠ شخص سنة ١٨٧١ " [١] فان عدد الفرنسيين في الجزائر

(١) RAHMANI CH. 1982- La Croissance Urbaineen Algerie. P.77.

يقدر بـ " ٣٤٦ر٨٧٠ شخصا سنة ١٨٩٦ وبلغ عدد الاجانب ٢٣٧ر١٣٨ شخصا ويضم هذا الرقم الاخير ١٥٧ر٥٦٠ شخصا من الاسبان و ٣٥ر٥٣٩ شخصا من الايطاليين و ١٢ر٨١٥ شخصا من المالطيين" (١). بل اننا نجد أنه " في سنة ١٩٥٨ كان عدد المجمعين من الجزائريين ٥٣٥ر٠٠٠ شخص وارتفع بشكل كبير سنة ١٩٦١ الى ٢ر٠٧٥ر٢٥٦ شخصا حسب الاحصاءات الرسمية للادارة الاستعمارية " (٢) وهكذا نجد " ان الخوف وهجرة الناس المطاردين (البالغ عددهم نحو ٥٠٠ر٠٠٠ شخص) ولا سيما هجرة سكان الحدود الى تونس والمغرب أسهم في اخلاء الريف بعض الاخلاء ويسر هجرة سكان الاماكن النائية والجبال الى المدن" (٣). ووضعت سياسة نشيطة للهجرة وذلك بقصد مواجهة التزايد السكاني وهذه " الهجرة تم التخطيط لها في خطة قسنطينة سنة ١٩٥٨ الا أن هذه السياسة كانت قليلة الحظ في تحقيق نجاحات سياسية حيث نجد تفاوتا شديدا بين الاستخدام المقدم في السنة وبين الشباب الذين يدخلون سوق العمل اذ تم خلق ٢٢٤ر١٠٠ استخدام من سنة ١٩٥٤ الى سنة ١٩٦٠ في المدن (أكثر من نصفها في الادارة) بينما وصل رقم الشباب في سن العمل في الفترة ذاتها الى ٤٢٠ر٠٠٠ وذلك اذا لم نتحدث عن أثر الهجرة الريفية " (٤). فهذه العوامل أدت الى تسريع الهجرة من الريف ، كما أدت الى ترييف المدينة بتسارع أشد بعد الاستقلال ، حيث هاجر الريفيون الى المدينة التي كانت بصفة عامة مسكنا للاوروبيين عند اجلاء الاوروبيين عن الجزائر . ولقد كانت العقارات الاوروبية غير مشغولة مما أدى الى سكنها من طرف الجزائريين ونستطيع القول أن الهجرة الداخلية في فترة ما قبل الاستقلال تتميز بكونها :

---

(١) شنتوف الطيب ١٩٧٩- دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية ،الجزائر ٢٠٥-٢٢٦.

(٢) وزارة الاعلام والثقافة ١٩٧٦- الثورة الزراعية القرى الاشتراكية - مجموعة نظرات عن الجزائر ١٩٧٦، الجزائر ، ص ٢٠.

(٣) حافظ ستهم ١٩٨١- التحولات في الريف الجزائري - ص ١٢.

(٤) عبد اللطيف بن أشنهو ١٩٧٩- تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين ١٨٣٠-١٩٦٢- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ص ٤٩.

١- فترة كولونيالية تتمركز في الساحل الجزائري .

٢- مرتبطة بشكل أساسي بالمتروبول والمركز الحضاري الذي يمارس سيطرة كاملة على المناطق الريفية الداخليـــة.

٣- تعتبر الجزائر في هذه الفترة ريفيـــة أكثـــر .

٤- الوضعية الريفية في الجزائر متخلفة مع ارتفاع نسبة الشباب فيه.

٥- خروج الاوروبيون(الكولون) من الجزائر دفعة واحــــدة.

وتدفق الريفيين الجزائريين نحو المراكز الحضرية وذلك لتوفر شـــــروط المعيشة فيها بشكل أفضل والهجرة الاوروبيين من الجزائر .

ب - الهجرة الداخليـــة بعد الاستقـــلال :

اتسمت فترة ما بعد الاستقلال بالهجرة الكثيفة نحو المدن سواء من حيـــث حجمها أو من حيث نوعيتها وذلك بفعل طبيعة الاستعمار وممارسته لتمركـــز رأس المال والنشاطات الاقتصادية في المدن " ففي بداية الاستقلال فقط هاجر ٧٠٠,٠٠٠ مواطن الى الشمال الجزائري للبحث عن العمل "[1] حيث الشمال المتطور الـــذي تركزت فيه الصناعة والشركات الوطنية ، أضف الى ذلك " خروج مليوني فلاح مـــن المحتشدات ومن السجون والمعتقلات وعودة ٥٠٠,٠٠٠ لاجئ جزائري من المغـــرب وتونس "[2] فالريف الجزائري يعيش في تخلف اقتصادي - اجتماعي يجعله عاجـــزا عن استيعاب كل القوى العاملة الشابة التي تعيش في بطالة كاملة أو بطالـــة مقنعة ، ففي"سنة ١٩٦٠ كان في الجزائر ٤٦٠,٠٠٠ عامل زراعي يشتغلون وقتـــا كاملا أو جزئيا في المدن و ١٥٠,٠٠٠ عامل زراعي يشتغلون بوقت كامل و ٤٠٠,٠٠٠ عامل زراعي يعملون أقل من ٩٠ يوما في السنة "[3]. فتيارات الهجرة تتجة بصفة

---

(١) RAHMANI CH. 1982- La Croissance Urbaine en Algerie, P.77.

(٢) حافظ ستهم ١٩٨١-التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال - ص ١٤ .

(٣) هيلموت نيمشوفسكي ١٩٧٩- العوامل والاليات الموضوعية لتشكل الطبقة العاملة في الجزائر خلال فترة السيطرة الاستعمارية في : دراسات عن الطبقة العاملـــة في البلدان العربية ، الجزائر ، ٢٦٣- ٢٧٢.

عامة من المناطق المكتظة بالقوى العاملة الى المناطق الاكثر حركية التي تحتاج الى قوى عاملة في القطاعات الانتاجية المختلفة. فالهجرة من الريف الى المدينة هي " نتيجة للاختيارات الشخصية للوضع المختلف بين منطقة وأخرى مقارنة وشروط المعيشة (صحة ، تعليم ، ثقافة ،....) في المناطق الطاردة للسكان والمناطق الجاذبة لهم"(١) ونستطيع أن نقسم الهجرة الداخلية الجزائرية الى فترتين زمنيتين :

١- الفترة التي تمتد من ١٩٦٢- ١٩٦٦ :

وتتميز بغياب الصناعة والتصنيع وسيطرة مزارع المستعمرين سيطرة تامة على الريف الجزائري عند الاستقلال حيث كانت " طبيعة العمل الرأسمالي في الزراعة الاستعمارية وسيطة (زراعة وسيطة) تخدم المتروبول"(٢) فالزراعة كانت موجهة الى خدمة المستعمرين وليس الى الريف الجزائري الذي بقي متخلفا ومعزولا عن المدينة حتى فترة الاستقلال ،حيث شهد هجرة كثيفة نحو المدن وخاصة مدن الشمال ، فحسب احصاءات ١٩٦٦ " كان معدل الهجرة الريفية يقدر بـ ٦٠٠,٠٠٠ شخص خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٦٦- ويكون بذلك ١٥٠,٠٠٠ شخص يهاجر سنويا من الريف الى المدينة "(٣) وهذا ما أدى الى تطور المدن الكبرى بفضل الهجرة الريفية وان كان هذا لا يعد " تحضرا اقتصاديا" في رأينا ، وذلك لغياب عناصر التحضر الاقتصادي وذلك لان " التحضر في الجزائر ليس بعملية كاملة انها في طور أن تكون كاملة ، في نفس التطور الاقتصادي ، فهي من جهة تحضر ديموغرافي من خلال طابعها ومن جهة أخرى طابعها الحقيقي اقتصادي"(٤) . فالهجرة الكثيفة التي شهدتها

---

(١) FORGUES PH. 1979- Les champs Migratoires Internes en Syrie.C.E.R.M.O.C. Centre d'etudes et de Recherches sur le Moyen- Orient Contemporian, Beyrout, P. 42 .

(٢) BENAOUDA H. 1983- Systeme Productif Algerien et Independance Nationale - Tome II Universite des Sciences Sociales de Grenoble, U.E.R. Sciences Economiques, Office des Publications Universitaires d'Algerie, P. 429.

(٣) المرجع نفسه ص ٤٣٠ .

(٤) RAHMANI CH. 1982- La Croissance Urbaine en Algerie , P. 86.

هذه الفترة كانت نتيجة لتردي الوضع الاقتصادي - الاجتماعي في الريف الجزائري وجذب المدن للقوى العاملة الشابة التي كانت هي في حاجة ماسة لها بعد خروج الاستعماريين بشكل جماعي .

٢- الفترة التي تمتد من ١٩٦٦ الى ١٩٧٧ :

وتتميز بسياسة حرة للهجرة من طرف السلطة الجزائرية ، اذ أن الجزائر لم تضع سياسة واضحة حول الهجرة الداخلية أو الخارجية فهي تارة تشجع على الهجرة الداخلية لتغطي طلب المصانع المقامة في الوطن بالايدي العاملة الكافية فـ " السلطة تأخذ بالاعتبار ظاهرة الهجرة في حدود الهجرة الريفية ، لتطوير سياسة التوازن الجهوي وكفاية التصنيع "(١) . ونتيجة لسياسة التصنيع التي اتخذتها الجزائر ، أوجدت هجرة كبيرة نحو المدن لمتطلبات الصناعة الى القوى العاملة مما أوجد سوقا للعمل ، المرتبطة بالقوى العاملة المكونة أو نصف المكونة ، وكذلك القوى العاملة غير المكونة . وهذا ما أوجد سوقين للعمل بسبب (٢):

آ- عدم كفاية عرض القوى العاملة المكونة بالنسبة لطلب الصناعة المقامة في الجزائر .

ب - اهمال عرض القوى العاملة غير المكونة بالنسبة للطلب عليها.

فالهجرة الريفية هامة بالنسبة للقوى العاملة غير المكونة وهي تمس بصفة كبيرة الفلاحين الفقراء ، فحسب " المخطط الرباعي الاول كانت الهجرة الريفية ١٢٠،٠٠٠ شخص سنويا من سنة ١٩٦٦ الى ١٩٧٣ و ١٣٠،٠٠٠ شخص سنويا في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٧ "(٣).

---

(١) RAHMANI CH. 1982 - La Croissance Urbaine en Algerie, P. 86

(٢) BENAOUDA H. 1983- Systeme Productif Algerien et Independance Nationale - Tome II P. 447 .

(٣) المرجع نفسه ص ٤٣١.

فالهجرة الريفية في الفترة ١٩٦٦-١٩٧٧ مرتبطة بشكل اساسي بالخطط الانتاجية ، وتأثيرها على دوران القوى العاملة وذلك للشروط الاقتصادية ـ الاجتماعية التي تسيطر على الهيكل الزراعي في هذه الفترة الذي يؤدي الى جذب المدن للقوى العاملة اضافة الى ذلك سياسة اقامة الصناعة اذ "تطور سكان المدن من ٣٠٠،٠٠٠ر٣ نسمة سنة ١٩٦٦ الى ١٩٥،٠٠٠ر٧ نسمة سنة ١٩٧٧"(١). اضافة الى عدم التساوي في الدخول بين الريف والمدينة . وهكذا نرى أن نسبة القوى العاملة الزراعية بدأت تتناقص اذ " كانت تمثل ٥٠ ٪ سنة ١٩٦٦ فيما أصبحت تمثل أقل من ٣٠ ٪ سنة ١٩٨٠"(٢) هذا التطور السريع في الهجرة من الريف الى المدينة يسير بوتيرة عالية ، وهو نتيجة لما سبق ذكره ، والنمو الديموغرافي الطبيعي أي الزيادة في الولادات والنقص في الوفيات في وسط المدينة والهجرة الريفية حيث تقدر الهجرة الريفية بـ ٦٥،٠٠٠ الى ١٣٠،٠٠٠ نسمة في السنة كما هو مبين في الجدول رقم (١٣).

الجدول رقم (١٣) هيكل الهجرة نحو المناطق الحضرية

السنة	١٩٦٦-١٩٦٩	١٩٧٠-١٩٧١	١٩٧٢-١٩٧٣
المدن الساحلية	١١٥،٠٠٠	١٤،٠٠٠	٦٦،٠٠٠
المدن الداخلية	٥٩،٠٠٠	٧٩،٠٠٠	١٧٧،٠٠٠
مجموع الحضر	٥٦،٠٠٠	٩٣،٠٠٠	٢٤٣،٠٠٠

المصدر :
BENAOUDA H. 1983- Systeme Productif Algerien, et Independance Nationale, Tome II, O. 445 .

---

(١) السويدي محمد ١٩٨١- الهجرة الداخلية والنمو الحضاري في الجزائر في: حلقة بحثية عن التوزيع السكاني في الوطن العربي ، الكويت ، ٢٣٩-٢٨٨ .

(٢) OURABAH M. 1982- Les Transformations Economiques de L'Algerie au 20eme Anniversaire de l'Independance , E.N.A.P. Alger , P. 115 .

اضافة الى تمركز الخدمات ومراكز العمل في المدن أكثر من الريف، مما أثر تأثيرا كبيرا في نسبة سكان المدن ، فلقد كانت تمثل نسبتهم ٣١ ٪ سنة ١٩٦٦ ثم أصبحت ٤١ ٪ سنة ١٩٧٧[١] من مجموع السكان وتطورت هذه النسبة في السنوات اللاحقة لتصل في سنة ١٩٨٠ الى ٤٤ ٪ [٢]من مجموع السكان .

وهكذا تولدت هجرة داخلية قوية نتيجة لظروف اقتصادية اجتماعية وسياسية وهي بهذا تسبب اضطرابا بين سكان المدن والارياف ، كما تحدث أزمة زراعية لفقدان القطاع الزراعي لاهم عناصره من القوى العاملة .

(١) Problemes Economiques 1981- La documentation Francaise, Selection Detexte Francais et etrangers. No. 1727, 10 Juin,P. 5 .

(٢) البنك الدولي ١٩٨١ – تقرير عن التنمية في العالم ، ص ١٨٥ .

II - العوامل المؤثرة في الهجرة الداخلية

ان حركة القوى العاملة هي عملية اجتماعية - اقتصادية وبالتالي فان اعادة توزع القوى العاملة ، سواء أكان ذلك بالحركة بين المناطق الاقتصادية أم بانتقال القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية ، يؤثر بشكل ملحوظ على التنمية الاقتصادية وعلى العلاقات الاجتماعية . وبالتالي فان التوزيع السيء للقوى العاملة بين مختلف القطاعات يؤدي الى تركيز للقوى العاملة المؤهلة في بعض المناطق ، وافقار أو نقص لتوزع القوى العاملة والكوادر في مناطق أخرى ، وبالتالي يؤدي الى التأثير السلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أسلفنا ذلك سابقا .

وينبغي أن نشير الى أنه " في اطار الاقتصاد الجزائري لا يوجد أي تدخل من الدولة مباشرة في حركة توزيع القوى العاملة . وفي أحسن الاحوال يمكن أن تتدخل بصورة غير مباشرة عن طريق المحددات المفترضة لحركة القوى العاملة "(١) هذا يعني أنه لا توجد في الجزائر سياسة مباشرة تتعلق بحركة تنقل القوى العاملة ، بل هي محددة بحجم الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية مما أدى الى تأثر حركة القوى العاملة في الجزائر بعدة عوامل منها :

١- نشوء مناطق صناعية أو نصف صناعية : سبق لنا أن تكلمنا في الفصل الاول عنها ، وهي تشكل مناطق جذب للسكان حيث تتمركز فيها الصناعات والقاعدة الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة ، من طرق معبدة ، وصحة عمومية ومدارس ..(٢)
الامر الذي أدى الى التوسع السريع على طلب قوة العمل في تلك المناطق

---

(١) عبد اللطيف بن أشنهو (بدون تاريخ) - الهجرة الريفية في الجزائر، مركز للابحاث الاقتصاد التطبيقي ، الموسسة الوطنية ، المطبعة التجارية الجزائر ، ص ٥ .

(٢) II eme Plan quadrennal 1977- Rapport generel, P. 56 .

والمساعدة على زيادة الهجرة الريفية سواء من المناطق الخصبة زراعيا أو من المناطق القاحلة . و " أصبحت المنطقة الاولى والثالثة تستحوذان على أكثر من ٥٠ ٪ من القوى العاملة "(١) وهما المنطقتان اللتان أنشئت فيهما الصناعات بكثافة ، والخدمات العامة أكثر ، مما جعلهما مناطق جذب للقوى العاملة من بقية المناطق الطاردة للقوى العاملة .

٢- التعليم :

بالرغم من وجود الاحتياجات الملحة للكادر الفني المتوسط في هيكل القوى العاملة فاننا نجد " أن التعليم الفني والمهني المعني بتوفير ذلك النوع من المهارات الفنية لا يحتل المكانة اللازمة "(٢). بل ان الانتساب الى مدارس التعليم العام ،يشكل حاجزا يدفع بسكان الريف نحو الهجرة والتمركز في المدينة . ونستطيع القول ان المدرسة في حد ذاتها تساعد على زيادة الهجرة حيث " ان برامج المدارس تحمل في الواقع مضمونا فكريا وتقنيا يبرز بالبداهة الطابع الجذاب للحياة الحضرية ولمزايا النشاطات غير الزراعية على حساب الحياة الريفية والنشاطات الزراعية بصورة عامة "(٣). اذ أن عائد قوة العمل من خريجي المدارس محدود للغاية من النشاطات الزراعية ،والمعروف " ان السواد الاعظم ممن يعلمون في الزراعة من الاميين وأن الغالبية العظمى من هذا السواد لم يطرق باب المدرسة ، وان البقية التي دخلت أبواب المدرسة وقضت فيها بعض الوقت قد تسربت منها بعد مضي سنوات قليلة ارتدت بعدها الى الامية القرائية(٤)

---

(١) Statistiques Revue de l'O.N.S. (ex: C.N.R.E.S.) No. 2, 1982. Algerie, P. 15 .

(٢) دارم البصام ١٩٨١- العلاقة بين التعليم والتنمية في البلدان العربية في الثمانينات في : الحلقة النقاشية الثالثة للعام الدراسي ١٩٧٩- ١٩٨٠ حول افاق التنمية العربية في الثمانينات ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ١٠٥- ١٨٦.

(٣) بن أشنهو عبد اللطيف ـ الهجرة الريفية في الجزائر، ص ١٣٨.

(٤) حامد عمار ١٩٧٨ ـ ندوة التعليم والتنمية ، الاسكندرية ١٩٧٢ ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت ، ص ٧٤.

اذ يعتبر " حصول الانسان الريفي على مستويات عالية من الثقافة و التعليم دافعا له للهجرة الداخلية والخارجية "(١) وذلك اما لعدم حصوله على عمل ملائم له في الريف أو لنقص في الخدمات العامة ، أو لسعيه وراء المكاسب المادية والدخول المرتفعة ذلك ان الخدمات المتوفرة في المدن لا تتوفر في الريف .

٣- التفاوت في الاجور بين القطاعات :

ان تدني مستوى المعيشة في الريف والتفاوت في الاجور بين القطاعات الاقتصادية ، يسبب الخلل في التوزع السكاني سواء بين الاقاليم أو المناطق، حيث " تتصف الفعاليات الاقتصادية في الريف بانخفاض مستوى اجور العاملين، بالمقارنة مع الاجور في القطاعين الصناعي والخدمات في المناطق الحضرية "(٢). مما " يدفع بالانسان الريفي الى اتخاذ قرار الهجرة بغض النظر عن صعوبات الحصول على عمل في المناطق الاخرى . "(٣). كما هو ملاحظ في الجدول رقم (١٤).

الجدول رقم (١٤) مقارنة الرواتب بين القطاعات الوحدة : دينار ج

السنة	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨
الحد الادني للرواتب في القطاع الزراعي المسير ذاتيا	١٨٠ر٨	١٦٨	٢٢٥	٣٥١	٤٦٠	٥٦٠
الحد الأدنى للرواتب للعمال دون تكوين في القطاع الصناعي	٤٠٥	٥١٢	٥٥٣	٥٨٠	٥٩٣	٨٠٠

المصدر : BENADUDA H. 1983- Systeme Productif Algerien,Tome II,P. 443

(١) فريد البستاني ١٩٧٨- العوامل الديمو غرافية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في التركيب الهيكلي والتوزيع الاقليمي للسكان فى الجمهورية العربية السورية ، في ندوة السكان والقوى العاملة والتخطيط في الجمهورية العربية السورية . رئاسة مجلس الوزراء - دمشق - ١١١-١٣٨
(٢) BENSSAD M.E. 1979- Economie du Developpement de l'Algerie, P. 255 .
(٣) نفس المرجع رقم (١) صفحة ١١١- ١٣٨.

حيث التفاوت في الاجور بشكل كبير بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي ففي سنة ١٩٦٨ كان أجر العامل الزراعي ٨ر١٨٠ دينارا جزائريا أصبح سنة ١٩٧٨ : ٥٦٠ د٠ج٠ في حين أن أدنى راتب في القطاع الصناعي كان سنة ١٩٦٨: ٤٠٥ د٠ج٠ وتطور سنة ١٩٧٨ ليكون ٨٠٠ د٠ج٠

كل هذه العوامل أثرت على توزيع القوى العاملة وخاصة اذا لم تكن هناك سياسة اقتصادية اجتماعية توجه القوى العاملة الى القطاعات المهمة للاقتصاد الوطني ٠ والتحكم في القوى العاملة حسب حاجة القطاعات الاقتصادية ، والحد من هجرتها سواء أكانت داخلية أم خارجية ٠

III - التركيب الهيكلي للقوى العاملة

آ- القوى العاملة الزراعية :

كان القطاع الزراعي في مطلع الستينات يستحوذ على غالبية القوى العاملة الزراعية ، فهو يضم حوالي ٨٠ ٪ [١] من السكان يعملون في الزراعة وهم هؤلاء السكان الفلاحون والخماسون(الفلاح الذي يعمل عند صاحب الارض ،ويأخذ خمس المحصول الزراعي في آخر الموسم). الا أن هذه النسبة بدأت تنخفض تدريجيا لتصل سنة ١٩٧٧ الى ١٠ر٣١٪ [٢] هذا الانخفاض كان نتيجة للخطط الاقتصادية ،وتوزيع الاستثمارات بين القطاع الزراعي والقطاعات الاخرى ،حيث أن نصيب الاستثمار في القطاع الزراعي كان يمثل في الخطة الاقتصادية الثلاثية الاولى ١٩٦٧- ١٩٦٩ نسبة ٩ر١٦ ٪ [٣] من الاستثمارات العامة. وتتناقص هذه النسبة المخصصة للاستثمارات الزراعية في المخططات الاقتصادية اللاحقة حيث " تبلغ في المخطط الرباعي الاول ١٩٧٠- ١٩٧٣ نسبة ٨ر١٤ ٪ وفي المخطط الرباعي الثاني ١٩٧٤-١٩٧٧ تصل النسبة فيها الى ٩ر١٠ ٪ من الاستثمارات العامة" [٤]. وهذا بدوره يؤثر في القوى العاملة الزراعية وتركيبها الهيكلي ، حيث تكونت هجرة ريفية ،وزراعية نحو القطاعات الاخرى ،متأثرة بالتفاوت في الدخول بين القطاعات ، اذ أن الدخل في القطاع الزراعي منخفض بالنسبة الى الدخول في القطاعات الاخرى ،بل وظل ثابتا طوال الفترة المذكورة آنفا ، اذ " لم يتجاوز ١٥ ٪ من توزع الدخل بين القطاعات حتى سنة ١٩٧٧" [٥]

---

(١) مجيد مسعود ١٩٧٦- بعض ملامح التنمية والتخطيط في الجزائر- المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت،ص ١٣.

(٢) مديرية الاحصاء والمحاسبة الوطنية ١٩٧٩- الجزائر بالارقام-وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، الجزائر ،ص ١٠.

(٣) عبد اللطيف بن أشنهو - الهجرة الريفية في الجزائر - ص ٥٣.

(٤) BENSSAD M.E. 1979- Economie du Developpement de l'Algerie, P. 46 .

(٥) عبد اللطيف بن أشنهو - الهجرة الريفية في الجزائر - ص ٧١.

ونلاحظ تناقصا في حجم القوى العاملة الزراعية منذ الاستقلال اذ " كان يقدر حجمها سنة ١٩٦٧ اكثر من ٥ر١مليون نسمة الا انها أصبحت في سنة ١٩٧٩ ما يقارب المليون عامل زراعي ، ويتوقع نقصانها في السنوات القادمة "[١]. ولقد ساعد التوسع السريع في الطلب على قوة العمل خارج ميدان القطاع الزراعي، والتفاوت في الاجور بين النشاطات الزراعية ، والنشاطات غير الزراعية لمستوى واحد من التأهيل المهني والتعليم الاكاديمي ، مساعدة كبيرة على الهجرة الداخلية والخارجية .

بالاضافة الى ما سبق ،نجد أن القطاع الزراعي يعاني من نقص في القوى العاملة الشابة والموءهلة فـ " هناك حوالي ٦٠ ٪ من القوى العاملة الزراعية هي في سن ما فوق الخمسين سنة "[٢]. فالقوى العاملة الشابة الاكثر تأهيلا،تركت العمل في الزراعة لانه لم يعد مربحا لها من جهة ،ولانه مرهق من جهة أخرى، اضافة الى " أن العمل في القطاع الزراعي لا يضمن للعامل الزراعي مستقبله ومستقبل أولاده "[٣]. مما شكل خطورة على مستقبل الزراعة في الجزائر، حيث أصبح للزراعة دور " هامشي" أكثر فاكثر ، وبدأ النقص في الانتاج الزراعي" اذ كان الانتاج الزراعي سنة ١٩٦٩ يغطي ٧٠ ٪ من المنتوجات الزراعية للبلد وأصبحت هذه النسبة في الوقت الحالي ١٩٨٤ تمثل ٣٠ ٪ فقط من الانتاج الغذائي .... وقد انخفض معدل انتاج الحبوب الذي كان يغطي ١٢٨ ٪ في الفترة ١٩٥٤- ١٩٥٧ الى ٩٨ ٪ خلال السنوات ١٩٧٨-١٩٨١"[٤] الذي يوءدي الى التراجع في مساهمة القطاع الزراعي في الانتاج القومي ، اذ تدنت حصة الزراعة في الانتاج القومي الى ٧٪[٥] سنة ١٩٨٢.

---

(١) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠- تقرير عام للمخطط الخماسي ١٩٨٠-١٩٨٤- الجزائر ،ص ٧٦.
(٢) المرجع نفسه ،ص ٧٩.
(٣) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠- خلاصة الحصيلة الاقتصادية الاجتماعية للعشرية ١٩٦٧-١٩٧٨- الجزائر ،ص ١٤١.
(٤) Dieter Hkroner 1984- Algerie L'echec d'un Modele Developpement economique: Problemes economiques No.1874 , 27-32 .
(٥) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٤- احصائيات - مجلة الديوان الوطني للاحصائيات ، رقم ٣ ، ص ٩.

والجدول رقم (١٥) يوضح هذا التراجع الذي حدث في القطاع منذ سنة ١٩٦٧.

الجدول رقم (١٥) حصة الزراعة في الانتاج القومي

السنة	١٩٦٧	١٩٧٣	١٩٧٧	١٩٧٨
نسبة الانتاج الزراعي	١٢ر٩ ٪	٩٪	٧ر٦ ٪	٧ر٧٪

المصدر :

وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠- خلاصة الحصيلة الاقتصادية الاجتماعية للعشرية ١٩٦٧- ١٩٧٨ - الجزائر ، ص ١٤٠.

وهكذا نجد أن القطاع الزراعي قد أهمل ولم يحظ بالتفاتة أو باهتمام من طرف السلطة. مما دفع بالقوى العاملة الزراعية الى الهجرة الى المراكز الحضرية للبحث عن العمل والسكن... الخ.

وهذا يستدعي اتخاذ تدابير اقتصادية وسياسية تخدم الريف والقطاع الزراعي بصفة خاصة ، لتثبيت القوى العاملة الزراعية فيه ، وتغذيتها بالعناصر الشابه ، وذلك من خلال التكوين المهني الزراعي ،واعادة توزيع الدخول بشكل أفضل بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى .

ب - القوى العاملة في القطاع الصناعي :

لقد كان من أولويات الاستراتيجية الاقتصادية الجزائرية الاهتمام بالقطاع الصناعي قصد تكوين اقتصاد متكامل يعتمد على الصناعة.

فعملت الجزائر على التركيز في مخططاتها الاقتصادية على الصناعة ،ووجهت استثماراتها الى قطاع الصناعة والوقود، والجدول رقم (١٦) يوضح نسب الاستثمار في قطاع الصناعة والوقود .

الجدول رقم (١٦)   نسبة الاستثمارات العامة في الجزائر

القطاع	الخطة الاولى ١٩٦٧ - ١٩٦٩	الخطة الثانية ١٩٧٠ - ١٩٧٣	الخطة الثالثة ١٩٧٤ - ١٩٧٧
الوقود	٤١ر٩ ٪	٣٦ر٩ ٪	٤٠ر٦ ٪
الصناعة	٤٨ر٧ ٪	٤٤ر٧ ٪	٤٨ر٦ ٪

المصدر :

١- عبد اللطيف بن أشنهو - الهجرة الريفية في الجزائر - ص ٥٣ .

٢- Tayeb S.A. 1981- Le Developpement Industriel de l'Algerie-Edition Anthropos ISBN, P. 77 .

وهذا التوجه في الاستثمارات العامة الى القطاع الصناعي ،جذب القوى العاملة اليها والى قطاع الخدمات بشكل كبير، حيث "كانت نسبة القوى العاملة في الصناعة والبناء والتشييد سنة ١٩٦٦ تمثل ١٤ ٪ وأصبحت هذه النسبة تمثل ٣٣ ٪ من القوى العاملة "(١). وهذا ما شكل هجرة قوية الى مراكز الصناعة الا أن هذا النمط من الصناعة عمق عدم التوازن الاقليمي لانه " تم اختيار الاحجام الكبيرة ذات التكنولوجيا الاكثر تقدما ، ومن ثمة تكليف الخبراء الاجانب بالانجاز والتسيير (أي سياسة المفتاح في اليد"(٢). وارتفع المعدل السنوي لتوفير فرص العمل في القطاع الصناعي وسطيا بـ ٥ر١١٪(٣) في السنة .

---

(١) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٧٩- الجزائر بالارقام ١٩٧٩- الجزائر ص ١٠ .

(٢) TAYEB S.A. 1981- Le Developpement Industriel en Algerie , P. 77

(٣) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠- خلاصة الحصيلة الاقتصادية الاجتماعية للعشرية ١٩٦٧-١٩٧٨- الجزائر ، ص ١٠٩ .

أما من حيث حجم القوى العاملة في القطاع الصناعي دون قطاع المحروقات فقد كان سنة ١٩٦٧ هو ١١٧٫٠٠٠ عامل وأصبح سنة ١٩٨١ حوالي ٤٣٩٫٠٠٠ عامل كما هو مبين في الجدول رقم (١٧) واذا أضفنا لهذا الحجم "عمال المحروقات نجد عددهم قد وصل الى ١٢٣٫٠٠٠ عامل ليبلغ سنة ١٩٧٨ : ٤٣٠٫٠٠٠ عامل"[1]. وهذا العدد لا يمثل القوى العاملة من قطاع البناء والتشييد . والجدول رقم (١٧) يوضح لنا تطور حجم القوى العاملة في قطاع الصناعة .

الجدول رقم (١٧) عدد العمال في قطاع الصناعة فقط .

السنة	١٩٦٧	١٩٦٩	١٩٧٣	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٨١
عدد العمال	١١٧٫٠٠٠	١٥٣٫٠٠٠	٢٢٣٫٠٠٠	٣٤٧٫٠٠٠	٣٩٠٫٠٠٠	٤٣٩٫٠٠٠

المصدر :

١- خلاصة الحصيلة الاقتصادية الاجتماعية للعشرية ١٩٦٧ -١٩٧٨ - الجزائر، ص ٧٩.

٢- الجزائر بالارقام ١٩٨٢- الجزائر ، ص ٨.

لقد اعتمدت الجزائر على بناء القاعدة الصناعية ، وأعطت الاولوية للتصنيع في خططها الاقتصادية ، ولكن ذلك كان على حساب القطاع الزراعي الذي يستنزف سنويا قوته العاملة ، وعملت على استيعاب القوى العاملة المهاجرة من الريف لتعمل في المصانع المقامة في ضواحي المدن ، رغم أن الصناعة في الجزائر بالدرجة الاولى تعتمد على التكنولوجيا الحديثة ، والتي لا تتطلب قوى عاملة كبيرة العدد ، انما تعتمد على قوى عاملة قليلة وماهرة ذات مستويات عالية التكوين.

---

(١) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠- خلاصة الحصيلة الاقتصادية الاجتماعية للعشرية ١٩٦٧-١٩٧٨- الجزائر ،ص ١٠٨ .

جـ - القوى العاملة في قطاع الخدمـات :

نستطيع القول أن قطاع الخدمات - على عكس القطاع الصناعي - يستقطب أكبر عدد ممكن من القوى العاملة في الجزائر ، بحيث يمكن التنبوء بمكانة واسعة لنمو القوى العاملة في قطاع الخدمات ، فقد كان هذا القطاع يضم " سنة ١٩٦٦ نسبة ٢٣ر٨٥ ٪ من القوى العاملة وارتفعت هذه النسبة الى ٣٢ر٦ ٪ سنة ١٩٧٧ "(١) حيث بلغ متوسط المعدل السنوي للنمو ٨ ٪ (٢).

وهذا ناتج عن عوامل ترجع أساسها الى الديناميكية الاقتصادية ذلك أن الاستثمار في القطاع الصناعي يوءثر - بالضرورة - على قطاع الخدمات مما يوءدي الى تطور نشاط الخدمات والمبادلات بشكل رئيسي مع السوق التي يسعى قطاع الخدمات الى تنميتها ، والجدول رقم (١٨) يظهر لنا تطور حجم العمال في قطاع الخدمات مع نسبة النمو وذلك من خلال التعدادين ١٩٦٦-١٩٧٧ .

الجدول رقم (١٨) تطور بنية العمالة بين التعدادين ١٩٦٦-١٩٧٧.

القطاع	العدد	النسبة	العدد	النسبة	١٩٦٦= ١٠٠
التجارة والبنك	١٤٠٠٠٠ر	٨ر١ ٪	١٨٣ر٥٨٠	٧ر٩ ٪	١٣١ ٪
النقل	٧٥ر٥٠٠	٤ر٤ ٪	١٣٢ر٤٢٠	٥ر٦ ٪	١٧٥ ٪
الادارة	٣٣٦ر٨٠٠	١٩ر٥ ٪	٣٩٧ر٠١٩	١٦ر٩ ٪	١١٧ ٪
الخدمات الاخرى	٥٦ر٩٠٠	٣ر٢ ٪	١٢٧ر٦١٢	٧ر٨ ٪	٣٢٤ ٪

المصـدر :

١- BENACHNHOU A. (Sansdate)- L'Experience Algerienne de Planification et du Developpement 1962-1982- Office des Publications Universitaires (O.P.U.) 2eme Edition Alger, P. 222 .

(٢) BENSSAD M.D. 1979- Developpement de l"Economie Algerienne, P, 256.

---

(١) الجزائر بالارقام ١٩٧٩- الجزائر ،ص ١٠.

(٢) تقرير عام للمخطط الخماسي ١٩٨٠- ١٩٨٤ ، الجزائر ،ص ٧٥.

من الجدول السابق نلاحظ أن هناك ارتفاعا ملموسا في قطاع الخدمات الاخرى المتمثلة في الجهازالتدريسي والجهاز الطبي ، فقد كانت نسبة الخدمات الاخرى سنة ١٩٦٦ تمثل ٣ر٢ ٪ وارتفعت هذه النسبة الى ٨ر٧ ٪ سنة ١٩٧٧ وهذا نتيجة التوسع في الخدمات الطبية وجهاز التدريس لمواجهة الزيادة الديموغرافية.

أما في الادارة فنلاحظ أن نسبة العاملين فيها انخفضت بشكل محسوس ،فقد كانت تمثل ٥ر١٩ سنة ١٩٦٦ في حين أصبحت تمثل ٩ر١٦ ٪ سنة ١٩٧٧ هذا رغم أن " قطاع الادارة لا يستقبل أكثر من ١١ ٪ من القوى العاملة الزراعية ، والتي هجرت القطاع الزراعي الى الادارة "(١). الا أن دورا هاما يبقى لقطاع الخدمات في حل قضية البطالة حيث يسهم في ايجاد وظائف جديدة للقوى العاملة ، والجدول رقم (١٩) يوضح لنا مدى استيعاب قطاع النقل ، والتجارة ، والخدمات من عمال جدد في السنوات ١٩٧٩-١٩٨٢.

الجدول رقم (١٩) وضعية الاستخدام ١٩٧٩- ١٩٨٢

القطاع	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	التغير		
				١٩٨٠/١٩٧٩	١٩٨١/١٩٨٠	١٩٨٢/١٩٨١
النقل	٥٣٧٥	٦٩٧٤	٧٨٦٧	١٥٧٩	٩١٣	٧٥١
التجارة والخدمات	٦١٩٤	٦٦٩٥	٦٩٦٨	٤٨١	٢٩٣	١٢٨٣

المصدر :

Diection general des statistiques 1983- L'emploi en 1982 dans les unites ecomomiques des collectives locales decret No. 81-62 du 4 Avril 1981 (Non ne murote)

(١) REVUE DE L'OFFICE NATIONLE DES STATISTIQUES -1983- Statistiques Dossier : Enquete Main Doeuvre et Demographie 1983, Publication Trimestrielle edites par (O.N.S. No. 1/IV/ 1983, Alger, P. 66 .

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات فانه لا يسهم في الناتج المحلي الاجمالي الا بنسبة قليلة أو بالاحرى بنسبة متناقصة ففي " سنة ١٩٦٠ كان قطاع الخدمات يسهم في الناتج المحلي بنسبة ٤٦ ٪ على حين أصبحت النسبة تمثل ٣٥ ٪ سنة ١٩٧٧"(١) وهذا يعود في نظرنا الى البيروقراطية والتضخم في الجهاز الاداري ٠

ب - توزع القوى العاملة :

١-التوزيع حسب المهنة :

عرفت الحاجات الاقتصادية في الجزائر خلال السنوات السابقة نموا عميقا، واتجه الطلب الى الكوادر أولا ثم الى مستوى العمال الموءهلين ، والعمال المهرة ٠ وقد سبب النقص المسجل في تلبية الطلب على الكوادر والفنيين المهرة عجزا في التنمية الاقتصادية حيث " يعتبر التعليم التقني راكدا خلال الفتره السابقة ، اذ لم يشمل هذا التعليم سنة ١٩٨٠ سوى ٩ ٪ من الطلاب المسجلين في المعاهد الفنية وهو بالتالي لا يستجيب لحاجات الاقتصاد الوطني"(٢)

وعلى الرغم من احتياجات الاقتصاد الوطني للكوادر الفنية المتوسطة لهيكل القوى العاملة ، فاننا نجد أن موءسسة التعليم الفنى والمهنى المكلفة بتوفير تلك النوعية من المهارات الفنية لا تحتل المكانة اللازمة حيث " أن حصة التعليم الفني والمهني ضئيلة جدا في القبول مقارنة مع حصة التعليم الاكاديمي العام"(٣) وبلغ " عدد الافراد الذين يتلقون تكوينا مهنيا سنة ١٩٧٨: ٧٠,٠٠٠ فرد منهم ٤٠ ٪ من العمال المهنيين و ٣٥ ٪ من الكوادر المتوسطة و٢٦٪

---

(١) محمد العمادي ١٩٨١- آفاق التنمية في الثمانينات في : الحلقة النقاشية الثالثة للعام الدراسي ١٩٧٩- ١٩٨٠ حول آفاق التنمية العربية في الثمانينات ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت ، ١٨٩-٢٣٥٠

(٢) تقرير عام للمخطط الخماسي ١٩٨٠- ١٩٨٤- الجزائر ص ١١٢٠

(٣) دارم البصام ١٩٨١- العلاقة بين التعليم والتنمية في البلدان العربية في الثمانينات في : آفاق التنمية العربية في الثمانينات ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت ، ١٠٥ - ١٨٦٠

في المعاهد التكنولوجية للتربية و ٢٥ ٪ منهم في المستوى العالي "[1].

والجدول رقم (٢٠) يوضح لنا توزع القوى العاملة حسب المستوى المهني ويظهر مدى النقص في الكوادر العالية التكوين ، حيث يقدر خبراء القوى العاملة ان افضل توزيع هو أن يكون على الاقل كالتالي : [2]

٥ ٪ من القوى العاملة ذات التكوين العالي .

١٠ ٪ للفنيين.

٣٠-٣٥ ٪ للعمال المهرة .

٤٥-٥٠ ٪ للعمال محدودي المهارات .

وذلك لضمان التوازن في القوى العاملة ، لعملية التنمية الاقتصادية .

الجدول رقم (٢٠) توزيع العمال حسب المستوى المهني في الجزائر أيلول/١٩٨٠

مستوى التكوين	العدد	النسبة
كوادر وتقنيين عاليين	٣٤ر١٨٨	٣ر٠ ٪
تقنيين	٧٤ر١١٢	٦ر٤ ٪
تقنيين مساعدين مكونين جيدا	١٦١ر٧٦٧	١٤ر٠ ٪
اشخاص مكونين	٣٦١ر٧٧٢	٣١ر٤ ٪
أشخاص مساعدين	١٦٥ر٧١٨	١٤ر٤ ٪
أشخاص من غير تكوين	٣٤٢ر٦٧٢	٢٩ر٨ ٪
غير معروفين	١١ر٢٦٨	١ر٠ ٪

المصدر : STATISTIQUES . 1982- Revue de(O.N.S.) No. 2, Alger. P.(9)

(١) تقرير عام للمخطط الخماسي ١٩٨٠- ١٩٨٤ - الجزائر ،ص ١٢٨.

(٢) ادارة الموارد البشرية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ١٩٧٨- انتقال العمالة بين الاقطار العربية في : ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت ، ١٧٣- ٢١٧.

نلاحظ من الجدول رقم (٢٠) أن هناك نقصا في الكوادر العالية وارتفاعا في نسبة العمال الذين هم من غير أي تكوين ، مما يستدعي ضرورة التوسع في التدريب المهني والفني بصوره المختلفة ، وتوفير الحوافز للالتحاق بمراكز التدريب المهني ، والعمل على تحسين النظرة الاجتماعية لخريجي المعاهد،حتى تتوفر اعداد متزايدة من الكوادر المدربة التي تشتد الحاجة اليها للمساهمة في التنمية الاقتصادية . الا أننا في سنة ١٩٨٢ ،نجد عدد الذين يدرسون في المعاهد الفنية والصناعية والزراعية بغية تكوين المهرة في دراسة تدريبية سريعة ، قد ارتفع ، اذ بلغ " عدد الذين يتابعون الدورس المهنية ١١٦٫٠٨٤فردا منهم ٧٧٫٧٦٧ فردا من القوى العاملة المنتجة "(١).

- توزيع العمال على القطاعات الاقتصادية :

ان العجز المسجل في تلبية الطلب على الكوادر والتقنيين المهرة قد سبب سلسلة من الفوارق في المستويات ، وذلك من خلال تحديد الاجور وتجمع العمال كما أسلفنا سابقا مما " دلّ على عدم التحكم في أداة الانتاج وعدم ضمان التوازن بين حاجة الاقتصاد للعمال المهرة وبين المتخرجين من نظام التربية والتكوين"(٢). في حين أن قطاع البناء والتعمير يجذب أكبر عدد من الكوادر والفنيين من ذوي التكوين العالي ، يليه قطاع المحروقات وهذا نتيجة ارتفاع الدخل فيهما " فالقطاع الصناعي يضم ٣٧٥٫٥٤٦ عاملا سنة ١٩٨٠ منهم ١٤٫٩٤٩ فقط من التقنيين والكوادر العالية ، ويتوزعون على القطاع العام اذ يبلغ عددهم فيه ١٢٫٩٤٧ عاملا أما في القطاع الخاص فيبلغ ٢٣١٣ عاملا"(٣). وهذا العدد لايفي بحاجة القطاعات الاقتصادية للكوادر الفنية المؤهلة ،خاصة وأن الجزائر اخذت بأسلوب التصنيع المتطور أي الصناعة التي تستخدم التقنية

---

(١) STATISTIQUES . 1983- Revue de (O.N.S.) No. 1/IV/ 1983, Alger P,62 .

(٢) تقرير عام للمخطط الخماسي ١٩٨٠- ١٩٨٤ - الجزائر ،ص ١٠٦.

(٣) STATISTIQUES 1982- Revue de (O.N.S.) No. 2, Alger, P.10-11 .

العالية ، و" أصبحت القطاعات الاقتصادية تعتمد ، نتيجة النقص في الكـوادر، على الخبرات الاجنبية ، وخاصة في قطاع المحروقات والصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة "(١) .

والجدول رقم (٢١) يوضح لنا نسبة الخبراء الاجانب ومدى اعتماد الجزائر عليهم في تسيير صناعتها، ومدى افتقار الصناعة للعناصر الوطنية المكونة مهنيا أو ثقافيا من ذوي المستوى العالي ، لتسيير الاقتصاد الوطني . فالكوادر الوطنية تمثل ٦ر١ ٪ فقط على حين يمثل الاجانب ٣ر٣٨ ٪ من الكوادر عالية التكوين . أما المستوى التقني العالي فنسبة الجزائريين لا تمثل أكثر من ٨ر٠ ٪ فقط في حين نجد أن نسبة الاجانب تشكل ٤ر٦ ٪ .

الجدول رقم (٢١) هيكل التكوين بالنسبة المئوية لسنة ١٩٨٢

المستوى التقني	جزائريين	أجانب
كوادر وكوادر عالية	٦ر١ ٪	٣ر٣٨ ٪
تقني عالي	٨ر٠ ٪	٤ر٦ ٪
تقني مساعد	١ر٤ ٪	٢ر٥ ٪
تقني مساعد رئيس ورشة	٣ر٨ ٪	٦ر٤ ٪
أشخاص آخرين مكونين	٨ر٣٣ ٪	٧ر١٣ ٪

المصدر :

L'EMPLOI EN1982- Dans les Unites Economiques, Alger 1983(non Numerote)

---

(١) BENACHNHOU A. (Sans Date)- L'Experience Algerienne de planification et de Developpement 1962-1982, Alger , P. 220

هذا كله كلف الاقتصاد الجزائري تكاليف باهظة من حيث التحويلات المالية للخارج وربط الصناعة الوطنية بالاقتصاد الخارجي . والجدول رقم (٢٢) يوضح التطور السريع في النفقات على الخبراء والتقنيين الاجانب خلال المخططين الرباعيين السابقين .

الجدول رقم (٢٢) تطور تكلفة المساعدين التقنيين الاجانب

الوحدة مليارد.ج

السنة	القيمة الاجمالية للعقد ١	تكلفة المساعدين التقنيين حصة التحويل ٢	النسبة ٢/١
١٩٧٣	٣ر٦	١ر٠	٢٧ر٧ ٪
١٩٧٤	٨ر٩	٢ر٧	٣٠ر٣ ٪
١٩٧٥	١٤ر٤	٤ر٧	٣٣ر٥ ٪
١٩٧٦	١٥ر٣	٥ر٠	٣٢ر٦ ٪
١٩٧٧	١٤ر٦	٦ر٦	٤٥ر٢ ٪
١٩٧٨	٢٢ر٣	٨ر٦	٣٨ر٦ ٪

المصدر :
BENACHNHOU A. L'Experience Algerienne de Planification et de Developpement 1962-1982- , Alger , P. 87.

ونستطيع أن نستخلص مما سبق أن اللجوء الواسع للمساعدة التقنية كوسيلة لتعويض النقص الموءقت للكفاءات والقطاعات الوطنية ، أدى الى نتيجتين عكسيتين على تنمية الاقتصاد الوطني هما (١) :

١- تكاليف مالية هامة .

٢- تجميد الكفاءات الوطنية .

واذا كان على هذه المساعدة التقنية ،من حيث المبدأ أن تخلق ظروف زوالها ، فان الطرق المختارة لانجاز المشاريع والانماط التكنولوجية هي على

(١) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠- خلاصة الحصيلة الاقتصادية الاجتماعية للعشرية ١٩٦٧- ١٩٧٨- الجزائر ،ص ٣٥١.

العكس ، قد زادت من خطورة ديمومة تبعية الاقتصاد الجزائري لهذا النوع من التعاون وأصبح من الصعب التحكم فيها في الحالة الراهنة .

٢- التوزيع حسب الحالة التعليمية :

ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب باستمرار ، توفير قوة عمل متعلمة ومتدربة ،" وبالتالي لا بد من تشديد العناية بالتعليم بشكل عام ، والتعليم الفني والتدريب المهني بشكل خاص ، للحصول على قوة عمل قادرة على التعامل مع المكننة والتقنية الحديثة "(١). فالمستوى التعليمي للمشتغلين يلعب دورا كبيرا في مستوى التنمية الاقتصادية ، والتطور الاجتماعي للبلد. اذ أن التعليم يعطي الخبرة للمشتغلين في مجالات العمل المختلفة ،ويزيد من مهارتهم وقدرتهم على التعامل مع المهنة بحيث " يساهمون في تطوير مهنهم ، كما يساعد التعليم في رسم الخطط المستقبلية للقوى العاملة "(٢). هذا يدفعنا الى القول بأن هناك ترابطا عضويا ما بين التعليم وبين الاستعداد للمهنة وظروف العمل .

ففي المجتمعات التي تكون فيها نسبة الامية عالية نلاحظ التأثير السلبي على القوى العاملة ، وبالتالي على التطور الاقتصادي - الاجتماعي . ففي حالة الجزائر نجد أن نسبة الاميين قد بلغت فيها عند السكان ٨٠ ٪ (٣)في سنة ١٩٦٢. مما أثر على المستوى التعليمي للقوى العاملة ، وهو الوضع الذي لا تزال تعاني منه الجزائر الى وقتنا الحاضر وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مجال التعليم ،ومحاولة تعميمه على كافة أبناء الوطن وارجائه وعلى الرغم مما شكلته هذه الجهود من عبء كبير على الميزانية العامة للدولة اذ بلغت

---

(١) صفوح الاخرس ١٩٧٨- السكان وقوة العمل وعناصر التنمية الاجتماعية في: ندوة السكان والقوى العاملة والتخطيط في الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، ٢١-١٠٠.

(٢) عبد الملك يوسف الحمر ١٩٧٥- التعليم العام والانماء البشري في الخليج العربي - في ندوة : تنمية الموارد البشرية في الخليج العربي، الكويت ٦٧-٩٢.

(٣) خلاصة الحصيلة الاقتصادية الاجتماعية للعشرية ١٩٦٧-١٩٧٨- الجزائر، ص ٢٠٥.

نسبة الاستثمار في التعليم من الميزانية العامة سنة ١٩٧٨: ٢ر١٧٪[1]- فان هذا العمل لن يصل الى النتائج المرجوه منه ولكن رغم هذه الجهود المبذولة ما زالت الجزائر تواجه صعوبات كبيرة في تعميم التعليم وشموليته في كافة المناطق وخاصة في الريف ، " فهناك ما يقارب ٢٧ ٪ من الاطفال البالغين من العمر (٦-١٤) سنة غير مسجلين في المدارس وتتمركز هذه النسبة في الوسط الريفي وذلك في فترة ١٩٧٧-١٩٧٩"[2]. وفي تقديرنا أن هذا ناتج عن سببين :

١- النمو الديموغرافي المتزايد .

٢- النقص في الخدمات العامة وخاصة في الوسط الريفي .

الا أننا نستطيع أن نقول ان هناك اتجاها نحو الانخفاض في نسبة الاميين بصفة عامة اذ " كانت هذه النسبة سنة ١٩٧٧ تمثل ٩ر٥٩ ٪ وهذه النسبة تخص فقط السكان الذين تتجاوز أعمارهم العشر سنوات"[3]

وتستمر هذه النسبة في الانخفاض الى أن " وصلت سنة ١٩٨٢ الى ٢ر٤٧٪ من السكان الذين تتجاوز اعمارهم العشر سنوات"[4]. هذا من حيث النسبة المئوية أما من حيث العدد المطلق ،فقد بلغ عدد الذين لا يجيدون القراءة والكتابة سنة ١٩٨٢ : ٥٢٤ر٣٤١ر٦ شخصا، وهذا[5] ما سيشكل خطورة كبيرة على مستوى القوى العاملة وعلى التنمية الاقتصادية . والجدول رقم (٢٣) يوضح لنا تطور نسبة الامية حسب الفئات العمرية الكبيرة من خلال المقارنة بين ماكانت عليه سنة

---

(١) خلاصة الحصيلة الاقتصادية الاجتماعية للعشرية ١٩٦٧- ١٩٧٨- الجزائر ،ص ٢٠٥.

(٢) المرجع نفسه ص . ٢٢٩.

(٣) المرجع نفسه ص . ٢٠٥.

(٤) STATISTIQUES Revue O.N.S. 1983_Alger,P. 69.

(٥) المرجع نفسه ص . ٦٩.

١٩٧٧ وما وصلت اليه في سنة ١٩٨٢.

الجدول رقم (٢٣) تطور نسبة الامية حسب الفئات العمرية الكبيرة

السنوات / الفئات العمرية	١٩٧٧	١٩٨٢
١٥ - ١٧	٣٩ر٧ ٪	٢٠ر٤ ٪
١٨- ٥٩	٦٨ر٣ ٪	٥١ر٦ ٪
٦٠- فأكثر	٩٢ر٦ ٪	٩٠ر٧ ٪

المصدر :

STATISTIQUES Revue de l'O.N.S. Alger 1983- P. 69 .

فمن الجدول نلاحظ أن الامية، هي ميزة من ميزات القوى العاملة في الفئة العمرية (١٨-٥٩) سنة اذ أن ٥١ر٦ ٪ من القوى العاملة لا تجيد القراءة ولا الكتابة ، الا أنه وبصفة عامة ، ومقارنة مع السنوات السابقة نلاحظ هناك تحسنا في نسبة الامية التي تتجه نحو الانخفاض ، فمن خلال معدلات الانتساب الى المدرسة في المرحلة الابتدائية ، نلاحظ أنه هناك ارتفاعا في معدل الانتساب كما هو مبين في الجدول رقم (٢٤) .

الجدول رقم (٢٤) نسبة الانتساب الى المدرسة في المرحلة الابتدائية للسنوات ١٩٧٧ - ١٩٨٢

السنوات	١٩٧٨/٧٧	١٩٧٩/٧٨	١٩٨١/٨٠	١٩٨٢/٨١
النسبة	٧٢ر٥ ٪	٧٢ر٥ ٪	٧٧ر٥ ٪	٧٨ر٠ ٪

المصدر :

١- الجزائر بالارقام ١٩٨٢- الجزائر، ص ٩.

٢- الجزائر بالارقام ١٩٧٩- الجزائر، ص ١٢.

كما أنه لا يجب الاطمئنان الى هذه النتائج في مستوى الامية أو في مستوى الانتساب الى المدرسة ، اذ أن الارتداد الى الامية والتسرب من المدراس هي مسألة خطيرة على مستقبل القوى العاملة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية" ففي سنة ١٩٨٢ كان هناك ما يقارب ١٩٢ر٩٤٣ شابا تتراوح أعمارهم ما بين(٦-١٤) سنة أميين ولا يندمجون في مجال العمل"(١). ويتوزع هوءلاء الشباب في سنة ١٩٨٢ حسب المناطق الاقتصادية وذلك حسب الجدول رقم (٢٥).

الجدول رقم (٢٥) توزع نسبة الاميين حسب المناطق الاقتصادية للفئة العمرية ٦-١٤ سنة

المنطقة	١	٢	٣	٤	٥
النسبة	٨ر٥ ٪	٥ر٢٣ ٪	١ر٣١ ٪	٦ر٢٠ ٪	٤ر٢٠٪

المصدر : M.P.AT 1981- Bultin interfieur 1982- Alger, P. 25 .

من الجدول رقم (٢٥) نستطيع أن نلاحظ أن المنطقة الثالثة مثلا : هي منطقة الجبال والمرتفعات العليا،وأن شابا واحدا في العمر ما بين(٦-١٤) سنة الى ثلاثة أمي لايجيد القراءة والكتابة، بينما نجد في المناطق الاخرى أميا، واحدا مقابل خمسة أو ستة اشخاص غير أميين. من هنا نلاحظ أهمية الخدمات العامة ، ودورها في ايجاد المدرسة وقربها من التجمعات السكنية، والمناطق الريفية.

ذلك من خلال ربط المناطق الريفية بشبكة من المواصلات تسهل عملية التنقل للطلاب والمدرسين والى توفير الخدمات الاخرى من كهرباء ، ماء ، صحة .... الخ.

وعلى هذا الاساس وبتوفير هذه الخدمات ، تتناقص ان لم تحد الهجرة الريفية والزراعية ، خصوصا في المنطقة الاقتصادية الثالثة اذ هي تشكل منطقة المرور للمهاجرين ، ومنها تتجه الى المنطقة الاولى أو المصنعة جزئيا، ومنها

(١) STATISTIQUES 1983- Revues de O.N.S. No. 1 /IV/1983 Alger,P. 69.

تسعى الى الهجرة الخارجية وذلك لعدم توفر فرص العمل في هذه المنطقة .

ج - البطالة والاستخدام :

تعاني الجزائر من البطالة منذ الاستقلال ،وذلك لتردي الوضع الاقتصادي الاجتماعي في تلك الفترة ، سواء في المناطق الريفية أو في المناطق المدينية . وعدم مقدرة الاقتصاد الجزائري على الاستخدام الكامل للقوى العاملة المتوفرة ، يشكل بطالة كبيرة في صفوف السكان ، هذه البطالة تعد مشكلة عويصة ، طويلة الامد .

ان هذا الوضع المتردي ، أوجد هجرة قوية الى الخارج او الداخل ، اذ أن أغلب السكان في سنة ١٩٦٢ هم من الريفيين ، حيث كثرة البطالة الموسمية وصعوبة الحصول على عمل في الريف ، وفي ظل هذا الوضع تمت هجرة ريفية من قبل القوى العاملة الى المدينة للبحث عن عمل في الوسط المدني ، الا أن امكانية استيعاب هذه القوى في الاقتصاد الفتي غير متوفرة ، مما حدا بالسلطة الجزائرية الى التوجه الى الهجرة الخارجية ، وذلك لتفادي مشكلة البطالة - هذا ما سنتعرض له في فصلنا الثالث - ففي " سنة ١٩٦٧ كانت نسبة البطالة للقوى العاملة في السن (١٨-٥٩) سنة تمثل ٣٠٫٦ ٪ منها ٢٨ ٪ في المدينة و٢٣ ٪ في الريف "(١) . وفي " سنة ١٩٧٠ كانت نسبة البطالة تمثل الى اجمالي القوى العاملة في الجزائر ١١ ٪ "(٢) . وعلى الرغم من التطور النوعي للاستخدام في القطاعات غير الزراعية ، فان البطالة تمركزت في الريف أكثر منها في المدينة . ففي الريف حيث تتمركز أغلبية النشيطين اقتصاديا " نجد أن معدل الاستخدام غير الكامل يصل في سنة ١٩٦٦ الى ٤٠-٤٣ ٪ . وترتفع هذه النسبة في السنوات ...

---

(١) BENACHENHOU A. (Sans date) l'Experience Algerienne de Planification et de developpement Alter, P. 220.

(٢) جلال أحمد أمين ١٩٨٢- اشباع الحاجات الاساسية كمعيار في تقويم تجارب التنمية العربية في : دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٦٣- ٢٨٣ .

اللاحقة لتصل سنة ١٩٦٩ الى ٥٠ ٪ ثم الى ٦٣ ٪ "[١]. وفي رأينا أن هذا المستوى المتزايد من البطالة يعود الى النمو الديموغرافي المتزايد، والاختبارات الاقتصادية للجزائر من خلال تركيزها على الصناعات الثقيلة ذات التكنولوجيا العالية تقنيا كما سبق أن ذكرنا في السابق .

أما في سنة ١٩٧٧ فقد كانت نسبة البطالة ٢٨ر٤ ٪ [٢] وهذا يبين الانخفاض الذي وصلت اليه في هذه المرحلة .

أما من حيث العدد فاننا نجد أن العاطلين عن العمل في القطاع غير الزراعي ، قد تناقصت في سنة ١٩٧٦ عما كان عليه في السنوات السابقة كما هو مبين في الجدول رقم (٢٦) .

الجدول رقم (٢٦) الاستخدام والبطالة في القطاع غير الزراعي

الوحدة - بالالاف

السنوات	١٩٦٦	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
القوى العاملة نظريا	١ر١٨٠	١ر٦١٠	١ر٧١١	١ر٨١٨	١ر٩٣١
عاملون	٨٦٠	١ر٤١٠	١ر٥٠٧	١ر٦٣٠	١ر٧٧٥
عاطلون عن العمل	٣٢٠	٢٠٠	٢٠٤	١٨٨	١٥٦

المصدر :

BENAOUDA H. 1983- Systeme Productif Algerienne, Tome II, P. 445 .

الا أن هذا الانخفاض يصاحبه ، ارتفاع متزايد في نسبة البطالة في الريف، حيث تكثر البطالة الموسمية والمقنعة ، لتصل النسبة في " الوسط الريفي سنة

(١) Le Masne H. 1982- Le Retour des emigres Algeriens, O.P.U. Alger et C.I.E.M. Paris, P. 111 .

(٢) BENACHNHOU A- L'experience Algerienne de Planification et de developpement 1962-1982, P. 221 .

١٩٧٧ الى ٦٣ ٪ وهذا راجع الـــى :

١- تمركز النشاطات الاقتصادية ، من صناعة وخدمات في المدن.

٢- ضعف الاستخدام في القطاع الزراعـــي .

٣- ارتفاع نسبة البطالة وسيطرة الاعمال الموسمية في القطاع الزراعي"(١).

فاذا كان الريف هو المصدر الاساسي للقوى العاملة ، فان المدينة والهجـــرة الخارجية تعتبران أيضا المستوعبين الاساسيين لهذه القوى ، وذلك لما فيهمـــا من صناعة ، وخدمات تجذب بهما القوى العاملة الريفيـــة .

أما في سنة ١٩٨٢ فقد تحسنت الوضعية عما كانت عليه في السابـــق اذ انخفضت نسبة البطالة الى ١٩ ٪ (٢)وتتمركز هذه النسبة الاخيرة في وسط الشباب والريف حيث أن " هناك ٤٣٫٦ ٪ من العاطلين عن العمل هم أقل من ٢٥ سنة مـــن العمر"(٣). هذا رغم وجود عدة عوامل في الفترة السابقة ساعدت على خفض معـــدل البطالة منها :

١- اطالة فتـــرة التعليـــم.

٢- الخدمة الوطنية الاجباريـــة.

٣- الهجـــرة الخارجيـــــة.

هذه العوامل أسهمت في التحكم في البطالة اضافة الى صعوبة أتاحـــة فـــرص عمل جديدة لا ستقبال العمال المهاجرين الذين يعملون في الخارج.

أما من حيث حجم العاطليـــن عن العمل " فقد بلغ حجمهم سنة ١٩٦٦ ٠٠٠ر٠٢٠ر١ عامل ، وفي سنة ١٩٧٧ قدر ب : ٠٠٠ر٤٦٩ عامل منها على التوالي : ٠٠٠ر٦٤٠ عاطل

(١) BENSSAD M.E. 1979- l'Economie du developpement de l'Algerie , Alger, P. 254 .

(٢) Le Nasne H. 1982- Le Retour des emigres Algeriens , P. 111.

(٣) BENACHENHOU A. L'Experience Algerienne de Planification et de developpement , Algerie, P. 221 .

عن العمل في الريف سنة ١٩٦٦ و ٦٥٤،٠٠٠ عاطل عن العمل في الريف سنة ١٩٧٧[١]،
أما في المدينة فقد كان حجم البطالة يقدر سنة ١٩٧٧ بـ: ٢٩١،٦٩٢ عاملا[٢].

ويصل حجم العاطلين عن العمل في سنة ١٩٨٢ الى ٧٩٢،٤٤٦[٣] عاملا عاطلا عن العمل . هذا برغم ضعف مشاركة المرأة الجزائرية في العمل . وضعف معدل النشاط الخام للقوى العاملة ، اذ أن معدل النشاط الخام كان سنة ١٩٨٣: ٢١،١٤[٤]. ونكون بذلك قد وصلنا الى أن فرص العمل لم تتوفر الا لشخص واحد من مجموعة خمسة أشخاص ، أي أن خمس السكان غير نشيطين اقتصاديا ، وهذا الضعف في مستوى النشاط نستطيع أن نرجعه الى :

١- فتوة السكان ،حيث رأينا في السابق أن ٥٧،٥٦٪ من السكان أعمارهم تقل عن ١٩ سنة أي ما يمثل نسبة قوية من نسبة غير العاملين .
٢- ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ،حيث تمثل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي نسبة ضعيفة تبلغ ٦،٧ ٪[٥] فقط .

الا أن معدل النشاط الخام للسكان ارتفع عما كان عليه في سنة ١٩٧٧" من: ١٨،٧ ٪ الى ٢٠،٥٦ ٪ من السكان سنة ١٩٨٢"[٦].

وبالعدد المطلق كان يقدر عدد الذين في سن العمل سنة ١٩٧٧ بحوالي ٣،٣٢٥،١٢٠ عاملا"[٧] ونتيجة للتزايد الديموغرافي ، ارتفع هذا العدد سنة ١٩٨٢ الى ٤،٠٤٨،٨٠٨ عاملا"[٨]

---

(١) A- BENACHENHOU- Le experience Algerienne de Planification et de developpement , Algerie , P. 221 .

(٢) المرجع نفسه ص ٢٢١.

(٣) STATISTIQUES 1982- Revue de L'O.N.S. No. 02 Algerie , P. 16 .

(٤) المرجع نفسه ص ١٦.

(٥) STATISTIQUES 1983- Revue de L'O.N.S. No. 1-IV- Algeries , P. 62 .

(٦) المرجع نفسه ص ٦٢

(٧) BENACHENHOU A.- L'experience Algerienne de Planification et de developpement , Algerie, P. 221 .

(٨) STATISTIQUES 1983- Revue de L'O.N.S. No. 1-IV- Algerie , P. 62 .

حيث يقدر معدل نمو القوى العاملة السنوي حسب الجدول رقم (٢٧)

الجدول رقم (٢٧) نسبة نمو القوى العاملة

السنة	١٩٦٠-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٨٠	١٩٨٠-٢٠٠٠
المعدل السنوى لنمو القوى العاملة في الجزائر	١ر٠ ٪	٣ر٤ ٪	٣ر٥ ٪

المصدر :

تقرير عن التنمية في العالم - البنك الدولي - أغسطس ١٩٨١م ص ١٨٣.

وهذا الارتفاع في المعدل خلال السنوات ١٩٧٠ -١٩٨٠ يعود الى أن جيل الاستقلال ، قد وصل الى مرحلة العمل والدخول في فئة القوى العاملة ، فهو يشكل ضغطا لتوفير فرص العمل لهم ضمن الاقتصاد الوطني .

اضافة الى كل ذلك هناك " ٣ر٥ مليون أمرأة في سن العمل قاعدات في المنزل في الجزائر سنة ١٩٧٨"[١]. اذ بلغ عدد العاملات ٠٠٠ر١٣٩ عاملة وذلك سنة ١٩٧٧، منهن ٧٠ ٪ [٢] يعملن في الادارة والخدمات . وهذا ما سيشكل صعوبة في ايجاد فرص للعمل جديدة . وخاصة اذا أضفنا الى حجم القوى العاملة في الوطن، العمال المهاجرين في الخارج والذين يقدر عددهم ب ٠٠٠ر٤٦٠ عاملا[٣] مهاجر دون العائلات والاولاد الذين هم في الخارج.

---

(١) عاليه بافون ١٩٨٤- بحث في العلوم الاجتماعية حول المرأة في شمال أفريقيا المشاكل والاتجاهات والمتطلبات ،في : الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العام العربي ، اليونسكو ، الموءسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ٧٩-١٠٩.

(٢) ينظر في نفس المرجع السابق ٧٩-١٠٩.

(٣) Le Masne H, 1982- Le retour des emigres Algeriens. P. 111 .

هذا ما سوف يزيد من البطالة وصعوبة الاستخدام الكامل للقوى العاملة، مما يستدعي من السلطات الجزائرية أن تعمل بسرعة لمضاعفة توفير فرص عمل جديدة لتستقبل القوى العاملة المهاجرة ولتجاوز معدل النمو الديموغرافي.

فحسب المخطط الخماسي ١٩٨٠- ١٩٨٤ يقرر ايجاد " ٢٠٠٠٠٠ فرصة عمل جديدة في السنة للقضاء على البطالة، في حين أن الطلب على العمل من قبل الجيل الجديد الذي يصل الى سن العمل، وعند طرح المتقاعدين من القوى العاملة المتاحة يكون الطلب ١٤٠٠٠٠ طلب عمل في السنة [1]. وبهذا يبقى ٦٠٠٠٠ فرصة عمل متاحة لتغطية البطالة الموجودة فقط ولاعادة استخدام العمال المهاجرين من الخارج.

(١) Le Masne, H, 1982- Le Retour des emigres Algeriens . P. 111 .

IV - الهجرة الداخلية وأثرها على التنمية الاقتصادية

تتميز الهجرة الداخلية ، بشكل عام في الدول المتخلفة بانها هجرة ذات اتجاه واحد ، وهي هجرة مستديمة في أغلب الاحيان ، أي من الريف الى المدينة. وقد اشتدت هذه الظاهرة في الدول المتخلفة وهذا " نتيجة الضغوطات غير المتساوية للتنمية داخل البلاد ومنها التنمية غير المتساوية على المستوى العالمي"(١). مما يسبب مشكلات عمرانية في المدن وضواحيها مثل نمو المدن و الاحياء القصديرية غير المخططة . فالهجرة تؤثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وهي تسبب اضطرابا بين سكان المدن و الارياف ، كما تحدث أزمة زراعية لفقدان القطاع الزراعي لاهم عناصره من القوى العاملة .

فالهجرة الداخلية في الجزائر تعود الى بداية الاستقلال بشكلها الكثيف كما أسلفنا القول في السابق ، حيث كان الريف الجزائري يعاني من مظاهر التخلف الشديد التي خلفتها الحرب المدمرة والسياسة الاستعمارية " فقد نتج عن ذلك تشابك المعطيات الاقتصادية التالية - ثقل وزن الزراعة ولا سيما التقليدية منها في الاقتصاد الجزائري ، وضعف التصنيع ،وضعف انتشار التكنيك الحديث والتشغيل الناقص ، وانخفاض انتاجية العمل وبالتالي انخفاض الدخل الفردي للسكان عموما و الريفيين منهم بشكل خاص ، الذي انعكس على انخفاض مستواهم المعيشي و الصحي و الثقافي "(٢). وكان نتيجة ذلك ازدياد حجم سكان المدن بفعل الهجرة الريفية . وتوسع المدن على حساب الاراضي الزراعية ، مما قلص من

---

(١) Philippe Fargues 1979- Les champs migrationes intemes en Syrie.P.31.

(٢) مجيد مسعود ١٩٧٦- بعض ملامح التنمية والتخطيط في الجزائر ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت ،ص ١٤

الاراضي الصالحة للزراعة وخاصة الاراضي المروية المجاورة للمدن كمدينة الجزائر والبليدة وعنابة ووهران حيث تشكلت فيها مناطق صناعية أثرت تأثيرا كبيرا على القطاع الزراعي وعملت على جذب القوى العاملة اليها .

١- المناطق الطاردة للسكان :

تعتبر المناطق الصحراوية والسهوب والاطلس الصحراوي والمناطق الجبلية هي أكثر المناطق طردا للسكان " ففي عام ١٩٧٧ بلغ صافي الهجرة من منطقة تيزي وزو ١٥٣٫٧٢٧ فردا وفي منطقة المدية ١٠٨٫٩٩١ فردا وفي منطقة قالمة ٧٤٫٢٥٠ فردا "(١). ويعود ذلك الى حدودية الاراضي الصالحة للزراعة ،والبطالة ..... الخ.

ويعود سبب استنزاف الريف من عناصره الى :

آ- ضيق الاراضي الصالحة للزراعة : اذ أن المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر تقدر بـ : ٣ ٪ من مجموع المساحة (٢) وهي تتمركز في الهضاب الساحلية الضيقة وساحل وهران ، وسهول الشلف ومتيجة وعنابة وتبقى بقية المناطق غير صالحة للزراعة . كما أن الزراعة الجزائرية تصطدم بالعوائق الطبيعية كالتضاريس وهطول الامطار .

ب - الاستخدام الناقص في الريف : اذ أن " حوالى ٨٥٠٫٠٠٠ عامل ما بين ١٩٦٧-١٩٧٨ بقي يستخدم في القطاع الزراعي ، بينما استخدمت النشاطات غير الزراعية ١٫١ مليون عامل جديد في تلك الفترة "(٣).

فاذا قام العمال الزراعيون بهجرة الزراعة بصورة جزئية أو كلية فذلك يعود الى أن الزراعة غير قادرة على أن توفر لهم مستوى من الدخل الثابت

(١) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠- التعداد العام للسكان و السكن سنة ١٩٧٧- مديرية الاحصاء والمحاسبة الوطنية ، الجزائر، ص ١٣

(٢) C.E. S etude sur les prspectives de developpement des relations Economiques entre la france et l"Algerie 1983- les problemes de l'economie Algerienne dans : Problemes economiques, No.1854, 15-24 .

(٣) BENACHENHOU A.- L'experience Algerienne de planification et de developpement , Algerie , P. 222 .

للمعيشة ، اذ " بلغ عدد العاطلين عن العمل في الريف الجزائري سنة ١٩٧٧حوالي ٦٥٤ر٥٠١ عاملا أي بنسبة ٣٣٫٨ ٪ وهوءلاء يكونون في العمر أقل من ٢٥ سنة "(١) فالبطالة منتشرة في الريف الجزائري، واعتماد الزراعة على التقنية التقليدية ، والنقص في مستوى المعيشة كل هذا شجع على الهجرة الريفية .

جـ - النقص في الخدمات : ان سياسة التركيز على الصناعة ، واهمال الزراعة من حيث الاستثمارات العامة ، أدت الى ابقاء الريف في حالة من التخلف سواء في أدوات الانتاج الزراعية ، أو في الخدمات العامة ، من صحة وتعليم وطرق ... الخ. هذا " أدى الى عدم الرغبة في العمل في القطاع الزراعي ، بتفضيل القطاع الصناعي عليه ، اضافة الى أن العمال الزراعيين هم في سن الشيخوخة ، دون أي موءشر لزيادتهم ، وحيث الاراضي المهجورة من الريفيين في ارتفاع مستمر "(٢). نتيجة للهجرة المستمرة الى المدن ، ولجذب القطاع الصناعي والخدمات للقوى العاملة الزراعية .

---

(١) BENACHENHOU A. - L'experience Algerienne de Planification et de developpement , Algerie , P. 222 .

(٢) Problemes economiques , Selection de texte Francais et etrangers No. 1727, 10 Juin 1981, P. 5.

٢ـ المناطـــق الجاذبـــة للسكـــان :

لقد تكلمنا في الفقرات السابقة على تقسيم الجزائر الى مناطـــق اقتصادية ، فهناك المنطقة الاولى التي تعتبر مصنعة والمنطقة الثالثـــة المصنعة جزئيا . وهاتان المنطقتان تعتبران جاذبيتين للسكان بما تتصفـــان به من مزايا ، من توفر الخدمات العامة ، وفرص العمل . فالانسان الريفـــي ينظر الى مزايا التغير التي لحقت بالمدينة ،عوضا عن الحياة التقليديـــة في الريف ، وانعدام أو بعد الموءسسات الادارية والتعليمية والصحية .... الخ. اذ "بدأ الريفيون يشعرون بالحاجة الى هذه الخدمات ، والتي أخذت تشكـــل الحافز للهجرة نحو المناطق الصناعية وخاصة على مستوى الفئة التي لا تملـــك الارض وعلى مستوى الطبقات المتوسطة ذات التطلعات الاقتصادية والثقافيـــة المختلفة "(١) . وهكذا كانت مدينة الجزائر العاصمة أكثر المدن جذبا للسكـــان تليها مدينة وهران ، ثم البليدة وعنابة وقسنطينة ... وذلك حسب الجدول رقـــم (٢٨) فهذه المدن المصنعة حيث أنشئت فيها مصانع ،كالحديد والصلب في عنابـــة والبتروكيمياثيات في وهران والجرارات في قسنطينـــة جذبت القوى العاملـــة اليها وهي هجرة مستديمة " أي أنها هجـــرة أسرية أكثر منها فردية ،حيـــث يصطحب رب الاسرة في هجرته كافة أفراد أسرته معه "(٢). والجدول رقم (٢٨) يوضـــح لنا حجم الهجرة الريفية ما بين ١٩٦٦ ـ١٩٧٧ والولايات الجاذبة لها.

---

(١) محمد السويدي ١٩٨١ـ الهجرة الداخلية والنمو الحضري في الجزائر ،فـــي: حلقة بحثية عن التوزيع السكاني في الوطن العربي ، الكويت ،مرجع سبـــق ذكره ،ص ٢٣٩ـ٢٨٨.

(٢) M.P.T.A. 1980- Recensement General de la poupilation et de l'habitat 1977- Direction des Statistiques , Algerie , P. 16 .

الجدول رقم (٢٨) الولايات الجاذبة للسكان حسب احصاء ١٩٧٧.

اسم الولاية	صافي الهجرة
الجزائر	٥٣٤ر٨٣٥
وهران	٢١٧ر٠٧٥
البليدة	١١١ر٣٦٧
عنابة	٩٥ر٣٠٧
قسنطينة	٧٦ر٧٠٥
ورقلة	١٥ر٠٠٢
بشار	٦ر٩١٥
سيدي بلعباس	٤ر٣٧٣
تامنغاست	١ر٨١٦

المصدر :

وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية - ١٩٨٠- التعداد العام للسكان والسكن ١٩٧٧- الجزائر ،ص ١٣ .

٣- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين

تعتبر الهجرة في الجزائر هجرة شباب في مستهل عمر العمل حيث يرفض الشباب بصفة عامة العمل في الزراعة طامحا للعمل في القطاع الصناعي او الخدمات كما اسلفنا القول في السابق . الا أن " البطالة في القطاع الزراعي متفشية حيث يعمد النازحون من الريف الى العمل باجور متدنية في انتظار عمل مجز في القطاع الاقتصادي الحديث"(١). وتتمثل هذه الهجرة بخصوصية الشباب الذين هم في سن العمل " فمعظم المهاجرين هم من السكان النشيطين الذين هم في سن العمل اذ تجاوزت نسبة هوءلاء ٨١٪ من مجموع المهاجرين(٢). مما يوحي بان الهجرة هي هجرة قوى عاملة ، تبحث عن عمل في المصانع أو الخدمات أو العمل من أجل الهجرة الخارجية .

آ- الحالة العملية للمهاجرين

من الجدول رقم (٢٩) نستدل الى أن نسبة المهاجرين المشتغلين من الذكور عالية وهي تبلغ ٦١,٤٥ ٪ مما يدلنا على أن البحث عن العمل هو السبب الاول في اتخاذ قرار الهجرة . تليها نسبة الطلاب الذين يهاجرون من اجل متابعة دراستهم وهي تمثل ٢١,٠٥٪ من الذكور و ١١,٨٤٪ من الاناث كما نلاحظ ارتفاع نسبة النساء المهاجرات وذلك لمصاحبة أزواجهن ذلك أن الهجرة هي هجرة اسرية كما اسلفنا القول .

---

(١) محمد الامين فارس ١٩٧٨ - التعاون والتكامل الاقليمي للموارد البشرية العربية في: ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي ،مرجع سبق ذكره ، ٢١٩ - ٢٥٩ .

(٢) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠- التعداد العام للسكان والسكن في الجزائر ١٩٧٧ ، الجزائر، ص ٢٣ .

جدول رقم (٢٩) التوزيع حسب الحالة العملية للمهاجريـــن (١٩٧٧)

الجنس / الحالة العملية	العدد بالأرقام			التوزيع النسبي ٪		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
مشتغلون	١٧٠ر١٩٥	١٤ر٩٦٥	١٨٥ر١٦٠	٦١ر٤٥	٥ر٠٥	٣٢ر٢٩
متعطلون سبق لهم العمل	١٠ر٨١٢	٢٦١	١١ر٠٧٣	٣ر٩٠	٠ر٠٩	١ر٩٣
متعطلون لم يسبق لهم العمل	١٠ر٠٦٤	٩٧٥	١١ر٠٣٩	٣ر٦٣	٠ر٣٣	١ر٩٢
ربات بيوت مشتغلات جزئيا	–	١ر٤٠٤	١ر٤٠٤	–	٠ر٤٧	٠ر٢٤
طلاب بالمدارس	٥٨ر٣٠٥	٣٥ر٠٩٦	٩٣ر٤٠١	٢١ر٠٥	١١ر٨٤	١٦ر٢٩
غير نشيطين	٢٧ر٦٠٥	٢٤٣ر٨١٠	٢٧١ر٤١٥	٩ر٩٧	٨٢ر٢٢	٤٧ر٣٣
المجموع	٢٥٦ر٩٨١	٢٩٦ر٥١١	٥٧٣ر٤٩٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠- هجرة السكان الجزائريين بين الولايات - مديرية الاحصاء والمحاسبة الوطنية ، الجزائر ،ص ٣٢ .

ب - المستوى المهني والاجتماعي للمهاجرين

لقد ذكرنا في الفقرات السابقة ان للتعليم دورا مهما في عملية الهجرة سواء منها الداخلية او الخارجية ، حيث اسهم التعليم في تكوين كوادر ادارية أو عاملة في القطاعات الاقتصادية التي هي بصفة عامة ترفض العمل الزراعي او العمل الحرفي حيث نلاحظ في الجدول رقم (٣٠) ارتفاع نسبة المهاجرين الموظفين اذ تبلغ ٢٢ر٧٢ ٪ وتليها نسبة العمال المختصين غير الزراعيين التي تصل الى ١٥ر٧٢ ٪ ثم نسبة العاطلين عن العمل البالغة ١١ر٢٤ ٪ .

جدول رقم (٣٠) توزيع المهاجرين حسب المستوى المهني سنة ١٩٧٧

الجنس / المستوى المهني	العدد			التوزيع النسبي ٪		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
اصحاب الاعمال ويستخدمون آخرين	٣٣١٨	٣٤	٣٣٥٢	٠٫٥٨	٠٫٠٦	٠٫٥٤
المزارعون ومربو الماشية	٨٧٢٩	٥٠	٨٧٧٩	١٫٥٤	٠٫٠٩	١٫٤١
غير المزارعين ويعملون لحسابهم	٥٧٥١٣	٧٣٤	٥٨٢٤٧	١٠٫١٣	١٫٣٩	٣٫٣٩
المشتركون في جمعيات تعاونية	٩٠٢٨	١١٢	٩١٤٠	١٫٥٩	٠٫٢١	١٫٤٧
اصحاب الاعمال الحرة	١٤٩٣	٩٧	١٥٩٠	٠٫٢٦	٠٫١٨	٠٫٢٦
الاطر العليا	١٧٩٢١	٢٤٣٠	٢٠٣٥١	٣٫١٦	٤٫٥٩	٣٫٢٨
الاطر التقنية المتوسطة	١٩٣٢١	٤٤٥	١٩٧٦٦	٣٫٤٠	٠٫٨٤	٣٫١٩
الاطر المتوسطة غير التقنية	٣١٦٨٤	٩٧١٦	٤١٤٠٠	٥٫٥٨	١٨٫٣٧	٦٫٦٧
الموظفون	١١٥٤٦٤	٢٥٨٠٣	١٤١٫٢٦٧	٢٠٫٣٤	٤٨٫٧٨	٢٢٫٧٦
عمال موءهلين غيرزراعيين	٣٧٣٨٥	٤٢٦	٣٧٨١١	٦٫٥٩	٠٫٨١	٦٫٠٩
عمال مختصون غيرزراعيين	٩٤٨٧٦	٢٦٦٣	٩٧٥٣٩	١٦٫٧١	٥٫٠٤	١٥٫٧٢
عمال دائمون غيرزراعيين	٤٤٨٨٤	١٢٧	٤٥٠١١	٧٫٩١	٠٫٢٤	٧٫٢٥
عمال موءقتون غيرزراعيين	٨٣٥١	١٩	٨٣٧٠	١٫٤٧	٠٫٠٤	١٫٣٥
عمال زراعيون دائمون	٣٤٤٣٤	٥٣٦	٣٥٩٧٠	٦٫٢٤	١٫٠١	٥٫٨٠
عمال زراعيون موءقتون	١١٤٣٦	٤١٩	١١٨٥٥	٢٫٠٢	٠٫٧٩	١٫٩١
متمرنون ومساعدون لاسرهم ومشتغلات جزئيا	٥٢٠٧	٥١٧٢	١٠٣٧٩	٠٫٩٢	٠٫٧٨	١٫٦٧
متعطلون	٦٥٦٣٩	٤١١٧	٦٩٧٥٦	١١٫٥٦	٧٫٧٨	١١٫٢٤
المجموع	٥٦٧٦٨٣	٥٢٩٠٠	٦٢٠٥٨٣	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠– التعداد العام للسكان والسكن ١٩٧٧ ، الجزائر ،ص ٣٥ .

٤- الهجرة الداخلية واثرها الاقتصادي

ان سيرورة التحضر التي يغذيها نزوح ريفي كثيف نحو المدن الرئيسية انما هي ثمرة البوءس، الذي يعاني منه الانسان الريفي، اذ ينتقل الفلاحون الذين هم بلا موارد وبلا تأهيل نحو المراكز الحضرية من أجل البقاء. فأسباب النزوح من الريف هي " الفقر وجذب المدن الذي كان يمارسه السكان المتزايدون على المساحات من الارض المزروعة المحدودة والموزعة توزيعا غير متساو في عداد العوامل التي دفعت الى النزوح الريفي "(١). فبلغت نسبة الزيادة السنوية " لنمو المدن في الجزائر نتيجة لهذه الهجرة في السنوات ١٩٦٠ - ١٩٧٠ نسبة ٣ر٩ ٪ سنويا وفي الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ نسبة ٨ر٥ سنويا "(٢) هذه الهجرة ادت الى أن عدد السكان النشيطين زراعيا بقي ثابتا أو متناقصا خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ حيث " كان عدد العمال الزراعيين سنة ١٩٦٠ : ٠٠٠ر٩٢٤ر١ عامل واصبح سنة ١٩٧٠ ٠٠٠ر٨٧٥ر١ عامل "(٣). وارتفعت نسبة التحضر في الجزائر في تلك الفترة لـ" تصل الى ٠ر٥٤ ٪ سنة ١٩٧٣ بعد أن كانت لاتتجاوز ٠ر٣٩٪ سنة ١٩٦٦ "(٤). فالهجرة تسهم مباشرة في اعادة الانتاج للتنمية غير المتساوية داخل الوطن اذ أن هجرة السكان وبصفة عامة الشباب العامل الذي يبحث عن عمل في قطاع انتاجي ليستثمر قوة عمله، يقوم بتحويل القيمة من منطقة او قطاع الى منطقة او قطاع آخر، وهذا التحويل يساوي قيمة انتاجه، اي ماينتجه العامل المهاجر. اضافة الى التحويل المباشر لموارد الريف الى المدن وذلك لدفع اسعار المستلزمات والمنتجات غير الزراعية. اما الضرر غير المباشر الذي يصيب المزارعين فيما يتعلق

---

(١) عبد الحميد الابراهيمي ١٩٨١- ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٣١٣.

(٢) تقرير عن التنمية في العالم- البنك الدولي - اغسطس ١٩٨١، ص ١٨٥.

(٣) S.A. HUzzyin and , T.E. Smith 1974- Demorgraphic aspects socio-economic development in some Arab and African countries, Cairo demographic Centre- Cairo , P. 140 .

(٤) Nations Unies 1982- Donnees Demographique et socio-economiques pour les etats membres de C.E.A. Commission economique pour L'Afrique,P.9.

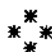
بروءوس الاموال ، فاننا لانستطيع معرفته بنفس الدقة وأن كان ذلك أشد خطـــرا لأن سياسة اهمال الريف وعدم تنمية زراعته تبقى تستولي على وفورات الاستثمـــار الزراعي لكي توجهها الى الاستثمار غير الزراعي التي تاخذ منها ارباحها مصطنعة فقد "أدت السياسات التي تنتهجها حكومات معظم البلدان في مجال التجارة الـــى تعزيز القوة التجارية التي تحظى بها الفئات المتميزة وهي قوة تنطوي علـــى اضرار معروفة ... وهذا أمر طبيعي لان الدولة لاتقف موقف الحياد ولكنها تمتثـــل لنفوذ الاقوياء والمنظمين والاثرياء والقريبين منها ، وهم أهل المدن بحكـــم محاباتها مهم "(١). فقد مارس ارتفاع معدل نمو السكان ضغطا شديدا علـــى الموارد من الاراضي القابلة للزراعة والمزروعة ، مما أدى الى انخفاض فـــي الدخل والمكننة ، وقلة توفر فرص العمل ، اضافة الى عدم كفاية الخدمـــات التعليمية والصحية ... الخ كل هذه العوامل شجعت على الهجرة من المناطـــق الريفية الى المناطق الحضرية ، مما أثر على الانتاج الزراعي والانتاج الغذائـــي في الجزائر اذ " يقدر نسبة الانتاج الزراعي بـ ٣ر١٪ ونسبة الانتاج الغذائـــي ٢ر١٪ خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٠ "(٢). مقابل المعدل المرتفع لنمو السكان فـــي الجزائر كما لاحظنا ذلك في الفصل الاول . فاذا كان التحضر نتيجة الهجرة الريفية احد العقبات في طريق التنمية الاقتصادية والزراعية بصفة خاصة ، فهو من جهـــة اخرى يتسبب حركة سكانية نحو المدن اذ يشجع على هجرة الكفاءات ذات التكويـــن العلمي والمهني . وبالتالي يساعد على تحقيق الترقية الاجتماعية والاقتصاديـــة الا ان الهجرة - وبالحجم الذي شهدته الارياف الجزائرية - جعلت من عملية النمو الحضري عملية عائقة للتنمية الاقتصادية ، لانها أدت الى افراغ الريف والمـــدن الصغيرة من طاقاتها الشابة والعاملة ، من عناصرها المؤهلة كالاطباء والمعلميـــن والحرفيين والاداريين اذ" أن ٥٠ ٪ من الاطباء الجزائريين يعملون في مستشفيـــات

---

(١) محمد الغنيمي ١٩٨٤- النمو الاقتصادي توزيع الدخول والفقر في الريـــف في الشرق الادنى - F.A.O ، بيروت ، ص ١٢٤ .

(٢) خالد تحسين علي ١٩٨٢- تطورات مقلقة لاوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي خلال عقد السبعينات في : دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، بيروت ، مرجع سبق ذكره ، ٤٠٥ - ٤٤٣ .

الجزائر العاصمة فقط "(١). فوظائف المدينة اصبحت الخدمات المختلفة فيها استهلاكية اكثر منها انتاجية ، وهي تشكل عائقا للتنمية الاقتصادية ، الامر الذي يوءدي الى نتائج سلبية فى " الميزان التجاري للسلع الزراعية كان ١١٧ ٪ سنة ١٩٧٠ اي تصدر اكثر مما تستورد أصبح سنة ١٩٧٩ : ٧ ٪ "(٢). بتعبير آخر واردات الجزائر من المنتجات الزراعية تضاعف ١٠ أضعاف تقريبا . مما يوءكد أن الهجرة الداخلية أثرت تأثيرا كبيرا على التنمية الاقتصادية بصفة عامة وعلى التنمية الزراعية بصفة خاصة .



---

(١) OURABAH M. 1982- Les Trans formation economiques de L'Algerie, P,112.

(٢) Nations unies 1982- Donnees Demographiques et socio-Economiques pour les etats membres de C.E.A. , Commission economique pour l'Afriques,P. 9.

(٣) عبد الحسين وداي العطية ١٩٨١- التخطيط للتنمية الزراعية في الوطن العربي في : الحلقة الثقاشية السنوية الرابعة ، التخطيط لتنمية عربية آفاقه وحدوده ، الجزء الثاني ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت ، ٢٣٣ - ٣٠١ .

٧ - المحاولات المطروحة لحل مسألة الهجرة الداخلية

١- القطاع الزراعي وأهميته

لم تبد السلطة الجزائرية أي اهتمام بالهجرة الريفية منذ الاستقلال بل أنها أسهمت في اهمال تنمية القطاع الزراعي من خلال الخطط الاقتصادية المطبقة عبر الزمن ، فقد لاحظنا ان المصروفات العامة المخصصة للزراعة - والنمو الزراعي - هي " من الاسباب الهامة المسؤولة عن ضعف أداء الزراعة في الاقتصاد الوطني ،واتساع هوة التباين الاقليمي داخل المناطق القروية وتباين الدخول بين سكان الريف وسكان المدن"(١). كما يؤدي ذلك الى استمرار الفقر ان لم يشتد حدة في قسم كبير من الريفيين ، مالم توجه الاستثمارات الى الزراعة بحيث تستهدف فقراء الريف .

الا أنه يمكن القول ان بذور التفكير في الهجرة الريفية كانت في المخطط الرباعي الثاني ، بعد أن تفاقمت الازمة ، " فمنذ سنة ١٩٧٤ وفي ظل المخطط الرباعي الثاني طرحت مسألة الهجرة الريفية ، وذلك لتعاظم ازمة السكن،وفقدان الاراضي الصالحة للبناء في شمال البلاد "(٢).

الا أنه وبالرغم من هذه الطروحات في المخطط الرباعي الثاني حول الهجرة الداخلية ، بقيت الهجرة دون اهتمام كبير كما اوردنا ذلك في الفقرات السابقة ، فمخصصات الاستثمار في القطاع الزراعي كانت ضعيفة نسبيا ، مقارنة مع الاستثمارات في القطاع الصناعي مما حدا بوضعية القطاع الزراعي الى التدهور اذ أن " الاراضي الصالحة للزراعة عرفت انخفاضا سنة ١٩٨٢ مقداره ٢٠٠,٠٠٠ هكتار بالنسبة لسنة ١٩٦٧"(٣). وذلك لاستحواذ قطاع البناء على أراض تقع في معظمها في المناطق الزراعية المروية ، على الساحل والسهول واصبحت الجزائر مقبلة على

---

(١) محمد رياض الغنيمي ١٩٨٤- النمو الاقتصادي،توزيع الدخول ، الفقر في الريف- F.A.O. ، بيروت ، ص ١٧٢ .

(٢) RAHMANI CH 1982- La Croissance Urbaine en Algerie, Algerie, P.179.

(٣) الديوان الوطني للاحصاءات ١٩٨٤-احصاءات ٣-٢-١٩٨٤ - الجزائر، ص ٥ .

عدم كفاية القطاع الزراعي لانتاج الغذاء للسكان ، اذ بلغ معدل الكفاية الذاتية للغذاء في الجزائر سنة ١٩٧٨ : ٤٠ ٪ فقط[١] ،ويتوقع الانخفاض لهذا المعدل في سنة ٢٠٠٠ ، اذ تتوقع منظمة الاغذية الزراعية F.A.O. ان تكون نسبة الكفاية الذاتية الغذائية ٣٣ ٪ فقط لسنة ٢٠٠٠[٢].

بالرغم من كل ذلك يبقى القطاع الزراعي تلك السلة الغذائية التي يجب العمل على تنميتها وتوجيه كافة الوسائل الضرورية للنهوض بها الى مستوى أعلى ، لتصل الجزائر الى مرحلة كفاية الانتاج الغذائي والحد من الهجرة الريفية وتوجيه الاستثمارات التي تكفل ذلك.

* * *

---

(١) F.A.O. 1984- Terres Vivres et popilation ,collection F.A.O. Develop-pement economique et social No. 30 organisation unies pour l'Alimentation et l'agriculture, Rome, P. 94 .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩٨ .

٢- الثـورة الزراعيـة

لقد رأينا في الفقرات السابقة ان حركة الهجرة الريفية كانت شديدة من الريف متجهة الى المدن او الى الخارج للبحث عن العمل، كان ذلك نتيجة للوضع المتردي في الريف الذي تركه الاستعمار متخلفا خاليا من ادنى مستوى من الخدمات العامة اضافة الى سوء توزيع الاراضي بين الريفيين ·

فهناك أراض خصبة ومروية كان يملكها الفرنسيون ويستعمل في زراعتها أدوات الانتاج الممكننة وتبلغ مساحتها ٢٧٠٠٠٠ هكتار وتمثل ٤٪[(١)] وهي مستصلحة بشكل عصري ، ومجهزة بتجهيزات جيدة وهي تنتج القسم الأكبر من المنتوجات الزراعية لتموين السوق الداخلية بالغذاء · ورغم أن هذه المزارع مجهزة بالتجهيزات الالية الهامة فهي " لاتستخدم الا كمية محدودة من اليد العاملة اذ تستخدم فقط ١٣٥٠٠٠ عامل دائم و ١٠٠٠٠٠ عامل موسمي ، بحيث يبلغ مجموع الاشخاص الذين يعيشون منها ١٤٠٠٠٠ر١ نسمة "[(٢)]. أما القسم الاخر من مساحة الاراضي فهو قابل لزراعة المحاصيل كالخضر والفواكه والحقل كما نلاحظ من الجدول رقم (٣١) وهو ١٠ ٪ " يعيش منها مايزيد عن ٥٠٠٠٠٠٠ نسمة من بينهم ١٤٠٠٠٠ر١ شخص هم في سن العمل"[(٣)].

الجدول رقم (٣١) مساحة الاراضي القابلة للزراعة ومساحة الاراضي المستغلة عام / ١٩٧٠ /

مساحة الاراضي القابلة للزراعة (١٠٠٠) هكتار (١)	مساحة الاراضي المستغلة لزراعة (١٠٠٠) هـ الخضروالفواكه ومحاصيل الحقل (٢)	نسبة ٢:١ ٪
٤٨ر٥١٦	٦ر٧٩٢ر٠٠	٪١٤

المصدر: سعدزكي نصار١٩٨٠- انماط التنمية الزراعية في الوطن العربي في: انماط التنمية في الوطن العربي ،الجزء الاول ، الكويت ،مصدرسبق ذكره ،٣٠-٧٤ ·

(١) سعدزكي نصار١٩٨٠- انماط التنمية الزراعية في الوطن العربي في: انماط التنمية في الوطن العربي، الجزء الاول، مصدرسبق ذكره ٣٠ - ٧٤

(٢) رئاسة مجلس الوزراء ١٩٧١- الثورة الزراعية - الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، المطبعة الرسمية ، الجزائر ،ص ١٢·

(٣) المرجع نفسه ص ١٢ ·

هكذا في ظل هذا الواقع طبق التسيير الذاتي على الاراضي التي تركهـا المستعمرون رغم محدودية استيعاب هذه الاراضي للقوى العاملة نتيجة المكننـة التي تستعملها هذه المزارع كما اسلفنا القول سابقا وبقاء الغالبية العظمـى من الفلاحين في وضعية متردية مستخدمين أدوات انتاج بسيطة وزراعتهم تعتمد في الاساس على هطول الامطار اضافة الى البطالة المتفشية في الوسط الريفي اذ أن " التسيير الذاتي لم يحل اكبر مشكلة في الريف الجزائري ، وهي البطالـة الريفية التي تصيب ثلثي ريفيي البلاد او اكثر من مليون رجل قادر على العمل ان الـ ١٥٠,٠٠٠ عامل دائم (١٠ ٪ من ذكور الريف) في قسم التسيير الذاتـي يبقون قلة ممتازة نسبيا "[١]. فالفلاحون الاكثر فقرا هم مضطرون للبحث عن عمل في الخارج بصفة موءقتة او نهائية ، ومن يذهب منهم يهمل اراضيه ، والهجرة من الريف الى المدينة أدت في كثير من النواحي الى الانخفاض الملموس في الانتـاج الزراعي - كما اسلفنا ذلك في السابق - ونتيجة لكل ذلك اقرت السلطـة الجزائرية قرارا بتطبيق الثورة الزراعية اذ " صدر ميثاق الثورة الزراعيـة بالأمر ذي الرقم ٧١ - ٧٣ الموءرخ في ٨ نوفمبر ١٩٧١"[٢]. وذلك كعملية اقتصادية للحد من هجرة الريفيين الزراعيين لاراضيهم وطرحت شعار (الارض لمن يفلحهـا) وتطبيق هذا الشعار يوءدي الى ابطال تغيب مالكي الارض عن أرضهم ، وتوفيـر فرص العمل في القطاع الزراعي للفلاحين وسكان الريف بصفة عامة اذ " وفـرت الثورة الزراعية ١٠٠,٠٠٠ مستفيد من الثورة الزراعية جمعوا في تعاونيـات زراعية انتاجية ، واسكن الالاف من الريفيين في مساكن جديدة للقرى الاشتراكيـة للثورة الزراعية "[٣]. فالثورة الزراعية هي عملية تحسين وضع الزراعييـن والزراعة وتثبيت الفلاح في ارضه وخاصة اذا أضيف اليها بناء القرى النموذجيـة الاشتراكيـة .

---

(١) الحافظ ستهم ١٩٨١- التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال - ترجمـة مروان القنواتي - ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص ٤ .

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٠

(٣) OURABAH.M. 1982- Les Transformations economiques de l'Algerie , Algerie, P. 124 .

٣ـ القرى النموذجية الاشتراكية

يعاني الريف الجزائري من نقص في الخدمات الصحية والتعليمية ..... الخ اضافة الى نقص في بيوت السكن ، وقدمها اذ انه " هناك عجز في السكن اكثر من ٥٥٢,٠٠٠ سكن في الوسط الحضري و ٦٠٠,٠٠٠ سكن في الوسط الريفي اضافة الى اعادة ترميم السكن الموجود ، حيث هناك أكثر من ٣٨ ٪ من السكن الموجود عمره أكثر من ٣٥ سنة "(١). اضافة الى توزع السكن المتاح على مناطق بعيدة منعزلة ، مما يجعل عملية ايصال الخدمات العامة الى تلك البيوت بصفة عامة من الامور الصعبة نسبيا .

ومع تطبيق الثورة الزراعية قررت السلطة الجزائرية بناء ألف قرية اشتراكية نموذجية لمواجهة الهجرة الريفية ، وتحسين وضع الفلاح ، الصحي السكني اذ أن القرية الاشتراكية النموذجية تشتمل على كل الخدمات العامة " هي في الواقع عناية موجهة لاكثر من نصف سكان البلاد لتجنب التباين الموجود بين المدينة والريف ، فمشروع الالف قرية اشتراكية سيخلق شبكة من القرى العصرية النموذجية التي يتوفر فيها السكن ، والتعليم والعلاج ...... هذه الشبكة ستكون بمثابة همزة وصل بين المدن الكبرى والريف "(٢). وتتضمن القرية الاشتراكية كل الخدمات من المستشفى الى المسجد والخدمات البريدية مركز ثقافي .... الخ .

وتعتبر هذه العملية ، من العمليات التي تخدم الريف بشكل عملي وهي تأكيد لضرورة اقتصادية وسياسية يمليها واقع الريف ، والفلاحين للنهوض بالريف اجتماعيا واقتصاديا للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية للوطن .

---

(١) RAHMANI Ch. 1982- La Croissance Urbaine en Algerie, Algerie, P. 186.

(٢) وزارة الاعلام والثقافة ١٩٧٦ـ الثورة الزراعية القرى الاشتراكية ـ مجموعة نظرات عن الجزائر ، الجزائر ، ص ٤٠ .

لقد وجدنا من خلال هذه الدراسة للفصل الثاني ، ان الجزائر حاولت أن تحقق لنفسها اقتصادا متوازن التركيب ، صناعيا ، وزراعيا وفق مبدأ التكامل الوظيفي بين الصناعة والزراعة وبقية القطاعات .

الا أن القطاع الزراعي بقي يعاني من استنزاف حاد لموارده البشرية والاقتصادية لصالح القطاعات الاخرى ، بدلا من اعادة استثمار هذه الموارد لتنمية القطاع الزراعي ورفع المستوى المعيشي للعاملين فيه .

فالتنمية الاقتصادية تمتد الى تنمية المجتمع الريفي ، فدون تنمية بشرية في الريف لانتوقع أن تتحقق تنمية اقتصادية او تنمية زراعية متكاملة ومتوازنة .

فبالرغم من استحداث الثورة الزراعية تناولت أساليب العمل الزراعي والاوضاع السكانية في الريف مثل مشروع الالف قرية ، ولكن يبقى أن حركة التصنيع نالت اسبقية ، وتركز محورها الرئيسي على انشاء مجموعة من الصناعات الكبرى المرتبطة بالنفط والغاز ،وقد تطلبت حركة التصنيع هذه أموالا طائلة وخبرات تقنية معقدة وقوى عاملة ذات المهارات الصناعية المتطورة ، ونظرا لندرة مثل هذه القوى العاملة محليا فقد اضطرت الجزائر الى استجلابها من الخارج . وقد ظهر أن المشاريع الصناعية التي استوعبت رساميل ضخمة لاتستخدم الا أعدادا محدودة من القوى العاملة الجزائرية ، مما جعل البطالة منتشرة ،وأدى الى استمرار هجرة القوى العاملة من الريف الى المدينة والى الخارج بصفة عامة بحثا عن فرص العمل .

وعلى الرغم من تمركز هذه المشاريع في المدن فهي لازالت غير قادرة على توفير الاستخدام الكافي للسكان المتراكمين في تلك المدن .

ان اهمال الزراعة وعدم اعطاء المزارع حقه في مستوى معيشي لائق نابع من مردود اقتصادي سيؤدي في النهاية الى نتائج عكسية ، تتمثل بالتأكيد

في الهجرة الريفية وانخفاض الانتاج وفي انخفاض العرض وتليها نتائج اجتماعية وسياسية لاتحمد عقباها .



الفصل الثالث

الهجرة الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية

I ـ حجم الهجرة الخارجية تاريخيا .

II ـ العوامل المؤثرة في الهجرة الخارجية .

III ـ انعكاسات الهجرة الخارجية على التنمية الاقتصادية .

IV ـ الحلول المقترحة لحل مسألة الهجرة الخارجية .

الفصل الثالث

الهجرة الخارجية وانعكاساتها على التنمية

I - حجم الهجرة الخارجية تاريخيا :

آ- تطور حجم الهجرة الخارجية قبل الحرب العالمية الاولى :

منذ أن وطئت أقدام الاستعمار الاستيطاني الفرنسي أرض الجزائر ، بدأ في تفكيك المجتمع الجزائري من خلال نزع الاراضي من أصحابها والقمع والقهر السياسي والاقتصادي والاجتماعي . ففي أول الامر استولت السلطات الفرنسية على " أملاك الأتراك وعلى أوقاف المسلمين في الجزائر بموجب المرسوم الملكي الصادر بتاريخ ٨ سبتمبر ١٨٣٠ "(١).

وبدأت سياسة توطين الاوروبيين في الاراضي الخصبة وطرد الوطنيين من أراضيهم نحو الاراضي القاحلة والجبلية ، حيث نشأ نوع من المستعمرات الاوروبية الاستيطانية ذات الطابع العسكري في السهول الساحلية الخصبة " حيث كان المارشال بوجو يحلم بأن يفعل بالجزائريين ما فعله المستعمرون الاميريكيون الاوائل بالهنود الحمر ، وذلك بأن يدفع بالجزائريين نحو الصحراء لاسكان الاوروبيين أيا كانت جنسيتهم في السهول الجزائرية الساحلية الخصبة وكان يقول دائما أن حكم فرنسا للجزائر يجب أن يعتمد على السيف والمحراث"(٢).

---

(١) محمود احسان الهندي ١٩٧٧ - الحوليات الجزائرية تاريخ المؤسسات في الجزائر ، من العهد العثماني الى عهد الثورة فالاستقلال - العربي للاعلان والنشر والطباعة والتوزيع ، دمشق ، ص ١١٦ .

(٢) نفس المرجع ص ١١٦.

وتتالت سياسة نزع الملكية بكل انواعها " فقامت السلطات الاستعمارية في مواجهتها الحادة مع القبائل بازالة معيقات تملكوتقسيم أراضي الرعي والزراعة ، وبذلك صارت من جهة أولى الاراضي العامة بدون مالك وملحقة بالتالي باملاك الدولة (الفرنسية) أما الاراضي المملوكة من جهة أخرى من قبل العائلات فتم اعتبارها أما أرض عرش وأما تم توزيعها على أفراد العائلة الذين استطاعوا ابراز صكوك قانونية تثبت أدعاءاتهم بتوارثهم "(١).

وهكذا بدأت سلسلة من نزع الفلاح الجزائري وتهجيره من أرضه ، وذلك باصدار قوانين مجحفة بحق المواطن للاستيلاء على وطنه مما زاد من استغلال الاستعماريين للقوانين والتشريعات فيما يخص الارض فقد " استغل الاستعمار المرسوم الصادر في ١٧ أكتوبر ١٨٣٣ الذي بمقتضاه خول للادارة الفرنسية أن تستحوذ في خلال أربع وعشرين ساعة على أية قطعة أرض من دون تعويض ،فالمحاكم كانت تشترط يوما واحدا فقط لتعيين خبير من طرف مالك الارض وخبير من طرف الادارة الفرنسية لتقييم الارض الموءممة وفي حالة عدم تعيين أحد من طرف المالك تقوم المحكمة بتعيين آخر عنه وتصدر حكمها بتحويل الملكية "(٢).

ويقف المارشال بوجو في البرلمان الفرنسي ليخاطب أعضاء البرلمان " يوم ١٥ جانفي ١٨٤٠ ويقول : أنني لم أجد أية وسيلة فعالة لاخضاع الجزائر أحسن من مصادرة الاملاك الزراعية ، وأكد أن السياسة العسكرية ستكون مركزة على اتاحة الفرصة للمعمرين الفرنسيين بالاقامة في كل مكان توجد فيه مياه وأراض خصبة ،ولن تكون هناك مراعاة لمن هو المالك الشرعي لتلك الاراضي .وأكد أن مهمة الجيش الفرنسي ليست الجري وراء العرب لان ذلك لا يجدي نفعا وانما منعهم من زرع وحصد اراضيهم "(٣).

---

(١) عدي الهواري ١٩٨٣- الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادية والاجتماعية ١٨٣٠-١٩٦٠-ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة الطبعة الاولى،ص ٥٩.

(٢) عمار بوحوش ١٩٧٩- العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، ص ٥٢.

(٣) نفس المرجع،ص ٤٩-٥٠.

ووضعت القوانين بصورة غامضة لسلب الشعب أرضه ومصدر رزقه والتحايل عليه بشتى الوسائل كالمخالفات والجرائم التي هي في " قانون ١٨٨١ محددة بصورة غامضة وذلك تحت عناوين من نوع : أخطاء ، أعمال شريرة ، مخالفات، أفعال عدوانية ، مما يعطي حرية كبيرة في التفسير الشخصي "(١).

لقد قاوم الشعب الجزائري الاستعمار بكل الوسائل منذ نزول أول جندي فرنسي على أرض الوطن ، وكانت أولى الثورات ثورة الامير عبد القادر ١٨٣٢-١٨٤٧ وآخرها ثورة ١٩٥٤.(٢) فكل ثورة تندلع يدفع الشعب الثمن غاليا ويكون مصيره المزيد من النزوح والمزيد من الضرائب والقمع السياسي والاقتصادي "فبعد فشل ثورة المقراني عام ١٨٧١ قام الحاكم العام للجزائر الاميرال جيديون بمصادرة جزءا كبيرا من أراضي القبائل التي أيدت الثورة عقوبة لها ، ولقد بلغت مساحة الاراضي المصادرة في جهات الشرق الجزائري فقط ٤٥٣٫٠٠٠ هكتار"(٣). هذه السياسة الاستعمارية ، سياسة التجويع والتشريد ، أدت الى الهجرة القسرية نحو الريف الاكثر فقرا ، ثم اتجهت الى الهجرة الخارجية ، وبالذات نحو فرنسا لتلبي طلب الصناعة الفرنسية على القوى العاملة.

---

(١) عبد اللطيف بن أشنهو ١٩٧٩- تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي ١٨٣٠-١٩٦٢- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، ص ١٣٦.

(٢) من هذه الثورات :
١٨٣٢-١٨٤٧ ثورة الامير عبد القادر .
١٨٥٤ ثورة بو معزة
١٨٦٤ ثورة أولاد سيدي الشيخ.
١٨٧١ ثورة المقراني .
١٨٨٨-١٩٠١ ثورة الشيخ بوعمامة.
١٨٩٤ ثورة بو بغلة.

(٣) محمود احسان الهندي - الحوليات الجزائرية - مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

ب ـ حجم الهجرة الخارجية الى سنة ١٩١٨

بصفة عامة نستطيع أن نقول ان هجرة الجزائريين كانت مقتصرة على التنقل داخل البلاد الى غاية ١٩١٢ وذلك حين برزت بعض العوامل الجديدة التي فتحت باب الهجرة الى الخارج على نطاق واسع ففي سنة ١٩١٢ اصدرت السلطات الفرنسية قرار تطبيق الخدمة العسكرية على الشبان الجزائريين.(١)

وهناك من حاول الهروب من تقديم أية خدمة لجيش الاحتلال ولكن "اصرار فرنسا على تطويع الشباب الجزائري في الجيش الفرنسي دفع بعدد كبير من العائلات الجزائرية الى الهجرة الى خارج الوطن وبصفة خاصة الى تونس والمغرب وسوريا"(٢). وهكذا فقبل الحرب العالمية الاولى كانت الهجرة الى فرنسا تمثل ظاهرة حدية تخص فئة بسيطة " اذ بلغ عدد المهاجرين الى فرنسا سنة ١٩١٢ مابين ٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠ عامل جزائري يتمركزون في مرسيليا والشمال وباريس جاءوا كلهم من بلاد القبائل ومدينة الجزائر(٣).

الا أن تيارات الهجرة الاولية الى فرنسا كانت من منطقة القبائل" حيث كانت تقدر بـ ١٥٠٠ مهاجر في السنة مابين ١٩٠٧ – ١٩١٣ ففي هذه الفترة بلغ عدد الجزائريين في فرنسا ١٠,٠٠٠ عامل في المصانع الفرنسية "(٤).

---

(١) ابو القاسم سعد الله ١٩٦٩ـ الحركة الوطنية الجزائرية ـ دار الاداب . الطبعة الاولى ، بيروت،ص ٤٨٣.

(٢) أريك وولف ١٩٧٧ – الحروب الفلاحية في القرن العشرين-نقله الى العربية اكرم الرافعي، دار الحقيقة، بيروت ، ص ٢١٣ .

(٣) LE NASNE H. 1982 - Le Retour des emigres Algeriens, P. 20.

(٤) BENAMRANE Dj. 1983- L'emigration Algerienne en France (PAsse ,present Devenir), S.N.E.D, Alger , P. 26.

هذه التيارات من الهجرة عرفت تطورا ، وبصفة عامة في كافة مناطق البلاد مع الحرب العالمية الاولى التي أجبرت السلطات المتروبولية أن تدفع بالسكان الجزائريين الى الجيش ، والعمل في المصانع الحربية والمنشآت الاقتصادية الفرنسية .

وفي سنة ١٩١٣ سمحت السلطات الفرنسية للجزائريين بالهجرة الى فرنسا " بالقرار الذي اصدرته الحكومة العامة الجزائرية بتاريخ ٨ حزيران ١٩١٣ "(١) وتأتي بعد ذلك الحرب العالمية الاولى التي شجعت على زيادة حجم الهجرة الى فرنسا لسد حاجة الاقتصاد الفرنسي والحرب اضافة الى الاسباب التالية (٢):

١- عدم التوازن بين النمو الديموغرافي المنخفض وموارد البلاد في فرنسا.
٢- سياسة الكولون الفرنسيين في الجزائر بتشريد الجزائريين من أرضه مما أصبح يفضل الهجرة الخارجية .
٣- البطالة في الجزائر.
٤- الضغوطات السياسية على الشعب الجزائري .

وبفعل الحرب تغير مجرى الامور ، حيث اظهرت اهمية الجزائريين لفرنسا سواء في ميدان الدفاع عن سيادتها أو في اعادة بناء الاقتصاد الفرنسي وتعويضه بالعدد ، للقوى العاملة الضائعة بفعل الحرب ، من عمال المستعمرة الجزائرية وهكذا وجد الاستعمار الفرنسي ارضية لتعويض النقص في القوى العاملة لسهولة تحويل العمال من الجزائر الى فرنسا ليعملوا في المناجم والمصانع الفرنسية .

---

(١) BELLOULA T. 1965- Les Algeriens en France LeuR passe Leur Participation a la lutte de liberation nationale leur perspectives, editions Nationales Algeriennes, P. 7.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٨ .

وتأثر الجزائريون مباشرة بحرب ١٩١٤ - ١٩١٨ بسبب الضغط الذي كان يمارسه عليهم المتروبول السابق من أجل توفير دفعتي من الرجال" حيث تم الحاق الدفعة الاولى منهم مباشرة في الحرب وذلك عن طريق اخذ المجندين الشبان سواء عن طريق التطوع او التجنيد الاجباري"(١).

ويبلغ عدد الجزائريين الذين استخدموا في هذه الحرب " حوالي ١٨٠ ألف جزائري استشهد منهم ٥٦٠٠٠ وجرح أو بتر احد أطرافه ٨٢٠٠٠ جزائري"(٢).

أما الدفعة الثانية فقد استخدمت كقوى عاملة في مصانع الدولة المستعمرة للتعويض عن القوى العاملة الفرنسية التي التحقت بالجبهة " حيث كان عدد العمال الجزائريين خلال الفترة ١٩١٤-١٩١٨ في فرنسا ٨٠٠٠٠ عامل جزائري في المصانع الفرنسية "(٣). وبذلك يكون عدد الجزائريين الذين عبروا البحر الابيض المتوسط خلال فترة الحرب العالمية الاولى ٢٨٠٠٠٠ عامل للمرة الاولى. فللمرة الاولى في تاريخ الجزائر يهاجر مثل هذا العدد الكبير من الجزائريين ويستمر تيار الهجرة منذ ذلك الوقت باتجاه فرنسا .

*

---

(١) فالجزائريين الذين نظموا بالقرار ٣١ جانفي ١٩١٢ الذي طور شروط التطوع ومعدل المكافئات ،والخدمة تكون ٣ سنوات عوضا عن سنتين يحصلون على مبلغ ٢٥٠ ف . ف شهريا ينظر الى :

BENAMRANE Dj. 1983- L'emigration Algerienne en France, P. 28.

(٢) ابو القاسم سعد الله ١٩٦٩ - الحركة الوطنية الجزائرية - مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨ .

(٣) طالب بن ذياب عبد الرحيم ١٩٧٩ - حرب ١٩١٤-١٩١٨ والجزائر في :دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية ، الجزائر، ٤٥٩ - ٤٧٢ .

ج ـ حجم الهجرة الخارجية من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥

تركت الحرب العالمية الاولى فرنسا في وضعية اقتصادية واجتماعية مقلقة ترجمت هذه الوضعية باستيراد القوى العاملة من الدول الاخرى ، لتسيير المصانع الفرنسية . فجذب هذا القطاع عددا كبيرا من الجزائريين الجدول رقم(٣٣) الا أن هذا العدد من المهاجرين عارضه الكولون في الجزائر وذلك لفقدانهم للقوى العاملة التي تعمل في مزارعهم وورشهم فاصدروا " قانونا بتاريخ١٥ سبتمبر١٩٢٤ يقرر فيه الكولون على كل الجزائريين الذين يودون الهجرة الى فرنسا والعمل فيها أن يحصلوا على :

١- بطاقة عمل مصدقة من وزارة العمل .

٢- شهادة طبية من طبيب مختص .

٣- بطاقة شخصية .

الا أن هذه الشروط الغيت سنة ١٩٢٦ بضغط من الرأسماليين الفرنسيين الذين هم في حاجة الى قوة عاملة في المصانع الفرنسية "[١] ورغم التنافس الشديد بين الكولون والرأسماليين الفرنسيين على القوى العاملة نتيجة فعل الحرب وحاجتهما للقوى العاملة ، فان كلا من الطرفين وجد نفسه مضطرا لان يخلي سبيل الكثير من العمال من جراء الازمة الاقتصادية التي أصابت الدول الرأسمالية في العشرينات ، مما ترتب عنه هجرة معاكسة وعودة الكثير من المهاجرين الى الجزائر وللدليل على ذلك نلاحظ في الجدول رقم (٣٢) ان عدد المهاجرين وصل الى ٧١٫٠٢٨ عاملا قبل اصدار قرار وقف الهجرة في ١٥ سبتمبر ١٩٢٤ في حين نجد هذا العدد قد تناقص بشكل ملحوظ حتى وصل عدد المهاجرين سنة ١٩٢٧ الى ٢١٫٤٧٢عاملا.

(١) BENAMRENE Dj. 1983- L'emigration Algerienne en France , P. 31 .

الجدول رقم (٣٢) حجم الهجرة الجزائرية في الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٤٠

السنة	عدد المهاجرين الى فرنسا	عدد المغادرين لفرنسا	الميزان
١٩٢٠	٢١ر٦٨٤	١٧ر٣٨٠	٤ر٣٠٤
١٩٢١	١٧ر٢٥٩	١٧ر٥٣٨	- ٢٧٩
١٩٢٢	٤٤ر٤٦٦	٢٦ر٢٨٩	١٨ر١٧٧
١٩٢٣	٥٨ر٥٨٦	٣٦ر٩٩٠	٢١ر٥٩٦
١٩٢٤	٧١ر٠٢٨	٥٧ر٤٦٧	١٣ر٥٦١
١٩٢٥	٢٤ر٧٥٣	٣٦ر٣٢٨	- ١١ر٥٧٥
١٩٢٦	٤٨ر٦٧٧	٣٥ر١٠٢	١٣ر٥٧٥
١٩٢٧	٢١ر٤٧٢	٣٦ر٠٧٣	- ١٤ر٦٠١
١٩٢٨	٣٩ر٧٢٦	٢٥ر٠٠٨	١٤ر٧١٨
١٩٢٩	٤٢ر٩٤٨	٤٢ر٢٢٧	٧٢١
١٩٣٠	٤٠ر٦٣٠	٤٣ر٨٧٧	- ٣ر٢٤٧
١٩٣١	٢٠ر٨٤٧	٣٢ر٩٥٠	- ١٢ر١٠٣
١٩٣٢	١٤ر٩٥٠	١٤ر٤٨٥	٤٦٥
١٩٣٣	١٦ر٦٨٤	١٥ر٠٨٣	١ر٦٠١
١٩٣٤	١٢ر٠١٣	١٥ر٣٥٤	- ٣ر٣٤١
١٩٣٥	١٣ر٩١٥	١٢ر١٩٥	١ر٧٢٠
١٩٣٦	٢٧ر٢٠٠	١١ر٢٢٢	١٥ر٩٧٨
١٩٣٧	٤٦ر٥٦٢	٢٥ر٦٢٢	٢٠ر٩٤٠
١٩٣٨	٣٤ر٠١٩	٣٦ر٠٦٣	- ٢ر٠٤٤
١٩٣٩	٣٤ر٤١٩	٣٢ر٦٧٤	١ر٧٤٥
* ١٩٤٠	٩٨ر٥١٦		

المصادر: ١ ـ عمار بوحوش ١٩٧٩ ـ العمال الجزائريين في فرنسا ، الجزائر ص ١٣٧

* AMICALE des Algeriens en Europe 1973- Confirence Nationale sur L'emigration- Imprimerie spciale de L'A.A.E. ,Paris. P. 46 .

ومع ظهور بوادر الحرب العالمية الثانية ووجد الغرب وعلى رأسه فرنسا مدى حاجته الى هذه الجموع من الايدي العاملة فراح يستقطب الكثيرين من جديد لسد حاجياته الاقتصادية والعسكرية حتى أننا نجد عدد المهاجرين قد ارتفع في هذه الفترة الى ٩٨٫٥١٦ عاملا سنة ١٩٤٠ وبين هذا المد والجزر نلاحظ أن القوى العاملة الجزائرية قد أصبحت بمثابة مخزن ديموغرافي احتياطي للاقتصاد الفرنسي .

الا أن هذه الهجرة كانت تتصف بالهجرة الموسمية من الريف الى فرنسا مباشرة للبحث عن العمل وكسب المال اللازم والضروري للمعيشة العائلية والعودة الى الجزائر في كل سنة وقصر المدة التي يعيش فيها المهاجر في فرنسا ترجع لعدة أسباب منها " العمل الزراعي في الجزائر كقطف الزيتون ومدة الهجرة اجمالا لا تتجاوز خمس سنوات وذلك لارتباطهم العائلي في الوطن بالزواج لضمانة عودتهم "(١). وخلال الحرب العالمية الثانية كان للجزائريين نصيب المشاركة في دحض النازية والمشاركة في تحرير أوروبا وفرنسا من الاستعمار النازي "فكان عدد الجرحى والموتى من الجزائريين الذين شاركوا في الحرب الى جانب الفرنسيين وشعوب العالم ٨٠٫٠٠٠ موتى و ١٥٠٫٠٠٠ جريح"(٢) .

وتعود حاجة فرنسا للاحتياط من القوى العاملة الجزائرية من جديد لدعم الاقتصاد الفرنسي ويقول في ذلك رئيس جمهورية فرنسا فيشي " بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٤٥ من أجل دعم الاقتصاد الفرنسي يجب تطبيق سياسة جديدة نحو الهجرة من أجل سد مشكلة الاستخدام "(٣).

---

(١) C.R.E.A. 1981- L'emigration Maghribine en Europe ,Exploitation ou cooperation ? S.N.E.D. Alger , P. 454 .

(٢) BENAMRANE Dj. 1983- L'emigration Algerienne en France,P. 38.

(٣) C.R.E.A. 1981- L'emigration Maghribine en Europe , P. 334 .

د- حجم الهجرة الخارجية من ١٩٤٦-١٩٦٢ :

تتسم هذه الفترة بالطلب القوي على القوى العاملة لعدم كفاية القوى العاملة الفرنسية لتلبية الطلب الشديد الذي تميز به الاقتصاد الغربي عامة والفرنسي خاصة ، وخاصة بعد تطبيق مشروع مارشال في أوروبا الغربية حتى استدعي الامر استيراد القوى العاملة من الدول الاخرى لسد حاجة الطلب ووجد أرباب العمل الفرنسيون ضالتهم في القوى العاملة الجزائرية التي تعيش في بوءس وشقاء تفتك بها الامراض والامية والبطالة والجوع ، زيادة عن تدهور الوضع الاقتصادي من انعدام المشاريع الصناعية وزيادة في السكان حيث بدأ الضغط الديموغرافي يظهر بشكل واضح كما لاحظنا في الفصل الاول . كل هذه العوامل مجتمعة دفعت بالجزائريين الى الهجرة بأعداد كبيرة ، وذلك بحثا عن الخبز الذي لا يجدونه في بلدهم حتى أنهم : "جاوءا ليعيشوا ويعيلوا حوالي ٣ ملايين جزائري يعيشون في الجبال "(١). هذا الوضع انما يرجع الى السياسة الاستعمارية الفرنسية التي مارسها المعمرون على الشعب الجزائري من نزع ملكية الفلاحين وحرمانهم من أبسط الوسائل الضرورية للاستمرار في المعيشة ، هذه العوامل كلها كانت سببا دفع بالعمال الى الهجرة لكسب العيش والحرية اللذين يجدهما في فرنسا ولا يجدهما في الجزائر فالاستعمار الفرنسي في الجزائر " لم يكن لا تعاونيا ولا متقبلا للوضع في الجزائر بل كان قاسيا واضطهاديا ويمارس قمع الحريات المدنية والسياسية ، والاضطهاد من خلال قانون الاهالي ، وضرائب ثقيلة (ضرائب قانونية) زيادة عن الضرائب الدينية (الزكاة والعشور) وضريبة السخرة كالحراسة الليلية بدون أجر لدى المعمرين"(٢).

---

(١) A.A.E. 1973- Confirence Nationale sur l'emigration, P. 8

(٢) أبو القاسم سعد الله ١٩٦٩- الحركة الوطنية الجزائرية - ص ٣٦.

أضف الى ذلك فقدانهم لأراضيهم وبقاءهم عمالا وفلاحين ، وسوء توزيع الميزانية التي كان الجزائريون يساهمون فيها بقسط كبير فانهم لايستفيدون من ذلك شيئا .

واندلعت ثورة الاول من نوفمبر ١٩٥٤ وابتدأ الضغط والقمع على السكان الجزائريين ، وانتقلت شرارة هذه الثورة الى فرنسا نفسها مما جعل الاستعمار الفرنسي يحد من الهجرة الجزائرية اليه الجدول رقم (٣٣) يوضح ذلك .

وتفاقمت الثورة منذ ١٩٥٨ وبدأ الاستعمار يحشد السكان في معسكرات على سفوح الجبال بعيدا في المناطق النائية حيث " بلغت مراكز التجميع /٢٣٨٠/ مركزا لحشد السكان الريفيين ، في الاول من كانون الاول ١٩٦١ وقد شمل هذا الترحيل اكثر من مليوني شخص اي ربع سكان الجزائر"[١]. ولقد كانت احوال العيش في هذه القرى صعبة للغاية ، فقد سيج حولهم اسلاك شائكة وحرموا من العمل سواء في الزراعة او الرعي ، فهاجر حوالي ٥٠٠,٠٠٠ شخص الى تونس والمغرب هربا من هذه السياسة الممارسة عليهم وهي سياسة التجويع ليعدوا بعد الاستقلال الى وضع اكثر تفاقما .

الا أن المرحلة التي ابتدأت تأخذ ابعادا اكثر قوة هي مرحلة مابعد سنة ١٩٦٠ اي بداية الاتصالات بين الحكومة الموءقتة الجزائرية والسلطات الفرنسية للتفاوض حول الاستقلال " ليصل حجم المهاجرين الجزائريين الى فرنسا سنة ١٩٦٢ الى ٥٠٠,٠٠٠ مهاجر"[٢]. وبذلك تأخذ الهجرة الخارجية أبعادها بعد الاستقلال ، وترتبط بشكل كبير بسياسة الدولتين وعلاقتهما الاقتصادية والسياسية .

---

(١) الحافظ ستهم ١٩٨١ – التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال ترجمة مروان القنواتي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص ٣ .

(٢) Le NASNE H. 1982- Le retour des emigres Algeriens, P. 22 .

جدول رقم (٣٣) حجم الهجرة الجزائرية في الفترة ١٩٤٦ – ١٩٦٢

السنة	عدد المهاجرين الى فرنسا	عددالمغادرين لفرنسا	الميزان
١٩٤٦	٣٥ر٠٠٠	–	–
١٩٤٧	٦٦ر٠٠٠	٢٣ر٠٠٠	٤٣ر٠٠٠
١٩٤٨	٨١ر٠٠٠	٥٤ر٠٠٠	٢٧ر٠٠٠
١٩٤٩	٨٣ر٠٠٠	٧٦ر٠٠٠	٧ر٠٠٠
المجموع	٢٦٥ر٠٠٠	–	–
١٩٥٠	٨٩ر٠٠٠	٦٥ر٠٠٠	٢٤ر٠٠٠
١٩٥١	١٤٣ر٠٠٠	٨٨ر٠٠٠	٥٥ر٠٠٠
١٩٥٢	١٤٩ر٠٠٠	١٣٤ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠
١٩٥٣	١٣٤ر٠٠٠	١٢٣ر٠٠٠	١٢ر٠٠٠
١٩٥٤	١٥٩ر٠٠٠	١٣٤	٢٥ر٠٠٠
١٩٥٥	١٩٤ر٠٠٠	١٧٠ر٠٠٠	٢٤ر٠٠٠
١٩٥٦	٧٩ر٠٠٠	٧٨ر٠٠٠	١ر٠٠٠
١٩٥٧	٦٩ر٠٠٠	٥٥ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠
١٩٥٨	٤٢ر٠٠٠	٥٦ر٠٠٠	١٤ر٠٠٠–
١٩٥٩	٦٤ر٠٠٠	٤٨ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠
١٩٦٠	٧٢ر٠٠٠	٥٤ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠
١٩٦١	١٠٣ر٠٠٠	٧٠ر٠٠٠	٣٣ر٠٠٠
١٩٦٢*	٥٠٠ر٠٠٠	–	–

المصادر :

BENAMRANE Dj. 1983- L'emigration Algerienne en France , P.40.

Le Masne H. 1982- Le Retour des emigres Algeriens, P. 22 .*

II- العوامل الموءثرة في الهجرة الخارجية

آ- نزع الملكية

لعل من أهم الاسباب الاولى للهجرة نزع ملكية الفلاحين لاراضيهم مما أجبرهم على هجرتها والبحث في مكان آخر عن مصدر رزقهم، فنحن هنا أمام "ظهور الملكية الاستعمارية عبر نزع ملكية القبائل والدولة والاوقاف، واعمال المصادرة والربا والرهن والسلب وتجميع السكان "(١).

وهكذا تم الاستيلاء على الارض وتوزيعها على الفرنسيين وغير الفرنسيين القادمين الى الجزائر، مجانا دون أي مقابل،فقط من أجل التشجيع على الاستقرار وتشكيل استعمار استيطاني . فقد بلغ مجموع مانزع من اراضي المواطنينوتوزيعها مجانا على المعمرين الفرنسيين وغيرهم، الاحصاء التالي والمار عبر مراحل نوجزها فيما يأتي(٢):

من ١٨٤٠ – ١٨٦٠ استولت على ٣٦٥ر٠٠٠ هكتار

١٨٦٠ – ١٨٨٠ استولت على ٥١٧ر٠٠٠ هكتار

١٨٨٠ – ١٩٠٠ استولت على ٢٤٣ر٠٠٠ هكتار

١٩٠٠ – ١٩٢٠ استولت على ٢٠٠ر٠٠٠ هكتار

وبعد ذلك تابعت حركة الاستيطان زحفها وتوسعها حتى وصلت الى الاستيلاء على الجزء الأكبر من الاراضي الزراعية الواقعة بين التل والبحر أي جميع السهول الساحلية. و " نتيجة لاحكام القوانين العقارية والضغوط المباشرة او غير المباشرة على اثر الازمات الاقتصادية التي كانت تلزم العائلات الجزائرية لبيع اراضيها. وبهذه الصورة اقتطعت على حساب الفلاحين الجزائريين مساحة ٢ر٥٠٠ر٠٠٠ هكتار من اجود الاراضي التي امتلكها المعمرون"(٣).

---

(١) بن حسين،م .ل،١٩٧٩.– نظرات حول الشروط الاقتصادية لنشوء الطبقة العاملة في الجزائر تراكم بدائي او تراكم رأس المال في اطار السيطرة الاستعمارية في: دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية ،الجزائر،٥٩–٧٧.

(٢) رئاسة مجلس الوزراء ١٩٧١– الثورة الزراعية – الجزائر ،ص ١٤.

(٣) المرجع نفسه،ص ١٥ .

فمصادرة الأراضي من قبل الاستعمار وخاصة الأراضي الجيدة التي تقع في السهول المتاخمة للقرى الجبلية " زاد من ضيق المعيشة عند الفلاحين، هؤلاء الفقراء هم الذين كانوا اول المهاجرين نتيجة نزع الاراضي من الفلاحين، وكذا الزيادة السكانية التي بلغت ٤٣٪ من سنة ١٨٨١ - ١٩٠١ فالضغط الديموقرافي بدأ فعله منذ القرن العشرين "(١). ان الضغط الديموغرافي والفقر أديا الى الهجرة الداخلية الى المدن لتلبية طلبات الفرنسيين (المعمرين) للقوى العاملة في المزارع ومن ثم الهجرة الى فرنسالتطوير الصناعة الفرنسية في فرنسا . فالفلاح الجزائري أصبح يتجه اما الى العمل في الزراعة عندالفرنسيين او يهرب الى المدينة وبذلك يصبح مهاجرا .

*

---

(١) C.R.E.A. 1981- L'emigration Maghribine en Europe , P. 286 .

ب ـ حاجة الاقتصاد الفرنسي للمهاجرين

يعد العامل الاقتصادي من العوامل الاساسية المؤثرة في الهجرة "فالهجرة احدى الضروريات لتراكم رأس المال للدول الرأسمالية فهي تقدم مجالا واسعا (enormes) وتستطيع جذب القوى العاملة المهاجرة لاستخدامها في المناجم والبناء والاعمال العامة "(١) ومع التوسع الصناعي وتطوير الصناعة لكي تتماشى مع التقدم السريع الذي بلغته دول أوربا الغربية ، نتج نقص في القوى العاملة التي تسد حاجيات المصانع الفرنسية ، ومن هنا اتجهت انظار رجال الاعمال الفرنسيين الى الاستعانة بالعمال المهاجرين خاصة في الوظائف التي لاتحتاج الى مهارة فنية عالية .

فعند اندلاع الحرب العالمية الاولى اقتضت الضرورة على فرنسا أن تجند كل عامل جزائري أو أي عامل آخر في مستعمراتها وذلك للقيام بعمل الفرنسيين الذين تجندوا للدفاع عن بلادهم واصبحت " السلطات الفرنسية تفرض الهجرة على العمال وتقوم بالبحث عنهم في الاماكن النائية بالجزائر حتى يتسنى لها أن تحصل على اكبر عدد ممكن من العمال واجبارهم على التوجه الى فرنسا والعمل في مصانع وزارة الدفاع الفرنسية "(٢). فالحاجة الاقتصادية للقوى العاملة الاجنبية ماسة فيما بعد الحرب العالمية الاولى وذلك لعدم كفاية القوى العاملة المحلية لاعادة بناء الاقتصاد الفرنسي وقد جندت السلطات الفرنسية الالاف من الجزائريين الذين كان معظمهم في حالة اقتصادية سيئة من جرّاء استغلال اراضي بلادهم وثرواتها وهكذا " بعد الحرب العالمية الاولى جلبت فرنسا اليها ١٢٠,٠٠٠ عامل او جندي جزائري الى الاراضي الفرنسية "(٣) ووصول هذا العدد الكبير من القوى العاملة الجزائرية الى فرنسا أثار حفيظة المعمرين الفرنسيين في الجزائر مما شكل ضغطا على السلطات الفرنسية بوقف الهجرة الجزائرية الى فرنسا ، فوافق" وزير

---

(١) BENSSAD M.E. 1979- Economie du Developpement en Algerie, P. 260.

(٢) عمار بوحوش ١٩٧٩ ـ العمال الجزائريون في فرنسا ،ص ١٣٥.

(٣) C.R.E.A. 1981- L'emigration Maghribine en Europe , P. 287 .

الداخلية شوتان على هذه الرغبة بقرار أصدره في ٨ ماي ١٩٢٤"[1] وبرغم ضغوطات الكولون استمر تيار الهجرة الى فرنسا نتيجة الطلب القوي على القوى العاملة ، وكذلك ضغوطات ارباب العمل في فرنسا وبلغ عدد العمال الجزائريين " الذين هاجروا الى فرنسا سنة ١٩٢٤ : ١٠٠٫٠٠٠ عامل جزائري هذا العدد هام جدا ليس فقط بالعدد ولكن ايضا هي هجرة مشكلة من شبان صغار السن حرم منهم الكولون في الجزائر للعمل عندهم ومن عائلاتهم"[2] وبعد سنة ١٩٢٩ جاء الكساد الاقتصادي الذي تأثرت به كل الدول الرأسمالية وكان له الاثر الكبير على مستقبل العمال الجزائريين الذين هاجروا الى فرنسا، ونتج عن تدهور الوضعية الاقتصادية بفرنسا تسريح عدد كبير من العمال الجزائريين والاستغناء عن خدماتهم، وخاصة تلك الفئة التي كانت غير موءهلة مهنيا وفنيا. وبذلك اضطر العديد من العمال للعودة الى وطنهم، وانخفض حجم العمال الجزائريين المهاجرين نتيجة هذا الكساد " ليصل عدد العائدين الى الوطن ٢٥٫٠٠٨ عامل سنة ١٩٢٨ الى ٤٢٫٢٨٧ عاملا في سنة ١٩٢٩ واستمرتناقص حجم الجزائريين في فرنسا حتى سنة ١٩٣٥"[3]. ومع بداية الحرب العالمية الثانية بدأ الطلب على القوى العاملة من جديد لسد الحاجة الاقتصادية في البناء والمصانع الحربية اذ بلغ " عدد الجزائرين في فرنسا ٢٠٠٫٠٠٠ مهاجر مع المهاجرين السابقين في السنوات ١٩٣٦، ١٩٣٧ متبوعة بتيارات هجرة في السنوات ١٩٤٠ ــ ١٩٤٥"[4].

---

(١) أبو القاسم سعد الله ١٩٦٩ـ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر، ص ٣٤٣.

(٢) RENE Gallisot 1978- Mouvement Ourvrier , communisme et Natioanlismes dans le monde arabe ,Cahier du mouvement social , Paris . 140 .

(٣) HENRILE masne 1982- Le Retour des emigres Algeriens, P. 21 .

(٤) BENAMRANE Dj. 1983 - L'emigration Algerienne en France , P. 33.

وتمت هجرة منظمة للقوى العاملة الجزائرية نحو فرنسا في نهاية الحرب العالمية الثانية لاعادة بناء ماتحطم خلال الحرب من جديد . فالحاجة ماسة للقوى العاملة الاجنبية للتعويض عن القوى العاملة التي فقدتها فرنسا في الحرب العالمية الثانية .

*

جـ- الهجرة لأسباب اقتصادية وسياسية من سنة ١٩٤٦ الى الاستقلال

كونت الحرب العالمية الثانية مناسبة كبيرة وجديدة لفتح باب العمل أمام الجزائريين الذين شاركوا الى جانب الفرنسيين في الحرب ضد النازية اذ مع تطبيق مشروع مارشال أصبح الطلب على القوى العاملة متزايدا نتيجة الاستثمارات الاقتصادية الكبيرة وعدم كفاية القوى العاملة الفرنسية لتلبية طلب فرنسا .

" اذ قررت الحكومة الفرنسية فور انتهاء الحرب وضع سياسة للهجرة لاسباب اقتصادية وديموغرافية فاقيم المكتب الوطني للهجرة O . N . I في سنة ١٩٤٥ من أجل تنظيم الدخول الى فرنسا وضبطه ومنح حق تجنيد المهاجرين"(١).

واتجهت الهجرة لتأخذ طابعا سياسيا وذلك للموقف البطولي الذي وقفه الجزائريون مع فرنسا لتحريرها من الاحتلال النازي الالماني فجاء ميثاق الجزائر لسنة ١٩٤٧ " تنص المادة الثانية من الميثاق على المساواة التامة بين جميع المواطنين الفرنسيين والغاء جميع القرارات والقوانين الاستثنائية التي تطبق في العمالات - المحافظات الجزائرية باية طريقة عنصرية "(٢).

وأصبح الجزائريون احرارا في دخول فرنسا طوال بقاء الجزائر مستعمرة فرنسية "(٣). وكان لهذا القانون الهدف الاقتصادي حيث يتمثل في تسهيل الهجرة الى فرنسا حتى يستفيد الاقتصاد الفرنسي من القوى العاملة الجزائرية في مرحلة البناء وتشييد مادمر خلال الحرب .

---

(١) ستيفن كاسلر لاكوساك جودو ١٩٧٩- العمال المهاجرون والبنية الطبقية في اوربا الغربية ،ترجمة محمود فلاحة ،منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي دمشق ، الجزء الاول ،ص ٥٥ .

(٢) عمار بوحوش ١٩٧٩ - العمال الجزائريون في فرنسا،الجزائر ،ص ١٤٠.

(٣) ستيفن كاسلر -لاكوساك جودو ١٩٧٩- العمال المهاجرون والبنية الطبقية في اوربا الغربية ، دمشق ، ج١، ص ٥٨ .

ونتج من هذه السياسة لفتح باب الهجرة التحاق عدد كبير من الجزائريين بفرنسا بحيث بلغ عدد الذين هاجروا الى فرنسا في السنوات اللاحقة لهذا القرار(١)

١٩٤٧ هاجر الى فرنسا ٢٠,٠٠٠ عامل عن طريق الجو فقط .

١٩٤٨ هاجر الى فرنسا ٨٠,٠٠٠ عامل .

١٩٤٩ هاجر الى فرنسا ٨٣,٠٠٠ عامل .

وبدأت الهجرة تأخذ مداها الكبير نحو فرنسا منذ هذا التاريخ فالقوى العاملة الجزائرية تلبي حاجة ارباب العمل الفرنسيين في فرنسا وهم مستعدون للعمل في اسوأ الظروف والقيام بالاعمال التي يرفضها الفرنسيون ، كالاعمال الشاقة في المناجم والحديد والصلب ، وتنظيف الشوارع ، وبحكم أن الجزائريين احرار في دخول فرنسا فقد " حدثت هجرة جزائرية كبرى مابين سنتي ١٩٤٦ - ١٩٥٨ وبلغت ذروتها في سنة ١٩٥١"(٢) حيث بلغ عدد الجزائريين المهاجرين الى فرنسا في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٥ : ٢٠٠,٠٠٠ مهاجر ، وعرفت الهجرة نقصا ملحوظا منذ هذه الفترة قبل أن تعرف ابعادا جديدة من بداية سنة ١٩٦١ ليصل عددالمهاجرين الى ١٠٠,٠٠٠ عامل مهاجر في تلك السنة فقط كما هو مبين في الجدول رقم (٣٤):

الجدول رقم (٣٤)

السنة	عددالعمال المهاجرين
١٩٥٠	٩٠,٠٠٠
١٩٥٢	١٥٠,٠٠٠
١٩٥٥	٢٠٠,٠٠٠
١٩٥٦	٧٩,٠٠٠
١٩٥٧	٦٩,٠٠٠
١٩٥٨	٤٢,٠٠٠
١٩٦١	١٠٠,٠٠٠

المصدر:
BENAMRANE Dj. 1983- L'emigration Algerienne en France, Alger, P. 39.

(١) BELLOULA TAYEB 1965- Les Algeriens en France , P. 41 .
(٢) ستيفن كاسلر، جودولاكوساك ١٩٧٩- العمال المهاجرون والبنية الطبقية في اوربا الغربية- دمشق ،ج ١ ،ص ٥٨ .

وفي سنة ١٩٦٢ نالت الجزائر استقلالها وارتبطت الهجرة بالاتفاقيات بين الجزائر وفرنسا لتصدير القوى العاملة الجزائرية الى فرنسا حسب اتفاقيات ايفيان التي " نصت على حق الانتقال الحر بين فرنسا والجزائر "(١) والاتفاقيات اللاحقة بعد ذلك ، وابتدأت الهجرة تأخذ منحى آخر حتى اصبحت تستعمل ورقة ضغط على الجزائريين وتهديدهم . فالمشكلة هي اذا سياسية والاقتصادية ، فدور القوى العاملة الجزائرية المهاجرة في الاقتصاد الفرنسي هام كما يقول احد الاقتصاديين الفرنسيين في ذلك " دون المهاجرين يمكن لفرنسا أن تكون قد توقفت عن قوتها الاقتصادية "(٢). فالجزائريون لم يهاجروا الى فرنسا حسب الرأي الذي يقول بانهم يأكلون خبز الفرنسيين فالاعمال الصعبة والخطيرة التي يرفضها المواطنون الفرنسيون يعمل فيها العمال الجزائريون مثل البناء والصناعات الميكانيكية .... الخ.

* * *

---

(١) ستيفن كاسلر، جودولاكوساك ١٩٧٩- العمال المهاجرون والبنية الطبقية في اوربا الغربية -دمشق ج ١ ،ص ٥٨ .

(٢) Amicale des Algeriens en France 1973- Conference Nationale sur L'emigration , Alger , P. 67 .

د- الفقر والبطالة في الجزائر بعد الاستقلال

ان سياسة الطرد والتهجير التي طبقها الاستعمار الاستيطاني الفرنسي على الجزائريين جعلتهم يعيشون في فقر مدقع وخاصة في المناطق النائية التي لاتنتج شيئا فهم في بطالة كاملة فالفلاحون محطمون ومقتلعو الجذور" اذ بين ١٩٥٤ - ١٩٦٠ انتقل مليونان منهم الى معسكرات التجميع و ٣٠٠ر٠٠٠ الى معسكرات اللاجئين في تونس ومراكش وغادر ٧٣١ر٠٠٠ شخص الارياف الى المدن وتضاعف تقريبا عدد المهاجرين الى فرنسا "(١).

لم يعد يدعم البنى الريفية نشاط فلاحي قوي يستطيع وقف الهجرة الى فرنسا لأن الاقتصاد الجزائري كان يلبي حاجة المعمرين أضف الى ذلك التخريب الذي قامت به المنظمة السرية O.A.S. والمعمرون على أدوات الانتاج، وكذلك مغادرة مليونين من معسكرات التجميع التي اقامتها فرنسا لاماكنهم، ودخول اللاجئين الجزائريين من تونس والمغرب مما أوجد ارتفاعا في نسبة البطالة ووضعية لاتستطيع السلطة الجزائرية ان تواجهها وتضع لها الحلول، وتحمل مسألة الهجرة من البداية، مما أدى بالجزائريين بعد الاستقلال الى الهجرة الى المدينة للبحث عن العمل، أضف الى ذلك عودة المهاجرين من فرنسا والمغرب وتونس إلى الوطن (كما رأينا في الفصل الثاني) مما شكل ضغطا قويا على الوضع الاقتصادي المتردي في الفترة بعد الاستقلال، حيث انعدمت الصناعة والخدمات وتفشت البطالة في أوساط الشعب الذي خرج من حرب ضروس ففي سنة ١٩٦٢ كان الوضع الاجتماعي الاقتصادي مأساويا فهناك " ٧٠ ٪ من الجزائريين العاطلين عن العمل ومن سخرية القدر ان الجزائريين بعد أن طردوا الاوربيين راحوا يهاجرون بالآلاف الى فرنسا سعيا وراء العمل "(٢).

" فالبطالة تشكل احد الحوافز الهامة للهجرة والحكومة تشجع الهجرة

---

(١) محمد، حربي١٩٨٣- جبهة التحرير الاسطورة والواقع الجزائري ١٩٥٤-١٩٦٢- ترجمة عميل قيصر داغر، دار الكلمة والنشر، بيروت، ص ٢٠٨ .

(٢) المرجع نفسه ص ٣٠٨ .

أيضا لأنها تأمل في ان تساعد هذه الهجرة على تخفيض حدة مشكلات البطالة التي تعاني منها "(١).

ونتيجة لهذا الوضع الاقتصادي الاجتماعي في السنوات الاولى للاستقلال تزايد عدد المهاجرين الجزائريين " ففي سنة ١٩٦٢ أي السنة التي أخذت الجزائر استقلالها كان عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا ٣٥٠،٠٠٠ جزائري منهم ٢٠٠،٠٠٠ عامل "(٢). فعوامل الضغط في هذه الفترة كانت كبيرة مما أدى بالسلطة الجزائرية الى قبول الهجرة الخارجية كحل لهذه الضغوطات ، وكذلك كحل للأزمة الاقتصادية ، ففي فترة الاستقلال كانت سوق العمل في فرنسا توفر مناصب عمل جيدة للقوى العاملة العاطلة عن العمل في الجزائر ونستطيع أن نقول أنه غداة الاستقلال لاحت مشكلات عديدة من نقص الاستخدام الى البطالة ، التي تواجه السلطة اكثر من أي شيء آخر " ووجدت الحل في السوق الفرنسية كحل لمسألة البطالة بالهجرة الخارجية الى فرنسا التي فتحت مجالا لاستقبال العمال وتكوينهم اداريا ومهنيا في اطار التعاون بين البلدين "(٣).

اضف الى ذلك عوامل اخذت بها السلطة الجزائرية في تفضيل الهجرة هي(٤):

١- عامل زيادة السكان وخاصة في الريف .
٢- عامل العملة الصعبة وهو العامل المفضل من أجل ميزان المدفوعات .
٣- عامل تدريب القوى العاملة وتكوينهم من أجل تنمية الوطن في المستقبل.

وكما أسلفنا في الفصل الثاني المتعلق بالبطالة . فالبطالة كانت تفعل فعلها للدفع بالعمال الجزائريين بالهجرة الى حيث قوة الطلب على القوى

---

(١) ستيفن كاسلر،جودو لاكوساك ١٩٧٩- العمال المهاجرون والبنية الطبقية في اوربا الغربية ـ الجزء الثاني ،دمشق ،ص ٢٨٥ .
(٢) C.R.E.A. 1981- L'emigration Maghribine en Europe ,Alger, P. 288.
(٣) المرجع نفسه،ص ٩٦ .
(٤) المرجع نفسه،ص ٤٥١.

العاملة الجزائرية شديدة في فرنسا الى تاريخ وقف الهجرة سنة ١٩٧٣ وساعد

على ذلك الاتفاقات التي عقدت بين الجزائر وفرنسا منذ مطلع الاستقلال .

* * *

هـ - عامل الالتحاق برب الاسرة والدراسة

الهجرة الجزائرية كانت في الاساس هجرة ذكور الا أنه تعود " أول هجرة أسرية الى فرنسا الى سنة ١٩٢٧ ، وفي سنة ١٩٥٣ اصبحت على كل حال الهجرة الاسرية الجزائرية الى فرنسا حقيقة "(١) حيث " اجري أول احصاء للأسر الجزائرية في فرنسا من قبل وزارة الصحة الفرنسية والسكان في الاول من مارس ١٩٥٢ ولم تكن حتى ذلك الوقت اي احصاءات رسمية موجودة عن قدوم النساء والاطفال الجزائريين الى فرنسا "(٢). ومنذ هذه الفترة ابتدأت هجرة النساء بشكل ملحوظ نحو فرنسا ، فقسم كبير من المهاجرين لم يهاجروا بصفتهم الفردية بل الظروف العائلية هي التي جعلتهم في المهجر ، كالالتحاق بالاسرة والدراسة فحسب " احصاءات ١٩٥٤ هناك ٦٠٠٠ر٦ عائلة و ٠٠٠ر٦٦ طفل تقل اعمارهم عن ١٦ سنة "(٣) وتستمر هذه الهجرة الاسرية في الارتفاع بفعل الحرب التحريرية ليصل " سنة ١٩٦٢ الى ٠٠٠ر١٨ اسرة و ٠٠٠ر٤٥ طفل تقل اعمارهم عن ١٦ سنة وفي سنة ١٩٦٨ في أوقات التوقيع على اتفاقات ديسمبر كان هناك ٠٠٠ر١٦٠ طفل تقل اعمارهم عن ١٦ سنة و ٠٠٠ر٩٠ شاب اعمارهم بين ١٦ - ٢٥ سنة و ٠٠٠ر٦٠ عائلة وعددالمهاجرين يصل الى ٠٠٠ر٥٨٠ مهاجر جزائري في فرنسا "(٤). فعدة عمال مهاجرين الحقو عائلاتهم بالمهجر ، فحسب " احصاءات المكتب القومي للهجرة ان ٨١٠ر٩٦ من النسوة والاطفال دخلوا فرنسا بين الفترة ١٩٦٦ - ١٩٦٨ في حين لم يغادرها في الدور ذاته الا ٢٧٠ر٧٣ امرأة وطفلا الى الجزائر اي بزيادة بين الدخول والخروج بلغت٥٤٠ر١٩ امرأة وطفلا "(٥) الا انه حسب هذه الاحصاءات يظهر عدد الزائرات لفرنسا لروءية ازواجهن والعودة بعد هذه الزيادة فحسب " احصاءات

---

(١) احسن زهراوي (ب ،ت) - العمال الجزائريون في فرنسا ، دراسة اجتماعية- ترجمة ابراهيم البكري ، دار البعث للترجمة والطبع والنشر ،دمشق ،ص ١٦-١٧.

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٩

(٣) A.A.E. 1981- 10eme Assemblee Generale- 30/31 Mai, Alger , P. 78

(٤) المرجع نفسه ، ص ٧٩

(٥) احسن زهراوي (ب ،ت) - العمال الجزائريون في فرنسا- دمشق ،ص ٤٤ .

١٩٧٢ كان هناك ٦٧٫٠٠٠ عائلة جزائرية يعيشون في فرنسا منهم ٥٣٫٠٠٠ عائلة مع أولادهم "[١] فعامل الالتحاق برب الأسرة او الدراسة تعتبر من العوامل الفعالة بعد عامل البحث عن العمل في فرنسا والجدول رقم (٣٥) يوضح لنا ذلك اكثر ، سبب الهجرة الجزائرية سنة ١٩٦٨ .

الجدول (٣٥) سبب هجرة الجزائريين الى فرنسا سنة / ١٩٦٨ /

للدراسة	للعمل	للعلاج	للزواج	آخرين
٤٫٢ ٪	٦٩٫٢٪	١٫٥٪	٦٫٥٪	١٨٫٥ ٪

المصدر :

BENSSAD M.E. 1979- Economie du developpement de L'Algerie, P. 261.

فالصفة العائلية للمهاجرين هي المستمرة والتي تزيد من حجم الهجرة بعد قرار وقف الهجرة سنة ١٩٧٣ من طرف السلطات الجزائرية ليصبح حجم الاسرة الجزائرية كبيرا في المهجر بسبب التزاوج بين المهاجرين ففي " سنة ١٩٨٠ كان هناك ١١٥٫٠٠٠ عائلة في فرنسا مع اكثر من ٣٠٠٫٠٠٠ طفل دون ١٦ سنة من العمر و ١٨٠٫٠٠٠ شاب وشابة اعمارهم تتراوح بين ١٦ – ٢٥ سنة ولدوا أو ترعرعوا أو درسوا في فرنسا "[٢]. وهو ماسيشكل خطورة على الهجرة الجزائرية في المستقبل ، من حيث كبر حجم المهاجرين الجزائريين في فرنسا ، وما يتعلق بها من مشكلات كالجنسية والثقافة والسلوك الاجتماعي .

*

A.A.E. 1973- Confirence Nationale sur L'emigration, Alger, P. 48. (١)

A.A.E. 1981- 10eme Assemblee Generale, Alger, P. 79. (٢)

و- الهجرة في الاتفاقات بين الجزائر وفرنسا

قبل أن تنال الجزائر استقلالها رأت فرنسا ان قوتها الاقتصادية متوقفة على الجزائر وقوتها العاملة البشرية ، هذه القوة التي تعتبر الجيش الاحتياطي بالنسبة لاقتصاد فرنسا ، وبذلك طرحت في اتفاقيات ايفيان ١٩ مارس ١٩٦٢ :(١)

١- حرية الحركة بين الجزائر وفرنسا للشعبين .

٢- تضمن الجزائر مصالح فرنسا وحقوق الفرنسيين عقليا وفيزيائيا .

٣- تضمن فرنسا مصالح فرنسا وحقوق الجزائريين في فرنسا وتساعد الجزائر تقنيا وثقافيا وماليا .

وجاءت هذه الاتفاقية في حين كان الشعب يعيش في ازمة اقتصادية وسياسية اذ انتشرت البطالة في كامل التراب الوطني مما أجبرهم على الهجرة الى فرنسا لانه لم يكن امامهم الا الهجرة الى فرنسا كحل نهائي لوضعهم الاقتصادي المتردي أمام التسهيلات الممنوحة لهم من قبل السلطات الفرنسية و الجزائرية للهجرة فتزايد عدد المهاجرين نتيجة لهذه العوامل الى درجة ان عدد المهاجرين وصل الى ربع مليون مهاجر ، وعندما استمر المهاجرون يتوافدون على فرنسا بنسب عالية قررت الحكومة الفرنسية سنة ١٩٦٤ اغلاق باب الهجرة في وجوه الجزائريين وزعمت انها اتخذت هذا القرار لاسباب عديدة منها :(٢)

١- ان عددا كبيرا من المهاجرين الجزائريين الموجودين في فرنسا لم يعثروا على أي عمل .

٢- ان المهاجرين الجدد مصابون بامراض والمستشفيات الفرنسية لم تتسع لهم .

٣- ان اغلبية العمال الجدد غير أكفاء للعمل وتنقصهم الخبرة والمهارة الفنية .

---

(١) BENAMRANE Dj. 1983- L'emigration Algerienne en France,P. 52 .

(٢) عمار بوجوش – العمال الجزائريون في فرنسا ـ ص ١٤٤ .

ونتيجة لهذه الضغوطات الفرنسية على الجزائر عن طريق وقف الهجرة لاسباب واهية توصلت السلطات الفرنسية والجزائرية الى عقد اتفاق في شهر افريل ونظمت فيها الهجرة الجزائرية الى فرنسا ، " فاتفاق ٢٤ افريل ١٩٦٤ ينص على المراقبة الصحية والاوراق الثبوتية من طرف السلطات الجزائرية على العمال الجزائريين عند المغادرة وتصريح من المكتب الجزائري للقوى العاملة - O.N.A.M.O. المنتشر في كافة انحاء الجزائر وتحديد عدد المهاجرين الجزائريين سنويا بـ١٢٠٠٠ عامل سنويا يهاجرون الى فرنسا "(١) الا أنه نلاحظ من جهة اخرى " ان الجانب الجزائري لم يدرس بشكل جدي الاتفاق الفرنسي الجزائري من حيث السكن والصحة وظروف العمل والعنصرية "(٢) ومنذ هذا الاتفاق أصبحت حركة الهجرة في تزايد مستمر وارتبطت بالاتفاقات المعقودة بين السلطتين الفرنسية والجزائرية بحيث تتم حسب حاجة الاقتصاد الفرنسي للقوى العاملة ويعبر عن ذلك في " اتفاق ٢٩ ديسمبر ١٩٦٨ لتزيد الجزائر من عدد المهاجرين المسموح به في الاتفاق السابق الى ٣٥٠٠٠ عامل سنويا لمدة خمس سنوات "(٣) فزيادة عدد المهاجرين الجزائريين الى فرنسا ليس لحل مشكلة الجزائريين الذين يعانون من البطالة ، ولا لخدمة الجزائر بل لأن الاهداف البعيدة اعمق من ذلك فهذه الزيادة ستشكل ضغطا سياسيا قويا من طرف فرنسا على الجزائر للتخفيف من قراراتها الاقتصادية السياسية فبعد القرار التاريخي الذي اتخذته الجزائر لتأميم البترول بتاريخ ٢٤ فيفري ١٩٧١ ابتدأت فرنسا تمارس ضغطها عن طريق القوى العاملة الجزائرية المهاجرة بالملاحقة البوليسية والطرد والاعمال العنصرية ، وجاء " اتفاق ديسمبر ١٩٧١ ليحد من حجم الهجرة الجزائرية الى فرنسا من ٣٥٠٠٠ عامل الى ٢٥٠٠٠ عامل في السنة "(٤).

---

(١) BELLOULA T. 1965- Les Algeriens en France , P. 212 .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢١٢.

(٣) Le Masne H. 1982- Le retour des emigres Algeriens, P. 24 .

(٤) C.R.E.A. 1981- L'emigration Maghribine en Europe , P. 296 .

الا أن الاعتداءات على الجالية الجزائرية في فرنسا استمرت بعد ذلك بشكل قوي ونتيجة لهذه الاعتداءات أوقفت الجزائر الهجرة نهائيا سنة ١٩٧٣وقد اتخذت مواقف للدفاع عنها منها :(١)

١- وقف الهجرة النهائية في شكلها المعتاد .

٢- الدفاع الكامل عن حقوق عمالنا المهاجرون في فرنسا .

٣- دعم المهاجرين لمجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر بوضع برنامج لتهيئة اعادة المهاجرين .

٤- تعميق وتنمية الهيكاكل الخاصة بذلك .

وفي سنة ١٩٧٤ وهي بداية الازمة الاقتصادية في اوربا الغربية، وانتشار البطالة في فرنسا قررت السلطات الفرنسية وقف الهجرة اليها ، وشرعت في طرح الحلول لعودة المهاجرين لاوطانهم ، وبصفةخاصة بدأ الضغط على القوى العاملة الجزائرية لاجبارها على العودة الى الوطن ، والضغط من خلال ذلك على السياسة الاقتصادية الجزائرية . فاتفاق ١٨ سبتمبر ١٩٨٠ المعقود بين الجزائر وفرنسا نص على أن :(٢)

١- على شبابنا ان يختار بكل حرية وخارج كل الضغوطات جنسيته .

٢- بطاقة الاقامة للمهاجرين الجزائريين المقيمين قبل ١ جويليه ١٩٦٢تكون مجددة تلقائيا لمدة عشر سنوات ، وعددهم يبلغ ٢٨٥ر٠٠٠ جزائري .

٣- الحكومة الفرنسية تمدد تلقائيا لمدة ٣ سنوات و٣ أشهر للجزائريين الموجودين في فرنسا منذ بداية ١ جويلية ١٩٦٢ وبطاقات الاقامة التي مدتها ٥ سنوات و ١٠ سنوات تمدد بشكل اتوماتيكي حسب اتفاق ٢٨ ديسمبر ١٩٦٨ .

٤- برنامج مساعدة مشاريع صناعية صغيرة أو ورش تقليدية من قبل العمال العاملين الجزائريين العائدين ، والخزينة الجزائرية تضمن التعويض

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٩٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٣٦ .

للديون المدفوعة من قبل فرنسا ، وتوفير الادوات الضرورية من قبل فرنسا لخلق المشاريع .

ولتشجيع هذا الاتفاق وتنفيذه " تتحمل فرنسا التكوين للعمال وايجاد مشاريع صغيرة في الجزائر لاستيعاب العائدين في الشروط السابقة "(١).

فالعملية هي فتح مشاريع صغيرة في الجزائرة لتحل فرنسا ازمتها الاقتصادية على حساب الاقتصاد الجزائري والضغط عليه ليكون سوقا استهلاكية للبضائع الفرنسية وشركاتها . ففرنسا رأت في المخطط الخماسي الأول المجال واسعا لدخول شركاتها الى الجزائر وأخذ النصيب الأكبر من المقاولات في الجزائر فمن أهداف المخطط الخماسي الاول ١٩٨٠ - ١٩٨٤ " بناء ٤٥٠٫٠٠٠ دور سكن منها ٣٠٠٫٠٠٠ دور سكن يقوم به القطاع العام (مشاريع كبرى للقطاع العام) وتحقيق هذا الهدف تواجهه بعض الصعوبات كنقص في الادوات ونقص في التقنين وعدم كفايته مما يتيح للمقاولات الاجنبية وبصفة خاصة الفرنسية ان تقوم بذلك "(٢).

فالاتفاق الاخير ليس الا تساهلا في تمديد اقامة المهاجرين الجزائريين مع الاخذ بنصيب اكبر مقابل ذلك في الاقتصاد الجزائري وتغلغل الشركات الفرنسية فيه . فاتفاق التعاون الاقتصادي بين الجزائر وفرنسا الذي وقع بتاريخ ٢١ جوان ١٩٨٢ ينص على " تبني المقاولات الفرنسية ٦٠٫٠٠٠ دور سكن بتكلفة اجمالية ١٠ مليارات من الفرنكات الفرنسية ، وتفتح هذه الاتفاقية المجال لتحويل التكنولوجيا باستيراد الجزائر الآلات الانتاجية من فرنسا "(٣) وهذا لايمثل حلا انما يزيد وضع المهاجرين سوءا، الى جانب ان فرنسا اصبحت تسعى لضرب الاقتصاد الجزائري بوسائل تملكها وتتمثل في المهاجرين الموجودين في فرنسا ذاتها من خلال تحكمها في استقلالية القرار الاقتصادي الجزائري .

---

(١) BENAMRANE Dj. 1983- L'emigration Algerienne en France, P.72

(٢) C.E.S. etude sur les perspectives de developpement des relation economique entre la france et L'Algere, 1983 -Les problemes de L'economie Algerienne Dans problemes economiques No. 1854 . .15-24

(٣) La Semaine de L'emigration 1982- Organe de L'Amicale des Algerienne en Europe No. 1,P. 19

III- انعكاسات الهجرة الخارجية على التنمية الاقتصادية

يمكننا أن نطرح المسألة الحيوية المتعلقة بالهجرة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية بالتساؤل التالي : هل تساعد الهجرة هذه البلدان على تحقيق التنمية والنماء الاقتصاديين على المدى الطويل ؟

قد تكون الهجرة ذات تأثير ايجابي ، فرحيل القوى العاملة غير مكونة يخفض البطالة ويحسن الدخول وينشط النماء في القطاع الزراعي ، وفي الخارج يكتسب المهاجرون المهارات التي يستطيعون ويرغبون في تطبيقها حين عودتهم الى بلادهم بعد بضع سنوات يمضونها في اوربا .

١- التوزيع حسب المهنة

لقد ارتبطت الهجرة الجزائرية بصفة خاصة الى فرنسا بالعمال العاديين الذين يحولون الى القطاعات التي لاتحتاج الى قوة عمل مكونة ، بل هي في حاجة الى قوة عمل تستخدم في الاعمال الصعبة والمتعبة ان لم تكن في اغلبها خطرة و " كان الطلب في فرنسا على القوى العاملة شديدا في قطاع البناء والأعمال العامة والصناعات الحديدية "[١]، وكانت الجزائر هي الارضية الصالحة لجذب القوى العاملة الى فرنسا اذ أن نسبة الامية في الجزائر سنة (١٩٦٢)كانت تتراوح بين " ٨٥٪ الى ٩٠٪ مما يفسر لنا لماذا من أصل ٢١٧٫٧٩٠ عاملا جزائريا في فرنسا هناك أكثر من النصف ١٣٠٫٠٠٠ عامل في سنة ١٩٦٢ هم من العمال العاديين "[٢] اذ أن هذه النسبة المرتفعة للامية في الجزائر هي نتيجة للاستعمار الفرنسي ، حيث اغلق الكولون ابواب التعليم في وجه الجزائريين " ففي موءتمرهم الذي عقدوه في عاصمة الجزائر سنة ١٩٠٨ صوت الكولون في صالح اللائحة التالية بخصوص تعليم الجزائريين ، ان الموءتمر نظراً الى أن تعليم الاهالي (الجزائريين) سيعرض الجزائر الى خطر حقيقي يعبر عن رغبته الاتية : ان التعليم

---

(١) BENAMRANE DJ. 1983- L'emigration Algerinne en France , P. 33 .

(٢) BELLOULA T. 1965- Les Algeriens en France, P. 62 .

الابتدائي للاهالي يجب وقفه ...الخ"(١).

لهذا يعتبر العمال الجزائريون بصفة عامة من ذوي التكوين المهني الضعيف ، مما يجعلهم يعملون في اخطر المهن واشقها ، وهي الاعمال التي يرفضها العامل الفرنسي ،وهذا يدلنا على ظاهرة التركيب الاقتصادي الفرنسي وحاجته للقوى العاملة الماهرة لمواجهة اقتصاد متطور، اذ أن هناك دائما ارتباطا بين موءشر النشاط والحاجة الى قوى عاملة مهاجرة ، وهذا مطروح في مجال الاقتصاد الفرنسي .

فرغم اقدمية استخدام القوى العاملة الجزائرية في الاقتصاد الفرنسي الا انه لم يستفد العامل الجزائري بالتكوين المهني ، فمن أصل ٤٢٠٫٠٠٠ عامل جزائري كانت نسبة العاملين العاديين تشكل ٧٣٫٦٪ وعددهم ٣٠٩٫١٢٠ عاملا حسب احصاءات ١٩٧٥ كما هو مبين في الجدول رقم (٣٦).

الجدول رقم (٣٦) التوزيع حسب التكوين المهني للعمال الجزائريين لسنة ١٩٧٥

المستوى	العدد	النسبة
عامل عادي	١١٤٫٦٦٠	٢٧٫٣ ٪
عامل مختص O.S	١٩٤٫٤٦٠	٤٦٫٣ ٪
عامل مكون O.Q	١١٦٫٣٤٠	٢٧٫٧ ٪
مستخدم	١٤٫٢٨٠	٣٫٤ ٪
تقني	١٢٦٠	٠٫٣ ٪

المصدر :
A.A.E. 1977- Nouvelles Perspectives pour L'emigration Algerienne
8e Assemblee Generale des cadres, Nancy P. 159 .

(١) ابو القاسم سعد الله ١٩٦٩ ـ الحركة الوطنية الجزائرية ـ ص ١٥٦.

وظلت فرنسا تمارس هذه السياسة الى مابعد الاستقلال وطبقته على عمالنا المهاجرين .

فحسب الاتفاق الجزائري الفرنسي الموقع سنة ١٩٦٨ الذي ينص على أن تلتزم السلطات الفرنسية بتكوين العمال الجزائريين المهاجرين في فرنسا " تعهدت فرنسا بتكوين ١٢٠٠٠ عامل جزائري سنويا ، وبالفعل هناك ٦٠٠٠ متربص لفترة قصيرة (شهرين) وهذه المدة تعتبر غير كافيه . و ٦٠٠٠ عامل الاخرون يجب أن يتابعوا تربصهم كذلك ، ولكن قدرة المنظمات التكوينية في فرنسا لاتستطيع استيعاب هذا العدد "(١) في حين ان مراكز التدريب المهني " في فرنسا تستقبل في سنة ١٩٧٩ : ٨٨٣٥٢ متربصا "(٢).

انهم يخافون من تدريب ٦٠٠٠ عامل جزائري حتى يكون الطلب على العمل أكثر بل يريدون ابقاءهم دون تكوين حتى لايكون هناك زيادة في عدد المطالبين بالعمل " فمراكز التدريب الفرنسية تستقبل سنويا ٢٠٠٠ عامل جزائري فقط وكونت ٢٤٨٠٢ عامل جزائري من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧٨ رغم أن الجزائريين مكونون منذ مغادرتهم للوطن الى المهجر حيث ان هذا العدد السابق لايكافىء العدد الذي حصلت عليه فرنسا من عمال مكونين جزائريين اذ أنه في الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ : هناك ١٣٢٢١ عاملا جزائريا مكونا كانوا قد تخرجوا من معاهد التكوين الجزائرية وهاجروا الى فرنسا "(٣).

فالتكوين المهني الذي تعهدت به السلطات الفرنسية تجاه العمال الاجانب المهاجرين والجزائريين بصفة خاصة هو ضئيل جدا بالقياس الى امكانية التكوين في فرنسا " فقد وصلت نفقات التدريب المهني في فرنسا سنة ١٩٧٥: ٦٦٢٤٢٧ ف.ف وفي سنة ١٩٨٠: ٢٧٩٧٥٩٥٨ فرنكا فرنسيا "(٤) وبالطبع لم تحقق هذه السياسة اهدافها التي تهدف اليها ، وهي تكوين المهاجرين وضمان عودتهم الى بلدانهم

(١) C.R.E.A. 1981- L'emigration Maghribine en Europe, P. 102 .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٠٢ .

(٣) المرجع نفسه ،ص ٤٥٠ .

(٤) La semaine de L'emigration 10 Fevrier 1983-No. 26,P. 5 .

او اعادة ادماجهمفي الاقتصاد الفرنسي ، بالرغم من مساهمة في تمويل مراكز التدريب المهني " كل من ٥٠ ٪ من طرف صندوق الضمان الاجتماعي F.A.S. والذي يساهم فيه العمال من رواتبهم ، و ٣٠٪ من طرف وزارة الخارجية والتعاون. و ٢٠ ٪ من طرف صندوق التكوين المهني "(١).

والجدول رقم (٣٧) يظهر لنا عدد المتدربين في فرنسا لاعادة ادماجهمفي الاقتصاد الوطني الجزائري ومدى ضآلة هذه الاعداد ، وعدم تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر وفرنسا.

الجدول رقم (٣٧) المتدربون في اطار التكوين والعودة الى الوطن

السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
العدد	٢٨	٢٧	٢٨١	٣١٢	٣٧٥	٤٩٦

المصدر:

BISSEKRI F. 1983- Formation Reinsertion la semaine de l'emigration No. 26 , 4-5 .

وتنقسم القوى العاملة الجزائرية المهاجرة حسب التكوين المهني سنة ١٩٧٣ كما هو مبين في النسب التالية :(٢)

٧٪ عمال مكونون مهنيا.

٣٨ ٪ عمال عاديون (يدويين) .

٤٠ ٪ عمال متخصصون O.S

وهناك :

٤٤ ٪ من العمال يعملون في قطاع البناء والتشييد .

و٢٩ ٪ في القطاع الصناعي .

فعملية اعادة ادماج القوى العاملة الجزائرية في الوطن، لايستطيع

(١) BISSEKRI F. 1983- Formation-Reinsertion ,La Semaine de L'emigration No. 26 , 4-5.

(٢) A.A.E. 1974- 7ᵉ Confirence des cadres, Alger, P. 24 .

الاقتصاد الوطني تحمله. في حين اننا نجد الاقتصاد الوطني بحاجة الى قوى عاملة متخصصة ومكونة في القطاع الصناعي بصفة خاصة ،رغم أن هناك نقصا مسجلا في الصناعة الوطنية. وفي هذا المجال فقد سد هذا النقص بفضل عمالنا المهاجرين المكونين مهنيا " حيث بلغ عددهم بين ٦٠,٠٠٠ و ٨٠,٠٠٠ عامل جزائري عادوا الى الوطن وعملوا في القطاع الصناعي ، وهذا يعتبر مكسبا للصناعة الوطنية. وفي ظل غياب التكوين المهني لعمالنا المهاجرين ، فهم لايلبون طلب الصناعة الجزائرية فـ ٦٠,٠٠٠ أو ٨٠,٠٠٠ عامل عائد لايشكلون الا ١٤ ٪ من القوى العاملة الجزائرية المهاجرة "[1]، وهذا مايطرح مشكلة التكوين المهني .

* * *

(١) A.A.E. 1977- Nouvelles Perspectives pour l''emigration Algerienne; P. 89 .

٢- السكن والصحة

تعاني القوى العاملة الجزائرية المهاجرة من عدة مصاعب كالسكن والصحة والتعليم • فمن حيث الاوضاع السكنية تتميز مراكز تجمعهم بقدمها وبمعاناتها من مشكلات التدفئة ،والنظافة بالاضافة الى نقص الخدمات البلدية وصيانتهما اضافة الى ملاحقة الشركات العقارية لهم ، وعزلهم عن الاحياء السكنية الحديثة بحيث أن التجمعات العربية بدأت تتجه نحو الفيتو ، وخاصة لرفض بعض الاوربيين مشاركتهم السكن في احياء البلديات الحديثة ، " فهناك ٦٨٪ من الفرنسيين مع منع العمال من استدعاء عائلاتهم و ٧٤٪ ضد مساهمة العمال الاجانب في الاستفادة او المشاركة في مشاريع ونشاطات البلديات "(١) فمهاجرونا يعيشون في اسوأ ظروف سكنية وأبشعها استغلالا ، فالعثور على سكن أو على ماوى يعتبر مشكلة المشكلات بالنسبة للمهاجرين فهناك :

" ٤٥ ٪ من المهاجرين الجزائريين يسكنون في بيوت غير صالحة للسكن •

٥٥ ٪ من المهاجرين الجزائريين يسكنون في بيوت لابأس بها •

وهناك: ٢٠ ٪ من المهاجرين الجزائريين لايوجد ماء جار في بيوتهم •

٦٨ ٪ من المهاجرين الجزائريين سكناهم ليست في وضع صحي •

٦٣ ٪ لايوجد لديهم مرحاض في البيت •

٧٠ ٪ لاتوجد تدفئة مركزية "(٢)

فهناك ثلاثة نماذج من السكن يعيش فيها المهاجرون الجزائريون في الاكواخ بيوت قصديرية ، بيوت مهدمة و " نسبة الجزائريين الذين يسكنون في بيوت مهدمة تبلغ ٣٢ ٪ من مجموع العمال الجزائريين "(٣).

فالمشكل الذي يواجه العامل الجزائري في فرنسا هو عدم وجود السكن واذا كانت الصحة هي الشرط الاساسي للقيام بالعمل فان رجال الاعمال الفرنسيين

---

(١) Le Point 1984- Revue Francaise - decembre , No. 4310 .

(٢) A.A.E. 1974- 7ᵉ Confirence des cadres , P. 25 .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٥ •

لايأخذون هذه النظرية بعين الاعتبار فالشيء الذي يحصل هو البحث عن قوى عاملة تكون قادرة على أن تقوم بالعمل ،ولاداعي للتفكير في مصيرها من ناحية السكن والصحة فهم في اغلبيتهم يعانون من سوء الظروف الصحية والسكنية ففي " فرنسا يوفر أرباب العمل المساكن لقلة من العمال الاجانب ، وبالنسبة للجزائريين من بين ٤٦٠ الف جزائري في فرنسا سنة ١٩٦٦ تولى ارباب العمل اسكان ٣١٨ر٣٣رجلا عزباو ٤٢٠٠ اسرة اي بمعنى آخر كان ٨ر١٣٪ من العمال الجزائريين العزب و ٦ر١١٪ من الاسر الجزائرية يعيشون في مساكن الشركة "(١) اضف الى ذلك الامية التي تتفشى في أوساط العمال المهاجرين في فرنسا ، فقد فشلت كل الحملات لمحو الامية اضافة الى الظروف الصحية السيئة حيث " يعاني ٨ر٥٥ ٪ من العمال المهاجرين في فرنسا أسوأ الظروف الصحية ، وهناك في سنة ١٩٨٣ :٠٠٠ر٨٠٠ أمي من بين المغتربين ، اما حصيلة محو الامية خلال السنوات العشر الاخيرة فهي الاخفاق فقد اعتمدت مبالغ ضئيلة لهذا الغرض ، وكانت الدروس دون المستوى ، كما أن ارباب العمل لم ييسروا الامور "(٢) فشروط العمل للمهاجرين اضحت صعبة وذات مشقات من حيث الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

* * *

---

(١) ستيفن كاسلر، لاكوساك جودو ١٩٧٩ - العمال المهاجرون والبنية الطبقية في اوربا الغربية - ج ٢ ، ص ١٧ .

(٢) سبرلينغ آ ١٩٨٣- مشكلة كبرى تحتاج الى حل - الحركة النقابية العمالية ، مجلة اتحاد النقابات العالمي ، براغ العدد ٧ ، ٢٤-٢٩ .

٣- البطالة في فرنسا

تعتبر البطالة الهاجس الذي تعاني منه القوى العاملة الجزائرية المهاجرة بصفة خاصة ، والقوى العاملة الاجنبية بصفة عامة الجدول رقم (٣٨) وخاصة في وسط الشباب الجزائري المهاجر ويظهر ذلك بالخصوص اثناء الازمة الاقتصادية التي عمت الدول الاوربية .

الجدول رقم (٣٨) المستوى العام للبطالة في فرنسا (بالالاف)

السنة	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
عددالعاطلين عن العمل	٢٥٣ر٨	٢٢٣ر٠	٢٩٢ر١	٣٣٨ر٢	٣٨٣ر٥	٣٩٣ر٩	٤٩٧ر٧	٨٣٩ر٧

تابع الجدول رقم (٣٨) :

السنة	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
عددالعاطلين عن العمل	٩٣٣ر٥	١ر٠٧١ر٧	١ر٠٣٩ر٣	١ر٣٤٩ر٨	١ر٤٥٠ر٦	١ر٧٧٢ر٩

المصادر :

(١) ANNUAIRE des Statistiques du travail 1978- Bureau internationale du travail , Geneve P. 211 .

(٢) ANNUAIRE des statistiques du travail 1982- Bureau internationale du travail , Geneve , P. 371 .

واصبح الحصول على عمل بالنسبة لشاب مهاجر ضربا من الخيال اذ ان"نسبة العمال الجزائريين العاطلين عن العمل كبيرة اذ تمثل ١ر٣٢٪ من مجموع طالبي الاستخدام — الاجانب — في فرنسا وهذه البطالة تمس بصفة اساسية الشباب الجزائري المهاجر ف ٦٠ ٪ من الشباب الجزائري اعمارهم بين ١٧ — ٢٥ سنة يبحثون عن عمل[١]

(1) BISSEKRI F1982- Chomage- La semaine de l"emigration No.5.14-15

فوضعية البطالة تبدو ممتدة دون حدود حيث " من ٣٠،٠٠٠ الى ٤٠،٠٠٠ عامل جزائري يمر كل سنة بوضعية عاطل عن العمل لمدة ستة شهور او اكثر، كما بلغ عدد العاطلين عن العمل من القوى العاملة الجزائرية في فرنسا سنة ١٩٧٩ حوالي ٥١،٢٠٠ عامل جزائري وهذا الرقم يمثل ١٤،٢٪ من السكان الجزائريين المهاجرين الناشطين اقتصاديا "(١).

فمنذ ١٩٧٤ بدأت حرب البترول ونشأ عنها بطالة في اوربا الغربية وفرنسا بصفة خاصة اذ بدأت تعم فيها البطالة وبدأت بتضييق الخناق على المهاجرين ومحاولة طردهم .

والجزائريون اكثر المتضررين من الازمة الاقتصادية التي عمت فرنسا اذ بلغ عدد العاطلين عن العمل من الجزائريين اكثر بثلاث مرات من البرتغاليين وتشغيلهم يصعب من سنة الى اخرى .

* * *

---

(١) C.R.E.A. 1981- L'emigration Maghribine en Europe , P. 96

منذ سنة ١٩٧٧ حيث من الصعوبة على عامل جزائري ان يجد عملا في فرنسا و " في ظل هذه البطالة يضاف اليها ارتفاع في مستوى المعيشة ومحدودية القوة الشرائية فالمهاجرون الجزائريون يواجهون بصعوبة هذه المسألة، كانهم من طبقة اجتماعية منحطة "(١).

فهناك انخفاض في الميزانية العائلية وصعوبة بالنسبة للشباب لايجاد عمل مع شروط الاقامة الصعبة للعائلات . والجدول رقم (٣٩) يوضح لنا مجموع العاطلين عن العمل ونسبة العاطلين عن العمل من الجزائريين في فرنسا للسنوات ١٩٧٧ - ١٩٧٩ - ١٩٨٠ .

الجدول رقم (٣٩) مجموع العاطلين عن العمل من الجزائريين من مجموع المهاجرين العاطلين عن العمل في فرنسا

السنوات	ديسمبر ١٩٧٧	مارس ١٩٧٩	ديسمبر ١٩٨٠
مجموع المهاجرين	١١٥ر٥٢٣	١٤٢ر٨٥٨	١٦٣ر٧٨٨
مجموع الجزائريين النسبة ٪	٤٠ر٥٩٩ ٣٥ر١٤٪	٥١ر١٩٨ ٣٥ر٨٣	٥٣ر٣٠٢ ٣٢ر٥٤ ٪
جزائريين اعمارهم تقل عن ٢٥ سنة (٪ من مجموع الجزائريين)	٩ر٦٥٤ ٢٣ر٧٧٪	١١ر٦٥٠ ٢٢ر٧٥٪	١٦ر٨٦٨ ٣١ر٦٤ ٪

المصدر: C.R.E.A. 1981- L'emigration Maghribine en Europe , P. 115 .

وفي سنة ١٩٧٩ طرح مشروع (بارستوري - شيراك) المسألة: عطالة كثيرة

(١) C.E.S 1983 - Les problemes de L'economie Algerienne- Problemes economiques , No. 1854, 15- 24 .

= كثير من المهاجرين[1]، بالرغم من اعتراف السيد : بول ديجود وزيرالدولة لشؤون الهجرة في عهد جيسكار ديستان بالدور الذي يقوم به المهاجرون في البناء والتشييد للاقتصاد الفرنسي اذ يقول : " ماكان يمكن تحقيق التصنيع الذي نصت عليه الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧١-١٩٧٥) لولا توفر عمال مغتربين جدد، وهي تقوم ببناء ثلث الطرق وثلث المباني كما تنتج ربع السيارات في أي ظرف "[2].

فهم يرجعون سبب البطالة في فرنسا الى كثرة المهاجرين المتواجدين في فرنسا الا أن البطالة تمس أولا العرب المتواجدين في فرنسا وثانيا باقي الجنسيات الاخرى ، ففي " سنة ١٩٨٢ كان عدد العاطلين عن العمل من القوى العاملة الجزائرية في فرنسا ٧١,٠٢٤ عاملا ويمثلون ٣٢,١٪ من مجموع المهاجرين الاجانب في فرنسا العاطلين عن العمل "[3].

فالبطالة ملقاة على عاتق المهاجرين من المغرب العربي بصفة خاصة كلما حدث انحسار اقتصادي ، فهم اول المتضررين من هذه الازمات الاقتصادية .

* * *

---

(١) C.R.E.A. 1981- L'emigration Maghribine en Europe , p. 72

(٢) سبرلنغ آ ١٩٨٣ - مشكلة كبرى تحتاج الى حل - الحركة النقابية العمالية ، مجلة اتحاد النقابات العالمي، براغ، العدد ٢٤٠٧ - ٢٩ .

(٣) La Semaine de L'emigration 1982- No. 17 , P. 9

٤- العنصرية والطرد التعسفي من فرنسا

ان مخلفات المرحلة الاستعمارية تلعب دورا مهما في تكوين نظرة عن مواطن من بلد مستعمر تتميز بالدونية وسوء التقدير، فالجزائر تعرضت للاستعمار من طرف فرنسا والتي تضم اكثر المهاجرين الجزائريين ، ويستعملون كورقة ضغط على الجزائر سياسيا واقتصاديا .

فالجنرال ديغول " اشار سنة ١٩٦٠ الى ان مصير عائلات العمال المغتربين سيكون مهددا بالخطر في حالة اقدام الجزائر على الانفصال وعدم التعاون مع فرنسا "(١). انه لايمكن عزل ظاهرة الهجرة الجزائرية عن الاطار العام للعلاقات القائمة بين فرنسا والجزائر المستعمرة من قبلها، ثم ماخلفته هذه المرحلة من آثار على العلاقات سواء بين الدول أو على المستوى الاجتماعي من خلال النظرة الدولية الى ابناء البلد الذي كان خاضعا للاستعمار الفرنسي ، فلقد " خلف الاستعمار الفرنسي أقل من مليون جزائري مهاجر يعيشون في فرنسا ، عمالا مهاجرين مع عائلاتهم يتصارعون بين ثقافتين (حركي ومخزني) هم ضحايا الجيش الفرنسي الذي جلبهم الى فرنسا واطلق عليهم تسمية (المسلم للمنطقة الجزائرية)بالرغم من أن اوراقهم فرنسية ، فهم يعاملون بنفس العنصرية التي يلاحق بها اخوانهم المهاجرون رغم مرور عشرين سنة "(٢) اذ أن "العمال الجزائريين يعانون ،بالاضافة الى محنة الغربة انواع التمييز العنصري وماينجم عنه من اضرار جسام واخطار كبيرة تهدد سلامتهم "(٣) وليس أدل على ذلك من أنه " في الفترة ،من اول فيفري الى ٣١ ماي ١٩٧١ قتل في فرنسا مالايقل عن ٣٣ عاملا جزائريا من طرف المنظمات اليمينية التي اشتهرت بعدائها وكراهيتها للعمال الجزائريين،وفي

---

(١) عمار بوحوش ١٩٧٩- العمال الجزائريون في فرنسا ،ص ٣٠١ .

(٢) Problemes economiques 1981- No. 1727 , P. 5

(٣) جبهة التحرير الوطني ١٩٧٦ - الميثاق الوطني ١٩٧٦ - الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، ص ٢١٤ .

نفس الفترة طردت الشرطة الفرنسية حوالي ٨٢٧ عاملا جزائريا"(١).

ويجب ألا ننسى ان هناك من الشبان من طردوا من دون عائلاتهم ،ذنبهم في ذلك ان السلطات الفرنسية قامت بتسفيرهم دونما تحديد لوضعهم الشخصي،تاركين وراءهم عملهم وعائلاتهم بالرغم من انهم قد ارتبطوا بهذا الواقع (الفرنسي) أكثر من ارتباطهم بالواقع الجزائري الذي اعيدوا اليه (٢). حتى انه "السلطات الفرنسية تطرد سنويا ٢٠٠٠ عامل جزائري من فرنسا ، اضافة الى مسألة الوفيات حيث هناك اكثر من ٨٠٠ جزائري يموت في فرنسا اما نتيجة مرض اوحادث عمل"(٣).

انه ليس من العدل ولامن الانسانية اصطياد الشباب الذين ولدوا اوتربوا في فرنسا تحت ستار عدم الاستخدام الكامل أو عدم قدرة الاقتصاد الفرنسي على الاستخدام الكامل ، وان الازمة الاقتصادية تتعمق والبطالة تزداد مما يزيد في عمق الهوه بين المهاجرين والمواطنين الفرنسيين المتمثلة في غياب أي حد أدنى من علاقات الصداقة بينهما حتى ان كثيرا من المهاجرين فضلوا اللجوء الى السكن في احياء منعزلة يطبعها عادة تدهور في المستوى الصحي. هذه الوضعية الانعزالية ترتبط اساسا بانعدام اي جو للتفاهم بين المواطنين والمهاجرين الامر الذي أدى الى تفاقم الممارسات العنصرية تجاه المهاجرين ،والشعور بانعدام الامن والاستقرار في حياتهم اليومية.

* * *

---

(١) عمار بوحوش ١٩٧٩ ـ العمال الجزائريون في فرنسا ص ٣٠٣.
(٢) ينظر الى : A.A.E. 1981- 10e Assemblee Generale , P. 68 .
(٣) BELLOULA T. 1965- Les Algeriens en France , P. 73 .

٥- الهجرة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر

١- التحويلات المالية :

آ- قبل الاستقلال : لقد ذكرنا سابقا ان القوى العاملة الجزائرية المهاجرة من حيث التكوين المهني تتصف بانها غير مكونة ، وخاصة في بداية الهجرة الى فرنسا وهي هجرة فردية دون اصطحاب عائلاتهم معهم • الا انه من الملاحظ ان قيمة التحويلات المالية كانت ضعيفة نسبيا الجدول رقم (٤٠) فحسب تقديرات اوغسطين برنارد في الفترة ١٩١٤ - ١٩١٨ يحقق المهاجرون في كل حملة ادخارا يقدر بـ ٤٠٠٠ فرنك فرنسي بحيث انه يمكننا دون ادنى مبالغة ان نقدر المبلغ الذي يحمله المهاجرون معهم او يرسلونه سنويا بـ ١٠٠ فرنك فرنسي وتستخدم هذه المبالغ لاعادة شراء الأراضي من المعمرين او لشراء الحصص المشاعية اي انها تساهم في تسريع الادخار الداخلي بل تساهم في ظهور طبقة وسطى جديدة • (١)

الجدول رقم (٤٠) تحويلات المهاجرين الجزائريين (بالفرنك الفرنسي)

السنة	١٩١٤	١٩١٥	١٩١٦	١٩١٧
المبلغ	١ر٤٣١ر٠٠٠	١ر٨٠٠ر٠٠٠	٣ر١٤٦ر٠٠٠	٣ر٥٤٦ر٠٠٠

المصدر : طالب بن ذياب عبد الرحيم ١٩٧٩ - حرب ١٩١٤-١٩١٨ والجزائر، في: دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية ، الجزائر ، ٤٥٩ - ٤٧٢ •

وبالرغم من أن نزوع العمال غير المهرة للتحويل يبقى - في العادة - عاليا فان في انخفاض الرواتب وفعل الحرب العالمية الاولي مايبين لنا الى اي حد كانت التحويلات المالية الى الجزائر ضعيفة ، ولا نريد هنا أن نتعمق اكثر من ذلك بل لندرس التحويلات المالية بعد الاستقلال •

(١) ينظر الى : دراسات من الطبقة العاملة في البلدان العربية - مصدر سبق ذكره • ص ٤٦٦ •

ب - بعد الاستقلال : اذا نظرنا الى قيمة التحويلات المالية التي حولها العمال الجزائريون من فرنسا الى الجزائر اضافة الى الضمان الاجتماعي في سنة ١٩٦٤ وجدنا أن " خمس الدخل القومي بالجزائر يأتي من فرنسا سواء في شكل منح عائلية او رواتب شهرية يبعث بها العمال . ففي تلك السنة قدرت الاموال التي حولت الى الجزائر في شكل حوالات بريدية بـ ٢٠٠ر١ مليون فرنك فرنسي جديد ويضاف الى هذا المبلغ حوالي ٦٠٠ مليون فرنك فرنسي جديد ارسلت من فرنسا الى الجزائر في شكل منح عائلية . كما أن هناك مالايقل عن ٢٠٠ مليون فرنك فرنسي جديد قد نقلها العمال بانفسهم عندما عادوا الى الجزائر خلال تلك السنة "(١) وتحويلات القوى العاملة الجزائرية المهاجرة في فرنسا من أهم المكونات الرئيسية التي تلعب دورا بارزا في مجال تخفيض حدة العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائرية حتى ان " التحويلات المالية للعمال كانت تغطي العجز في الميزان التجاري بين فرنسا والجزائر ، هذا العجز الذي كان يتجاوز سنويا ١٠٠ مليار فرنك فرنسي جديد ذلك لان فرنسا تبيع منتجاتها الى الجزائر ولا تشتري منها النبيذ الجزائري والبترول "(٢).

فقد كانت الجزائر تشجع الهجرة الى فرنسا نتيجة لضغوطات اقتصادية وديموغرافية و " لجذب التحويلات المالية من عمالها في الخارج ، ولكن البحوث الاخيرة اشارت الى أن مشاريع الحوافز هذه ليست ذات أثر ملحوظ على التحويلات الكلية "(٣) وهكذا نلاحظ من الجدول رقم (٤١) ان التحويلات المالية كانت في تزايد الى سنة ١٩٧٦ لتصبح في تناقص بعد ذلك .

---

(١) عمار بوحوش ١٩٧٩ - العمال الجزائريون في فرنسا - ص ١٩٥.

(٢) BENAMARANE Dj. 1983- L'emigration Algerinne en France, P. 110 .

(٣) تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٠ - البنك الدولي - أغسطس ١٩٨١. ص ٦١

الجدول رقم (٤١) التحويل نحو الجزائر لمردود العمل للعمال الجزائريين المهاجرين من سنة ١٩٧١ - ١٩٧٩ (بالملايين الفرنكات الفرنسية)

السنة	التحويلات نحو الجزائر المدخرة من الرواتب ١	تحويلات نحو الجزائر رواتب والمردودات الاخرى من العمل ٢	تحويلات نحو الجزائر من مردود العمل ٣ = ١+٢	مجموع التوفيرات المحولة من قبل الاجانب في فرنسا الى الخارج ٤	٪ تحويلات الجزائريين الى مجموع تحويلات الاجانب في فرنسا ٣/٤ بنسبة مئوية
١٩٧١	٧٧٨	٣٥٨	١ر١٣٦	٦ر٤٦٩	٪ ١٧ر٥
١٩٧٢	٧٣٥	٥٣٧	١ر٢٧٢	٧ر٣٧١	٪ ١٧ر٢
١٩٧٣	٦٦٥	٥٤١	١ر٢٠٦	٧ر٩٨٩	٪ ١٥ر٠
١٩٧٤	٨٩٦	٥٩٥	١ر٤٩١	٩ر٥٧٧	٪ ١٥ر٥
١٩٧٥	٩٥٣	٧٢٠	١ر٦٧٣	١٠ر٧٣٧	٪ ١٥ر٥
١٩٧٦	١ر٠٠١	٨١٧	١ر٨١٨	١٢ر١٤٣	٪ ١٤ر٩
١٩٧٧	٥٤٦	٩٢٦	١ر٤٧٢	١٣ر٥٨٤	٪ ١٠ر٨
١٩٧٨	٤٢٤	١ر٢٤٠	١ر٦٦٦	١٦ر٥٠٢	٪ ١٠ر٠
١٩٧٩	٢١٢	١ر٣٦٧	١ر٥٧٩	١٨ر٥٦٣	٪ ٨ر٥

المصدر: C.R.E.A. 1981- L'emigration Maghribine , P. 558 .

وهذا يعود في رأينا اضافة الى ماسبق قوله الى ان المهاجر الجزائري اصبح يستعمل المقايضة في فرنسا بالدينار الجزائري وبالسلع وهذا لايظهر في مخطط الاحصاءات الاقتصادية بين البلدين . كما أن تحويلات العاملين قد اضافت بعدا جديدا للعملية التضخمية " اذ أن التضخم تطور من سنة ١٩٦٢ الى سنة ١٩٧٤ بسرعة أكثر من سنة ١٩٧٥ الى سنة ١٩٨٠ "(١).

حتى اننا نجد " ان المعدل السنوي لنسبة التضخم المالي في الجزائر للسنوات ٧٠ – ١٩٧٩ كان ١٣٫٣ ٪ "(٢).

وهذا مايدل على أن التحويلات المالية ادت الى اختلال هائل بين الدخول وهيكل الاثمان ، لان التحويلات المالية لاتحول الى مصادر الانتاج الوطنية مما أدى الى " ان هيكل الاسعار النسبية اصبح يتحدد بمستويات انفاق وقوى شرائية تتولد خارج النطاق العادي للنشاطات الاقتصادية الانتاجية والخدمية للاقتصاد المحلي "(٣) وبالتالي تزايدت الفجوة التضخمية بين العرض الكلي للسلع والخدمات التي يقدمها الجهاز الانتاجي والخدمي للاقتصاد الوطني ومقدار الطلب الكلي .

ونسوق مثالا يوضح ظاهرة المقايضة التي حدث من تحويلات المهاجرين عن طريق القنوات المصرفية الرسمية ، اذ أن السائح الجزائري القادم الى فرنسا له الحق في صرف ١٠٠٠ دينار جزائري من الجزائر ، ومن النادر ألا يكون له أحد من عائلته او أحد معارفه هذه (العائلة وذاك القريب) يكونا في خدمة هذا السائح منذ وصوله الى فرنسا بأن يقدم اليه مبلغا من المال بالفرنكات الفرنسية هذا المبلغ يكون في بعض الاحيان مبلغا كبيرا ومهما على أن يعوض له السائح ذلك في الجزائر بالدينار الجزائري .

---

(١) C.E.S. 1983- Les problemes de l"economoie Algerienne:Problemes economiques No. 1854 ,P. 15-24 .

(٢) البنك الدولي ١٩٨١ – تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٠-ص ١٤٧ .

(٣) محمودعبد الفضيل ١٩٨٢– مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي الجذور والمسببات والابعاد والسياسات – مركز دراسات الوحدة العربية ،مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الامانة العامة –مركزدراسات الوحدة العربية ،ط١،بيروت، ص ١٣٢ .

وهذا لايظهر في الاحصاءات الفرنسية ولا الجزائرية ، وهنا خسارة للعملة الصعبة للجزائر وللاقتصاد الوطني .

لقد وجد سوق موازية لتبديل العملة الصعبة في فرنسا من قبل العمال المهاجرين الجزائريين مما يقف حائلا دون تحويلها الى الجزائر " وأكثر من ذلك المبالغ الصغيرة التي هي رأس مال متراكم من السنوات السابقة في القطاع الخاص الصناعي والتجاري وهو الذي كان يحولها . فالطلب الذي كان على الدينار الجزائري كان يشترى من قبل المهاجرين بربع قيمته "(١).

وهذه السوق السوداء للعملة الصعبة من الجانبين توفر بصفة خاصة لفرنسا ضمانا لعدم خروج رأسمالها خارج فرنسا ، وتقوية صادراتها (غير مرئية) نحو الجزائر عن طريق السائحين . ان هذه العملية تضعف ميزان التبادل التجاري بين الجزائر وفرنسا لصالح فرنسا .

* * *

---

(١) Les cabiers du C.R.E.A. 1984- Revue du centre de recher ches en science appliquee No. 1 , 1er trimestre P. 68.

٢- آثرها على الاستهلاك المحلي

ان الحجم المطلق لتحويلات العاملين بالخارج لاتمثل بالضرورة رصيدا ايجابيا لمجهودات التنمية في البلد المصدر للعمالة، وذلك في ظل آلاليات والانماط السائدة لاستخدام هذه التحويلات " فهناك العديد من الظواهر السلبية والتشويهات التي لحقت بانماط الاستهلاك والاستيراد والاستثمار في البلدان المصدرة للعمالة، مما يوءثر تأثيرا بالغا على اولويات برامج التنمية ونمط تخصص الموارد في البلدان المصدرة للعمالة"(١) فتحويلات العاملين من الدخول الفردية تستخدم غالبا لاغراض الاستهلاك . اي تمويل الاحتياجات الاستهلاكية لعائلة العامل الموجودة على أرض الوطن، وجزء من هذه التحويلات المالية يستعمل لاغراض الادخار والاستثمار، كما أن العاملين الجزائريين في فرنسا عند عودتهم في العطل او عند العودة النهائية يساهمون في التحويل المخفي من خلال شراء المهاجر للسلع الاستهلاكية المعمرة او غير المعمرة، حيث انه من الصعب التحكم او السيطرة الكاملة على السلع الداخلة الى الجزائر مع العمال العائدين الى الوطن " فحجم المسافرين بالطائرة فقط بين الجزائر وفرنسا ٢٫٥ مليون مسافر في السنة "(٢).

ومن ناحية أخرى تبدو تحويلات السيارات مهمة " ففي سنة ١٩٨٠ دخلت الى الجزائر ٦٨٫٧٩٤ سيارة ورجع منها الى فرنسا ٤٠٫٨١٧ سيارة فقط والفرق يقارب ٢٨٫٠٠٠ سيارة وفي السنتين ١٩٨١و١٩٨٢ دخل الى الجزائر ١٠٠٫٠٠٠ سيارة"(٣).

فالهجرة الجزائرية أدت الى الانفاق الى اكثر من الكفاية لسوق السلع الاستهلاكية في الجزائر . والاقتصاد الفرنسي " اوجد قانونا للتبادل السلعي

---

(١) ابراهيم سعد الدين، محمود عبد الفضيل ١٩٨٣- انتقال العمالة العربية المشاكل الاثار السياسات- مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، ص ٨١.

(٢) C.E.S. 1983- Les problemes de l'économie , Algerienne: Problemes Economiques , No. 1854 , P. 15-24 .

(٣) المرجع نفسه، ١٥ - ٢٤ .

بقيمة مئات الملايين من الفرنكات الفرنسية الجديدة . (تحت شعار). اشتروا من فرنسا وادخلوا (عودوا) الى الجزائر بدون رجعة "(١).

هذه المؤشرات تبين كم هي صعبة ومؤثرة في عملية تقويم التحويلات المالية والاقتصادية على الاقتصاد الجزائري .

* * *

(١) C.R.E.A. 1981- L'emigration Maghribine en Europe, P. 83 .

٢- أثرها على التنمية الاقتصادية

لم تعد الجزائر تولي الاهتمام مثل السابق بعائدات المهاجرين من أجل التوازن لمبادلاتها الخارجية ، ولا لدعم خططها الاقتصادية التنموية ، واصبحت تهتم بالمهاجرين كقوى عاملة خارج الوطن بحتمل رجوعهم الى أرض الوطن في أي سنة فهي لم تعد تطرح سياسة اقتصادية لجذب وتعبئة مدخرات القوى العاملة الجزائرية في الخارج لاستثمارها في القطاع الاقتصادي المنتج وخدمة التنمية الاقتصادية • والجدول رقم (٤٢) يظهر مدى ضعف تأثير التحويلات المالية للمهاجرين في التجارة الخارجية الجزائرية من صادرات وواردات •

الجدول رقم (٤٢) تحويلات العاملين الجزائريين من اجمالي الواردات والصادرات من السلع من سنة ١٩٧٣ - ١٩٧٦

السنوات	التحويلات (بملايين الدولارات الاميركية)	النسبة المئوية من	
		الصادرات	الواردات
١٩٧٣	٣٧١	٢٠ ٪	١٤ ٪
١٩٧٤	٣٩٠	٩ ٪	٩ ٪
١٩٧٥	٤٦٦	١١ ٪	٧ ٪
١٩٧٦	٢٤٥	٥ ٪	٤ ٪

• المصدر : محمود عبد الفضيل ١٩٨٠ - انماط التجارة والتبادل الخارجي في الوطن العربي ١٩٦٠ - ١٩٧٧ في : انماط التنمية في الوطن العربي ١٩٦٠ - ١٩٧٥، الجزء الاول ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت ٢١٣، - ٣٦٠ •

- حيث أن المهاجر العائد الى وطنه يعمل فقط على استثمار امواله في شراء الأرض او شراء البيت او اقامة مشروع تجاري صغير • فالمهاجرون يلعبون دورا مهمًا في :

- استيراد السلع الاستهلاكية المعمرة : سيارات ادوات الكترونية ... الخ.
- استهلاك السلع الكمالية للطبقة الراقية الجزائرية (في ظل وساطة) (سيارات فاخرة ، الكحول ، عملة صعبة للسياحة الخارجية .... الخ).
- تصدير الرأسمال خارج الجزائر (التحويل عن طريق التهريب للطبقة الغنية).
- استيراد التيارات الثقافية الغربية (موديل الاستهلاك والمعيشة).

" فالمهاجرون يلعبون دورا استراتيجيا للضغوطات الاقتصادية - الاجتماعية في الجزائر وخاصة على مستوى العمل التحويلي للعملة الصعبة "(١).

وهذا بدوره يلقي مزيدا من الضوء على مدى قصور السياسات الاقتصادية الراهنة في مجال اجتذاب وتعبئة مدخرات العاملين بفرنسا من خلال القنوات الرسمية حتى " ان هذه المدخرات مازالت تفتقد (الاوعية الادخارية) الملائمة والتي يمكنها ان تحقق المواءمة بين تفضيلات المدخرين من العاملين في الخارج (السيولة ، ارتفاع العائد ، انخفاض درجة المخاطرة) وبين احتياجات ومتطلبات التنمية الملحة "(٢). وأصبحت تحويلات العاملين في فرنسا من السلع تشكل شقلا كبيرا كأحد الظواهر الاقتصادية الجديدة والهامة والتي " اصبح من الصعب على المخطط او راسم السياسة الاقتصادية تجاهل اثارها على سلوك المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني - حجم الاستهلاك الخاص ، الادخار نمط الاستثمار ، مستوى التوظف ، الميل الحدي للاستيراد - "(٣).

---

(١) C.R.E.A. 1981- L'emigration Maghribine en Europe. P. 453 .

(٢) محمودعبدالفضيل ١٩٨٠- اثر هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية على العملية التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية في الاقتصاد المصري - ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ص ١٣ .

(٣) محمود عبد الفضيل(ب . ت)- اثر هجرة العمالة للبلدان النفطية على تفاوت دخول الافراد وأنماط السلوك الانفاقي في البلدان المصدرةللعمالة - المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت ، ص ٨ .

فالهجرة اصبح لها دور سلبي في التنمية الاقتصادية لعدم توفر سياسات اقتصادية مخططة لتوجيه التحويلات المالية الى القطاعات المنتجة ذات الفعالية الاقتصادية للوطن ، فالهجرة " تقدم غالبا الشيء القليل للمساعدة في تطور أوطان المهاجرين وتنميتها ، والمنفعة الاقتصادية الوحيدة منها تعود على المهاجرين وعائلاتهم ، رغم أن بعض الاثار الثانوية قد يحس بها صغار التجار وصناع السلع الاستهلاكية التي تساعد على تلبية الطلب المتزايد على السلع "(١).

وبالرغم من الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه دخل المهاجرين المحول الى الوطن في رفع الطاقة الادخارية والميل الحدي للادخار في الاقتصاد الوطني فان الفائض القابل للاستثمار لايذهب بالضرورة الى الاستثمار الانتاجي ومتطلبات عملية التنمية في الوطن ، اذ ان هذه الاموال تذهب الى استثمارات ذات ربحية سريعة والتي تتسم بسرعة استرداد قيمة رأسمالها .

لذلك يبقى دور المهاجرين سلبيا في التنمية الاقتصادية وخسارة كبيرة للوطن لقواه العاملة الشابة ، هذه القوى التي انفقت من اجلها الاموال الطائلة في استثمارها البشري من قبل الدولة الجزائرية حتى اضحوا شبابا يانعين منتجين ، ثم هاجروا عند بلوغهم سن العمل ليستفيد منهم الاقتصاد الفرنسي دون اي انفاق مسبق .

* * *

١ـ ستيفن كاسلر ، لاكوساك جودو ١٩٧٩ ـ العمال المهاجرون والبنية الطبقية في اوربا الغربية ـ الجزء الثاني ، ص ٣٠٠ .

IV ـ الحلول المقترحة لحل مسألة الهجرة الخارجية

١ـ حركة عودة المهاجرين

ان عودة المهاجرين الى وطنهم ليست بالمسألة البسيطة فبعد عشرين سنة وأكثر من العيش والعمل في فرنسا ، يعود العامل المهاجر ليعيش في وطنه دون التعرض للوسائل الضرورية لذلك ، هذا العمل الذي هو أصل الهجرة الى فرنسا .

فبالرغم من كل الظروف التي مرت بها الهجرة الجزائرية سابقا فهي تبقى هجرة موءقتة . فتهيئة عودة المهاجرين الى الوطن تستدعي دراسة معمقة مستقبلية على المدى الطويل ، فيجب اولا ازالة جميع العقبات التي تعترض عودة المهاجرين حتى تكون عودتهم منظمة ومخططة ، أو تكون عودتهم بشكل حر وهذا يبقى مرتبطا بشكل اساسي بمصالح العامل نفسه لاتخاذ قرار العودة الى الوطن ولكن بصفة عامة " المهاجرون الجزائريون يفضلون العودة الى وطنهم ، ويفكرون في المصاعب التي يواجهونها عند عودتهم ، وهي مصاعب اقتصادية : ايجاد عمل ، أجر كاف ايجاد سكن ... الخ ولكن هناك ايضا مصاعب ثقافية ـ اجتماعية وخاصة الاحساس الممزق بين الوطن والعائلة من جهة ، والتأقلم في فرنسا من جهة اخرى "[1] وتبقى عودة المهاجرين مرتبطة بسياسة الجزائر وفرنسا من

---

(١) Le Masene H. 1982- Le Retour des emigres Algeriens, P. 15 .

اجل ايجاد أسس لحل المسائل المتعلقة بالمهاجرين .

فرغم الصعوبة التي نجدها في التمييز بين العائدين الى الوطن بشكل نهائي والذين جاؤوا لقضاء عطلتهم في الجزائر وبين الذين لاينوون الرجوع الى فرنسا لعدم توفر احصاءات دقيقة عن عدد العائدين الى الوطن " فوزارة الداخلية الجزائر تقر بأنه في سنة ١٩٧٣ هناك ١٧٫٠٠٠ مهاجر يعود الى الوطن سنويا . الا أنه يبقى العديد من المهاجرين الذين يعودون الى فرنسا سواء من أجل التقاعد أو من أجل التداوي او من أجل التجارة "(١).

والودادية الجزائرية للمهاجرين تطرح سنة ١٩٧٧ تقديرات عدد العائدين الى الوطن بشكل نهائي خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦ كما هو مبين في الجدول رقم (٤٣).

الجدول رقم (٤٣) عدد العائدين الى الوطن وعدد العائلات

السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
عدد العمال	٢٧٫٣٢٨	٣٨٫٥٤٢	٤١٫٣٧٣	٢١٫٥٧٥	٢١٫٣٦٤	٥٫٦٦٤	٤٫٢٤٩
عدد العائلات	-	٧٫٣٧٨	٥٫٠٥٤	٧٫٨٩٤	٥٫٤٢١	-	-

المصدر:
A.A.E. 1977- 8eme Assemblee Generale des Cadres, P. 137

نلاحظ أن هناك تناقصا في عدد العائدين الى الوطن من خلال الجدول السابق وهذا يعود لعدة أسباب منها مسألة الاجور ، وتوفير العمل ، وازمة السكن الا انه من الجدول رقم (٧) الذي يرصد حركة الهجرة الجزائرية نلاحظ انه منذ سنة ١٩٧٥ هناك حركة عودة واسعة الى الجزائر حيث كان عدد المهاجرين الجزائريين سنة ١٩٧٦ : ٨٨٤٫٠٠٠ مهاجر اصبح عددهم بتاريخ ١٩٨٠: ٧٢٠٫٠٠٠ مهاجر الا أن اسباب العودة النهائية الى الوطن متعددة ومتعلقة بالفئة التي اصبحت

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٥ .

غير منتجة ، كالمرض ،العطب ، التقاعد ، الابعاد من الاراضي الفرنسية بعد البطالة المطولة*.

وهذا مايطرح مسالة عودة المهاجرين وعملية توفير العمل لهم في الاقتصاد الوطني فالنشاط المبذول لتوفير العمل للعمال العائدين الى الوطن كان يجري بوتيرة ضعيفة "ففي الفترة ١٩٧٥ – ١٩٧٨ عاد الى الوطن ٧٥٠٠٠ مهاجر استطاعت الجزائر أن توفر العمل للعائدين كالتالي :

١٩٧٥	كان	٦٥٥	عاملا حصل على عمل في الجزائر
١٩٧٦	كان	٤٦٠٦	عاملا حصل على عمل في الجزائر
١٩٧٧	كان	١٦٦٠	عاملا حصل على عمل في الجزائر"(١)

لقد رأينا في الفصل الثاني ان الاقتصاد الجزائري يعتمد على الصناعة ذات التكنولوجيا العالية مما لايسمح بالتوسع في توفير العمل للعمال الجدد وخاصة ذوي التكوين المهني المحدود . فمسالة عودة المهاجرين الى الوطن هي في توفير فرص العمل وكذلك امكانية توفير السكن لهم والمدرسة لاطفالهم ومن جهة أخرى مسالة مستوى الاجور تطرح اذ أن المهاجر الجزائري يرغب في العودة الى الوطن ولكنه يعرف أن راتبه سيقل بالنسبة لراتبه في فرنسا " فالراتب الصافي للمهاجر الجزائري في فرنسا بالنسبة للعامل البسيط ١٢٣٦ر٣٣ فرنكا فرنسيا سنة ١٩٧١ بينما في الجزائر راتب العامل البسيط بين ٤٥٠ و ٦٠٠ دينار جزائري وهذا يوءخذ بعين الاعتبار ايضا "(٢).

والجدول رقم (٤٤) يوضح الاختلاف اكثر في الرواتب بين الجزائر وفرنسا في قطاع البناء والتشييد .

---

* القانون الفرنسي لايسمح لعامل اجنبي أن يبقى دون عمل لمدة اكثر من ثلاثة اشهر في الأراضي الفرنسية والا تعرض للتسفير .راجع الفقرات السابقة .

(١) C.R.E.A. 1981- L'emigration Maghribine en Europe, P. 458.

(٢) BENSSAD M.E. 1979- Economie du developpement de l'Algerie,P. 265.

الجدول رقم (٤٤) مقارنة بين الرواتب في قطاع البناء والتشييد بين الجزائر وفرنسا ـ وحدة / ساعة

الفترة	البلد	عامل عالي التكوين O.H.Q	عامل مكون O.Q	عامل مختص O.S	عامل بسيط M
١٩٧٧	الجزائر	٣ر٥٠	٤ر٩٨	٣ر٧٨	٣ر٢١
	فرنسا	١٢ر٢٧	١٣ر١١	١٠ر٥٥	٩ر١٦
١٩٧٨	الجزائر	٥ر٥٦	٥ر٠٦	٣ر٨٣	٣ر٢٥
	فرنسا	١٣ر١٧	١٣ر٠٢	١٠ر٠٢	٩ر٨٦

المصدر:
C.R.E.A. 1981- L'emigration Magribine en Europe , P. 477.

وهذا مايطرح مسألة مستوى الاجور في فرنسا والجزائر فالعامل المهاجر العائد لايقبل العمل في ظل أي شرط من شروط العمل " فهو يطالب ان يكون الراتب الذي يأخذه في الجزائر مماثلا لراتبه في فرنسا "(١) وهذا يعني مضاعفة راتبه مرتين أو ثلاث مرات بالنسبة للعامل في الوطن ، هذا اضافة الى المشكلات الاخرى التي ذكرناها من قبل .

أما في مجال توفير السكن للمهاجرين العائدين نهائيا الى الوطن فقد " خصص ١٠ ٪ من مجموع السكن الذي يبنى للعمال المهاجرين"(٢) رغم أن الجزائر تعاني من ازمة شديدة في مجال السكن " فقد بلغ فيها العجز في السكن مقدار ٥٠٠ر١ر٠٠ سكن "(٣) وهذا مايعرقل من عودة المهاجرين لعدم وجود مسكن لهم في

(١) C.R.E.A. 1981- L'emigration Magribine en Europe, P. 309.

(٢) MESSAADIA,M. 1983- Nous Sommes mobilises pour servir Notre Communaute dans : La semaine de L'emigration,No.22 , 4-7.

(٣) La Semaine de L'emigration 1982- No 11, P. 8

٢- عودة المهاجرين من وجهة نظر فرنسية

خلال الازمة الاقتصادية التي تمر بها فرنسا ، والتي تمثلت في البطالة المتفاقمة وخاصة في وسط المهاجرين الاجانب كما اسلفنا الذكر .

طرحت فرنسا مسألة التعويض للمهاجرين الاجانب مبلغ ١٠٫٠٠٠ فرنك فرنسي والعودة الى وطنهم وذلك للتخلص من البطالة ومن القوى العاملة الاجنبية فمنذ " ١ جانفي ١٩٧٧ الى ١ جانفي ١٩٨١ كان عدد المهاجرين الاجانب الذين يطلبون المساعدة للعودة يرتفع ووصل عددهم الى ٨٦٫١٩ عاملا الا الجزائريين الذين كان عددهم ٢٫٦٠٤ عامل وهم يمثلون ٣ ٪ من المجموع "(١).

فالجزائريون يرفضون المساعدة او التعويض الذي يبلغ ١٠٫٠٠٠ ف.ف لانهم ينظرون الى أن فرنسا لم تعطيهم حقهم بشكل كامل ، وهم يذهبون الى ابعد من ذلك فهم " يطالبون بالتعويض عن السنوات السابقة التي قضوا فيها شبابهم في العمل في فرنسا لبناء اقتصاد فرنسا على حساب صحتهم "(٢).

فالعملية ليست عملية تعويض اومساعدة لعودة المهاجرين الى أوطانهم فهناك جيل كامل قضى ثلاثين سنة عاملا في فرنسا محركا عجلة اقتصادها ، منظف لشوارعها . وهذه شركة بيجو للسيارات تطرح نفس العرض وأكثر من ذلك اذ انها " بتاريخ ١ مارس ١٩٨١ عرضت بيجو على عمالها الجزائريين والسنغاليين العودة الى اوطانهم مقابل ٤٥٫٠٠٠ فرنك فرنسي وشراء سيارة بيجو بسعر ١٥٫٠٠٠ فرنك فرنسي "(٣) فمن الصعب على العامل الذي عمل في فرنسا مدة ثلاثين سنة اوعشرين سنة ان يتركها مقابل مبلغ كهذا وهو مقبل أو بعد في مرحلة الشيخوخة .

---

(١) Le Masne H. 1982- Le Retour des emigres Algeriens, P. 28.

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

(٣) C.R.E.A. 1981- L'emigration Maghribine en Europe , P. 104 .

وتستمر السلطات الفرنسية في ضغوطاتها ،وطرح الحلول على المهاجرين وعلى السلطات الجزائرية لتوفير العمل في الجزائر للمهاجرين عند عودتهم لوطنهم واقترحت السلطات الفرنسية على الجزئر " بعودة ٣٥٠٠٠٠ عامل سنويا الى الجزائر وذلك بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٨٠ ، والسلطات الجزائرية ترى أن هذا الاقتراح بالحجم المقترح يتطلب خطة لاعادة ادماج ٤٠٠٠٠٠ عامل جزائري في الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٠ وتوفير فرص عمل لعدد كبير من العمال "[١] والجزائر لاتستطيع ان تستوعب هذا العدد لمحدودية اقتصادها عن استيعاب هذا العدد اضافة الى الشروط الاخرى المتعلقة بعملية توفير الحاجات الضرورية لذلك .

ومن الحلول المطروحة على المهاجرين لانهاء دوروظيفة المهاجرين الجزائريين في فرنسا ثلاثة اقتراحات في هذا الاطار :

أ - الرجوع الى الوطن مع التعويض (وهذا لم يلق اهتماما من العمال الجزائريين كما اسلفنا) .

ب - التكوين المهني بشكل دورات سريعة وعودتهم الى الوطن (ولم تنجح السلطات الفرنسية فيه كما اسلفنا في فقرة التكوين المهني) .

جـ - ايجاد مشاريع صناعية صغيرة في الجزائر . هذا الاقتراح وجد لدى السلطات الجزائرية اهتماما وبين السلطتين الفرنسية والجزائرية ،وهذا الاقتراح يكون محققا من خلال " القروض ٤٠ ٪ منها مقدمة من السلطات الفرنسية و ٦٠ ٪ من القروض الحرة مضمونة من الجزائر، الاولى بسعر فائدة من ٧ - ٨ ٪ سنويا والثاني حسب معدل السوق والتعويض بالنسبة للمشاريع المنشأة تكون خلال عشرة سنوات ويكون بالدينار الجزائري، والسلطات الجزائرية تضمن تعويضا بالعملة الصعبة "[٢]. كل هذه المحاولات التي يحاولون تطبيقها لضمان عودة المهاجرين الى وطنهم

---

(١) Les Cahier du C.R.E.A. 1984- Revue du centre de Rechereche en economie Appliquee , Algerie,No.1,P. 67.

(٢) Les Cahier du C.R.E.A. 1984- P. 69 .

هي محاولات من قبل السلطات الفرنسية لاعطائها الصفة القانونية لتسفير القوى العاملة الجزائرية ، وكل هذه الحلول تبدو مثيرة للحذر لأنها تخدم التعاون بين البلدين والرأسمال الفرنسي بصفة خاصة لفتح السوق الجزائرية أمام البضائع والآلات الفرنسية للتخلص من ازمتها الاقتصادية .

* * *

٣ـ عودة المهاجرين من وجهة نظر جزائرية

منذ الاستقلال بقيت سياسة الجزائر لمواجهة مشكلات المهاجرين في فرنسا عبارة عن سياسة دفاعية وهي سياسة ثانوية بالنسبة للسياسة الداخلية والخارجية لاتجاهها نحو توفير فرص العمل في الجزائر ، واعتمدت على تحويلات المهاجرين للعملة الصعبة واستعمالها في ميزان المدفوعات الجزائرية .

ففي شهر ماي ١٩٦٦ نوقشت في الجزائر العلاقة الفرنسية الجزائرية ومستقبل المهاجرين الجزائريين في فرنسا ، " وقرر ايجاد فرص عمل جديدة للقوى العاملة الوطنية المهاجرة ، وقررت ضرورة التحضير لتهيئة العودة الضرورية للمهاجرين "(١).

واصبحت الهجرة تشكل هاجسا لدى الحكومة الجزائرية ، وهددت السلطات الفرنسية بطرد جميع العمال الجزائريين العاملين لديها ، وذلك كعملية ضغط على الجزائر لسياستها الاقتصادية ، وكان موقف الجزائر ان اوقفت الهجرة الى فرنسا بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣ في خطاب القاه الرئيس الراحل هواري بومدين وقال فيه " نحن القينا على السلطات الفرنسية سوءالا واضحا هل هي بحاجة ام لا الى القوى العاملة الجزائرية ، وقلنا لها ان هي ليست بحاجة الى القوى العاملة الجزائرية فالجزائر تستطيع ان تحل مشاكلها ولن تعجز ان تحلها "(٢) .

وفي سنة ١٩٧٥ انشىء فرع للمكتب الوطني للقوى العاملة (O.N.A.M.O) في فرنسا وعمل هذا المكتب الوطني على توفير واتاحة الامكانية المتعلقة بفرص العمل في الوطن للمهاجرين ، والقيام باستقبال العائدين الى الوطن ومساعدتهم على اعادة ادماجهم في سوق العمل ضمن المنشآت الانتاجية في جميع الولايات وفعلا من سنة ١٩٧٦ الى ١٩٧٩ وفر المكتب الوطني للقوى العاملة ١٨,٠٠٠ عقد

(١) BENAMRANE Dj. 1983- L'emigration Algerienne en France , P. 48 .

(٢) BENAMRANE Dj. 1983- L'emigration Algerienne en France , P. 111

عمل للعائدين من أصل ٤٠,٠٠٠ عامل عاد الى الوطن مسجل ، وهذا يمثل ٤٥٪ من توفير العمل للمهاجرين "(١) وهذا العدد بالتأكيد قليل نظرا للفترة الطويلة نسبيا ، وللامر الواقع الذي يعيشه عمالنا في المهجر فهم في وضعية متردية ، وكان ذلك من خلال ترددي العلاقة بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية ففي " سنة ١٩٨٠ وضعت فرنسا الجزائر امام الأمر الواقع بانها لاتستطيع ان تتحمل كل المشكلات من المهاجرين "(٢) فالمهاجرون الجزائريون يستعملون كورقة ضغط على الجزائر ، والعلاقة بين الجزائر وفرنسا مرهونة بالقوى العاملة الجزائرية في فرنسا .

وضعت بعض القوانين التشجيعية لعودة المهاجرين الى الوطن، واصدرت قوانين مالية وجمركية تخص المهاجرين لتحفيزهم على العودة منها :

المادة ٦١ـ المعدلة عن المادة ٢٠٢ من قانون الجمارك

آـ للجزائريين العائدين الى الوطن نهائيا الحق باستيرادا سيارة سياحية والاشياء والامتعة المعدة خصيصا لاستعمالهم الشخصي دون دفع جمارك .

ب ـ يستطيع المهاجر التاجر او العامل في الصناعات التقليدية تحويل مشروعه بشكل نهائي الى الجزائر يشترط أن يكون قد عمل في هذه المهنة منذ ثلاث سنوات في الخارج قبل عودته .

جـ لايحق للعائد بيع هذه الادوات الا بعد مرور خمس سنوات "(٣)

وتشجيعا لجزب العملة الصعبة الى البلاد أصدرت قوانين مالية في هذا الاطار منها : المادة ١١٧ من قانون المالية لسنة ١٩٨٠ حول فتح حساب بالعملة الصعبة في الجزائر جاء فيه :

" للمواطنين المقيمين في الخارج الذين يفضلون وضع اموالهم في البنوك

---

(١) C.R.E.A. 1981- L'emigration Maghribine en Europe , P. 312 .

(٢) BENAMRANE Dj. 1983- L'emigration Algerienne en France , P. 116.

(٣) الجريدة الرسمية الجزائرية ، ٣١ ديسمبر ١٩٨١ـ عدد ٥٣ السنة الثانية عشر .

الجزائرية بالعملة الصعبة ، لهم كل الحق بتحويل أموالهم في كل الاوقات ودون أية عراقيل من قبلنا ، وهذه الحسابات لغير المقيمين بالعملة الصعبة لها فائدة مئوية سنوية من ٤ - ٥ر٧ / هذه الفوائد هي كذلك قابلة للتحويل بنفس الشروط . واضيف اليه قرار مالي بتاريخ ١٩ افريل ١٩٨٣ ليشمل الدبلوماسيين والطلاب وكل من يقيم في الخارج لمدة ستة أشهر فقط "(١).

وهكذا بدأ اهمال دور المهاجرين في التنمية الاقتصادية ، ووضعهم في خدمة التنمية وخاصة الزراعية ، واتجهت الحكومة الجزائرية نحو مدخراتهم ومحاولة جذبها الى الوطن لاستثمارها في القطاع السياحي ، والمقاولات " بشروط بسيطة خاصة للعمال المهاجرين الذين يرغبون في استثمار أموالهم في الجزائر وذلك بتحويل اموالهم بالعملة الصعبة الى الجزائر والمجال مفتوح امام عمالنا في المهجر لاستثمار أموالهم في القطاع السياحي والمقاولة "(٢)

ولم توضع أية دراسة معمقة وجدية حول المهاجرين ومحاولة وضع حلول لها ، بل ترك امام المهاجرين حرية العودة الى الوطن بشكل حر دون وضع سياسة اقتصادية - اجتماعية لاستيعاب المهاجرين في النشاطات الانتاجية . الا أن هذه المحاولات من أجل التشجيع على اقامة المشاريع الفردية الصغيرة للمهاجرين في الجزائر ، هو طموح اقتصادي ، وتطور في اسلوب التنمية الاقتصادية للجزائر .

الا أن الدستور والميثاق الوطني يثبتان الحياة السياسية والاقتصادية للجزائر ، اذ يقران بحقوق وجود الملكية الخاصة التي تخدم التنمية الاقتصادية ، الملكية الخاصة التي تندمج مع مجهودات التنمية والتي

---

(١) Le Ministre 1983- Arret du Munistre des Finances No. 223A/S.M.R. 1983 .

(٢) BENAMRANE Dj. 1983- L'emigration Algerienne en France , P. 117.

لاتشكل تعارضا مع الاهداف الاشتراكية للوطن . وحددت المشاريع الصغيرة التي يجب أن توجد على مستوى الجزائر في القطاعات الانتاجية والاجتماعية كالصناعات التقليدية المنتجة ، وتجارة التجزئة ، والملكيات الصغيرة للفلاحين ، والمقاولين الصغار* .



---

* أنظر الدستور والميثاق الوطني الجزائريين .

لقد رأينا في هذا الفصل ان السلطات الاستعمارية ، قد قامت منذ وقت طويل بتحوير الكيان الاقتصادي الجزائري ، حيث جعلته مجرد فرع تابع مرتبط عضويا بالاقتصاد الفرنسي ليمده بالمحاصيل الزراعية والمواد الاولية والقوى العاملة رخيصة الاجور . ولازالت الجزائر تعاني من هذا الارتباط العضوي الاقتصادي السياسي ، فالقوى العاملة الجزائرية المهاجرة الى فرنسا اصبحت تستعمل ورقة ضغط على السلطات الجزائرية من اجل استمرارية هذا الارتباط الاقتصادي بين البلدين . ففرنسا ترى أنه على الجزائر أن تأخذ بالمشاريع الصغيرة في اقتصادها لحل مسألة المهاجرين ، ولكن هل هذه المشاريع الصغيرة ستصبح قاعدة للوصول الى تقوية الرأسمال الخاص ، وتحجيم القطاع العام ؟ ألم يكن هذا الطرح متوافقا مع الضغوطات الاجتماعية وانخفاض مصادر الدولة بفعل الازمة الاقتصادية العالمية ؟.

فالهجرة الجزائرية الى فرنسا تشكل عبئا اقتصاديا اجتماعيا اكثر مما هو مربح للاقتصاد الجزائري ، والمستفيد الوحيد من القوى العاملة الجزائرية المهاجرة هو الاقتصاد الفرنسي لذلك كان أثر الهجرة الجزائرية على التنمية الاقتصادية سلبيا سواء في المجال الاقتصادي او الثقافي او السياسي.

فقد وجدنا ان سياسة فرنسا نحو المهاجرين بعد الازمة الاقتصادية التي حلت بها تطرح شعارا : اشتروا البضاعة الفرنسية وعودوا الى اوطانكم . وهذه تعني الطرد مع تصدير البضائع الفرنسية ، اي انها تريد ان تأخذ منهم كل مالديهم في سبيل انعاش اقتصادها المتأزم اذ أن الجزائر أصبحت سوقا استهلاكية للبضائع الفرنسية او سوقا سوداء لتصريف الاموال والبضائع الفرنسية .

ومن أثرها الثقافي ارتباط مليون جزائري مهاجر في فرنسا نصفهم شباب دون سن العشرين من اعمارهم بالبيئة الفرنسية وثقافتها ، وهؤلاء ولدوا وتربوا هناك مما شكل لديهم ازدواجية ثقافية واجتماعية ... الخ .

والاثر السياسي توضح الجلاء فيما تمارسه فرنسا على الجزائر من ضغوط على توجهات الجزائر التنموية ، من خلال اجبارها على استخدام التقنية الفرنسية بواسطة الشركات الفرنسية في انجاز مشاريعها الاقتصادية .

* * *

التوصيـــــــــــات

١- زيادة انتاجية الارض ورأس المال ورفع انتاجية العمل بالتدريب والتأهيل والارشاد واستخدام الالات الزراعية . وتنظيم العمل الزراعي عن طريـــــق الادارة الناجحة والرشيـــدة .

٢- تنمية الموارد البشرية والقضاء على البطالة بمختلف صورها ، واستغـلال الموارد الطبيعية المحلية استغلالا أمثـل .

٣- رفع مستوى معيشة السكان والاهتمام بالتخطيط الاقليمي لاذابة الفـــوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الريف والمدينـــة .

٤- التشغيل الامثل للطاقـــات البشرية من أجل الاقلال من البطالة المقنعـــــة والموسمية .

٥- زيادة نصيب الفرد العامل في الزراعة من الناتج الزراعي وضمان مستـوى معيشي مناسب للمنتجين الزراعيين .

٦- التنسيق والتكامل بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعيـة وذلك عـن طريق توفير احتياجات الصناعات الوطنية من المواد الاولية الزراعية .

٧- الاهتمام بقطاع التخزين سواء للمنتجات او للمستلزمات الزراعية .

٨- الاهتمام بموءسسات البحث العلمي الزراعي وربط خططها باحتياجات التنمية الزراعيـــة .

٩- تحقيق التنميـــة الريفية مع التركيز على افادة سكان الريف .

١٠- تقديم المساعدات المادية والمالية والتنظيمية التي تساعد على تنميـــة الريف وسكان القرى .

١١- العمل على تخصيص السكن وفرص العمل للعمال المهاجرين العائدين الى الوطن .

١٢- تشجيع الشباب المهاجر لعودتهم الى الوطن والعمل على تسهيل معاملات تسجيلهم في الجامعات والمعاهد الوطنية .

١٣- اخراج المرأة من وضعها الهامشي والجهل الذي تعيش فيه واتاحة فرص العمل لها .

١٤- ايجاد علاقة وثيقة بين التعليم والعمل واشراك الطلبة في الانتاج اثناء الدراسة والزامهم بالخدمة في الارياف والاسهام في تعليم الجماهير قبل دخولهم التعليم العالي .

* * *

٥٢	٢	عامل	عاملا
٥٥	[illegible]	[illegible]	أساسا
٥٩	٨	الدورس	الدروس
٧٣	٢	عناية	عنابة
٧٨	٣	لا	الا
٨٠	١٣	موءهلين	موءهلون
٨٢	٨	محاباتها مهم	محاباتها لهم
٩٥	٩	حدية	جدية
٩٦	١٠	الجزائريين	الجزائري
١٠٢	١٣	ليعدوا	ليعودوا
١٠٩	٢	كونت	كانت
١١٥	٨	يهاجروا	يهاجر
١١٥	٨	جعلتهم	جعلته
١١٦	١	يعيشون	تعيش
١١٧	٨	فرنسا	الجزائر
١١٨	٧	أنه	أننا
١١٩	٥	المهاجرون	المهاجرين
١٢٠	٥	الجزائرة	الجزائر
١٢٩	٦	نشأ	نشأت

الخاتمـــة

من خلال ماسبق ، من هذا البحث وجدنا أن المعانات الجزائرية الاقتصادية والاجتماعية هي نتيجة لممارسات الاستعمار الفرنسي الذي دام ١٣٢ سنة مسخرا فيها الاقتصاد والشعب الجزائري، لخدمة الاقتصاد الفرنسي ورفاه شعبه .

لقد مارس الاستعمار الفرنسي سياسة نزع الملكية وتشريد الانســـان الجزائري كما عملت الاحتكارات الفرنسية على جذب القوى العاملة الجزائريـــة الى مصانعها .

فلقد ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعية اقتصادية واجتماعية مفككـــة حيث تتداخل فيها القطاعات الاقتصادية الحديثة مع القطاعات الاقتصاديـــة القديمة .

ففي الفصل الأول ، وجدنا أن التركيب العمري للسكان هو ٥٧ر٥٦٪ اعمارهم تقل عن (١٩) سنة ، وهذا يعني ان اكثر من نصف السكان معالا ، مما شكل ضغطـا على الخدمات العامة ، وخاصة التعليم ، اذ ان ١٧٪ من الميزانية العامة موجهـة الى التعليم .

وهذا لايعني اننا نسلم بأن السكان يشكلون مشكلة للتنمية ، بل كمـا أسلفنا القول أن تدابير السياسة الاجتماعية المتخذة هي التي تلعب دوراكبيـرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مع أننا نعلم أن الجزائر غنية بثرواتهـا الطبيعية تستطيع في ظل سياسة اجتماعية اقتصادية رشيدة ان تقفز قفزة نوعيـة باقتصادها وعلاقاتها الاجتماعية ، على الرغم من الصعوبات التي واجهتها كمـا اسلفنا الذكر في الفصل الثاني . وتتجسد هذه الصعوبات في تفشي الامية ، والبطالة وتدهور الصحة ، والخدمات بصفة عامة ، في الارياف والقرى ... هذه العوامـل

دفعت بالسكان الى الهجرة الداخلية والخارجية بصورة كبيرة ، اضافة الى الاستثمارات المحققة في القطاع الصناعي ، وتخلي السلطة عن القطاع الزراعي واهماله ، اذ ان ٢٠٠,٠٠٠ هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة اصبحت مهملة اهمالا تاما ، وأقيمت عليها منشآت صناعية ، أو أبنية للمكاتب الادارية ، وسكن للموظفين في الادارة ، وأدى ذلك الى اضعاف القطاع الزراعي واضعاف مساهمته في التنمية الاقتصادية ، اذ اننا نجد أن الجزائر تواجه ازمة غذائية فلقد اصبحت تعتمد على الخارج في استيراد المواد الغذائية ، كل هذا نتيجة لغياب تخطيط القوى العاملة الذي يرصد تحركاتها عبر الوطن . في السلطة لم تتخذ أي موقف من الهجرة الريفية ، الا انها باشرت بتطبيق الثورة الزراعية التي تعد نوعا من المحددات للهجرة الريفية ، الا انها لم تأخذ أبعادها الكاملة سواء من حيث التنظيم ، او التنفيذ حيث وجدت معيقات بيروقراطية وادارية وظروف ثقافية واجتماعية .

كما أن السلطة لم تتخذ أي موقف من الهجرة الريفية الداخلية ،فهي في نفس الوقت لم تجابه تيار الهجرة الخارجية التي تعد أحد الصعاب التي تواجهها السلطة ، فأثر المهاجرين في الاقتصاد الجزائري أصبح يشكل خطراجسيما من خلال الاستهلاك ، والاستيراد المخفي ، نتيجة حركة المهاجرين بين الجزائر وفرنسا ، ولم يعد يستفيد الاقتصاد الجزائري من تحويلات العمال المهاجرين الا بنسب ضئيلة وهي في تناقص مستمر برغم ان حجم القوى العاملة المهاجرة في تزايد مستمر، اضافة الى كل ذلك ، الضغوطات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر من طرف السلطات الفرنسية ، وعلى القوى العاملة الجزائرية من ، طرد وقتل ، وعنصرية ... الخ.

من كل ماسبق نستطيع ان نقول ان الهجرة في الجزائر هي ناتجة عن سوء العلاقة الاجتماعية السياسية السائدة ، وتطبيقها لأسلوب التنمية الاقتصادية .
وبهذا اكون قد أتيت على نهاية هذا البحث راجيا ان اكون قد اصبت فيإيفاء هذا البحث العلمي من بعض جوانبه الهامة ،والا فاني طالب علم ينشد المعرفة .

* * *

المراجع

المراجع العربية

أ- الكتـــب :

- الابراهيمي عبد الحميد ١٩٨١- ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل - مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٤٢٦ صفحة .

- ابن أشنهو عبد اللطيف (ب.ت) - الهجرة الريفية في الجزائر، مركز الابحاث في الاقتصاد التطبيقي ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية ،المطبعة التجارية ، الجزائر ، ١٦٣ صفحة .

- ابن أشنهو عبد اللطيف ١٩٧٩- تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين ١٨٣٠- ١٩٦٢- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٥٠٩ صفحة .

- بوجوش عمار ١٩٧٩- العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٤١٨ صفحة .

الحافظ زياد ١٩٧٦- أزمة الغذاء في الوطن العربي - ط ٢ ، ١ معهد الانماء في الوطن العربي ، الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية ، بيروت ١٩٧ صفحة .

- حامد عمار ١٩٧٨- ندوة التعليم والتنمية - الاسكندرية ١٩٧٢ ،المعهد العربي بالكويت ، الكويت ، ٦٢ صفحة .

- حربي محمد ١٩٨٣- جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع ، الجزائر

١٩٥٤-١٩٦٢ - ترجمة كميل قيصر داغر ، دار الكلمة والنشر، بيروت، ٣٦١ صفحة .

- زهراوي أحسن (ب ،ت) - العمال الجزائريون في فرنسا دراسة اجتماعية - ترجمة ابراهيم الكيلاني ، دار البعث للصحافة والطباعة ، دمشق ٢٤٢ صفحة .

- ستهم الحافظ ١٩٨١- التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال - ترجمة مروان القنواتي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ٤٢ صفحة .

- سعد الدين ابراهيم، عبد الفضيل محمود ١٩٨٣- انتقال العمالة العربية المشاكل الاثار السياسية - ط١،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ٣٩٢ صفحة .

- سعد الله أبو القاسم ١٩٦٩- الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٠٠- ١٩٣٠ - ط١،دار الاداب ،بيروت، ٥٤٧ صفحة .

- عبد الفضيل محمود (ب ،ت) - أثر هجرة العمالة للبلدان النفطية على تفاوت دخول الافراد وانماط السلوك الانفاقي في البلدان المصدرة للعمالة - المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت ، ٣٣ صفحة .

- عبد الفضيل محمود ١٩٨٠- اثر هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية على العملية التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية في الاقتصاد المصري - ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاد بين المصريين ، القاهرة ، ٣٣ صفحة .

- عبد الفضيل محمود ١٩٨٢- مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي الجذور المسببات والابعاد السياسيات - ط١ ،مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الامانة العامة ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٣٢ صفحة .

- عدي الهواري ١٩٨٣- الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي ١٨٣٠-١٩٦٠- ط١ ،ترجمة جوزيف عبد الله ، دار الحداثة ،بيروت ،٢٢٠ صفحة .

- الغنيمي محمد رياض ١٩٨٤- النمو الاقتصادي توزيع الدخول و الفقر في الريف في الشرق الادنى - F.A.O ،بيروت ، ١٧١ صفحة .

- كاسلر ستيفن ، لاكوساك جودو ١٩٧٩- العمال المهاجرون و البنية الطبقية في أوروبا الغربية - جزءان ،ترجمة ، محمود فلاحة ، منشورات وزارة الثقافة و الارشاد القومي ، دمشق ،ج١ ٣٨٣ صفحة ،ج٢ ٤٠٥ صفحة .

- مسعود مجيد ١٩٧٦- بعض ملامح التنمية و التخطيط في الجزائر- المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت ، ١١٧ صفحة .

- الهندي محمود احسان ١٩٧٧- الحوليات الجزائرية تاريخ الموءسسات في الجزائر من العهد العثماني الى عهد الثورة فالاستقلال - العربي للاعلان و النشر و الطباعة و التوزيع ، دمشق ، ٢٦٤ صفحة .

- وولف أريك ١٩٧٧- الحروب الفلاحية في القرن العشرين - نقله الى العربية أكرم الرافعي ، دار الحقيقة ، بيروت ،٢٩٥ صفحة .

ب ـ الدراسات والنـــدوات :

ـــ ابن حسين م.ل ١٩٧٩ـ نظرات حول الشروط الاقتصادية لنشوء الطبقة العاملة في الجزائر تراكم بدائي أو تراكم رأس المال في اطار السيطــــرة الاستعمارية في : دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربيـــة ، أبحاث الندوة العلمية الثانية ، المعهد العربي للثقافة العماليـــة وبحوث العمل ، منظمة العمل العربية ، الجزائر ، ٤٥٩-٤٧٢.

ـــ أحمد أمين جلال ١٩٨٢ـ اشباع الحاجات الاساسية كمعيار في تقوم تجـــارب التنمية العربية في : دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٦٣-٢٨٣.

ـــ الاخرس صفوح ١٩٧٨ـ السكان وقوة العمل وعناصر التنمية الاجتماعية في : ندوة السكان والقوى العاملة والتخطيط في الجمهورية العربية السورية ، رئاسة مجلس الوزراء ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ،دمشق ،٢١-١٠٠.

ـــ ادارة الموارد البشرية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ١٩٧٨ـ انتقـــال العمالة بين الاقطار العربية في : ندوة السكان والعمالة والهجـــرة في دول الخليج العربي ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويـــت، ١٧٢-٢١٧.

ـــ باقون عاليه ١٩٨٤ـ بحث في العلوم الاجتماعية حول المرأة في شمــــال أفريقيا ، المشاكل والاتجاهات والمتطلبات في : الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي ، اليونسكو ، المؤسسة العربية للدراســـات والنشر ، بيروت ، ٧٩-١٣٨.

ـــ البستاني فريد ١٩٧٨ـ العوامل الديموغرافية الاقتصادية الاجتماعيـــة المؤثرة في التركيب الهيكلي والتوزيع الاقليمي للسكان في الجمهورية

العربية السورية في : ندوة السكان والقوى العاملة والتخطيط في الجمهورية العربية السورية ، رئاسة مجلس الوزراء ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ، ١١١-١٣٨.

- تحسين خالد علي ١٩٨٢- تطورات مقلقة لاوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي خلال عقد السبعينات في : دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٤٠٥-٤٤٣.

- الحمد عبد الملك يوسف ١٩٧٥- التعليم العام والانماء البشري في الخليج العربي في : ندوة تنمية الموارد البشرية في الخليج العربي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت ،٦٧-٩٢.

- الحمصي محمود ١٩٨١- تقييم تجربة التخطيط والانماء في الوطن العربي في: الحلقة النقاشية السنوية الرابعة ، التخطيط لتنمية عربية اقامة حدوده ،ج١ ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،الكويت ، ٦٩-١٢٠.

- دارم البصام ١٩٨١- العلاقة بين التعليم والتنمية في البلدان العربية في الثمانينات في : الحلقة النقاشية الثالثة للعام الدراسي ١٩٧٩-١٩٨٠- حسول اقامة التنمية العربية في الثمانينات ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت، ٣٠ - ٧٤ .

- زكي سعد نصار ١٩٨٠- انماط التنمية الزراعية في الوطن العربي في: انماط التنمية في الوطن العربي ،ج١، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت ،١٠٥- ١٨٦.

- السويدي محمد ١٩٨١- الهجرة الداخلية والنمو الحضاري في الجزائر في : حلقة بحثية عن التوزيع السكاني في الوطن العربي ، المعهد العربي

للتخطيط بالكويت ، الكويت ، ٢٣٩-٢٨٨.

- شنتوف الطيب ١٩٧٩- تطور العمل في الجزائر في القرن التاسع عشر في : دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية ابحاث الندوة العلمية الثانية ، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل ،منظمة العمل العربي ، الجزائر ، ٢٠٥-٢٢٦.

- طالب بن دياب عبد الرحيم ١٩٧٩- حرب ١٩١٤-١٩١٨ والجزائر في: دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية ابحاث الندوة العلمية الثانية ، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل ،منظمة العمل العربي، الجزائر ، ٤٥٩-٤٧٢.

- عبد السلام عادل ١٩٧٥- بلدان الخليج العربي دراسة ديموغرافية في: ندوة تنمية الموارد البشرية في الخليج العربي ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت ، ١٨-٦٣.

- عبد الفضيل محمود ١٩٨٠- انماط التجارة والتبادل الخارجي في الوطن العربي ١٩٦٠-١٩٧٧- في : انماط التنمية في الوطن العربي ١٩٦٠- ١٩٧٥ج١، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت ، ٢١٣-٣٦٠.

- العمادي محمد ١٩٨١- آفاق التنمية في الثمانينات في : الحلقة النقاشية الثالثة للعام الدراسي ١٩٧٩-١٩٨٠ حول آفاق التنمية العربية في الثمانينات ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت ، ١٨٩-٢٣٥.

- فارس محمد الامين ١٩٧٨- التعاون والتكامل الاقليمي للموارد البشرية العربية في : ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت ، ٢١٩- ٢٥٩.

- هلموت فيمبشكوفسكي ١٩٧٩- العوامل والاليات الموضوعية لتشكل الطبقة العاملة في الجزائر خلال فترة السيطرة الاستعمارية في : دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية ابحاث الندوة العلمية الثانية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل ،منظمة العمل العربي، الجزائر ،٢٦٣-٢٧٢.

- وذاي العطية عبد الحسين ١٩٨١- التخطيط للتنمية الزراعية في الوطن العربي في : الحلقة النقاشية السنوية الرابعة التخطيط والتنمية عربية آفاقه حدوده ،ج٢ ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت، ٢٣٣- ٣٠١.

ج ـ الوثائق :

- البنك الدولي ١٩٨٠- تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١.
- جبهة التحرير الوطني ١٩٧٦- الدستور ١٩٧٦- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية .
- جبهة التحرير الوطني ١٩٧٦- الميثاق الوطني ١٩٧٦- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية .
- رئاسة مجلس الوزراء ١٩٧١- الثورة الزراعية - الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، ١٢٠ صفحة .
- وزارة الاعلام والثقافة ١٩٧٦- الثورة الزراعية القرى الاشتراكية ،مجموعة نظرات عن الجزائر ١٩٧٦- الجزائر ، ٧٠ صفحة .
- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨١- الاحصاءات الحيوية عام ١٩٧٧ نتائج استغلال العينة - مديرية الاحصاء والمحاسبة الوطنية ،الجزائر، ١٤١ صفحة .
- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠- تقرير عام للمخطط الخماسي ١٩٨٠-١٩٨٤ ،مديرية الاحصاء والمحاسبة الوطنية ، الجزائر،٤١٣ صفحة .
- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠- التعداد العام للسكان والسكن ١٩٧٧- مديرية الاحصاء والمحاسبة الوطنية ، الجزائر،١٥٠ صفحة .
- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٧٩- الجزائر بالارقام ١٩٧٩ - مديرية الاحصاء والمحاسبة الوطنية ، الجزائر ، ٣٨ صفحة .

- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٢- الجزائر بالارقام ١٩٨٢- مديرية الاحصاء والمحاسبة الوطنية ، الجزائر ،٢٧ صفحة .

- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠- خلاصة الحصيلة الاقتصادية الاجتماعية ١٩٦٧-١٩٧٨- مديرية الاحصاء والمحاسبة الوطنية ، الجزائر ، ٤٢٣ صفحة .

- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨١- الواقع الديموغرافية للجزائر لعام ١٩٧٩- مديرية الاحصاء والمحاسبة الوطنية ، الجزائر ،٩١ صفحة .

- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٢- الواقع الديموغرافي في الجزائر لعام ١٩٨٠- مديرية الاحصاء والمحاسبة الوطنية ، الجزائر ، ٧٥ صفحة .

- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٠- هجرة السكان بين الولايات مديرية الاحصاء والمحاسبة الوطنية ، الجزائر ،٢٥٠ صفحة .

د- الدوريات :

- سبرلنغ ١٩٨٣- مشكلة كبرى تحتاج الى حل - الحركة النقابية العمالية ، مجلة اتحاد النقابات العالمي ، براغ ، العدد (٧)،٢٤-٢٩ .

- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ١٩٨٤- احصائيات - مجلة الديوان الوطني للاحصائيات - رقم٣ ، الجزائر ، ١٠-٢٣ .

المراجع الأجنبية

آ- الكتب :

BELLOULA T. 1985- Les Algeriens en France Leur Passe Leur Participation a la lutte de liberation Nationale leurs perspectives . Editions Nationales Algeriennes, 253 P.

BENACHENHOU A.(Samsdate)- L'experience Algerienne de Planification et de Developpement 1962-1982. Office des Publications Universitaires (O.P.U.) 2eme edition, Alger, 337 P.

BENAMRANE DJ. 1983- L'emigration Algerienne en France (Passe, Present, Devenir). SNED, Alger, 410 P.

BENAOUDA H. 1983- Systeme Productif Algerienne et Independance Nationale tome II. Universite des Sciences Sociales de Grenoble, 421 P.

BENSSAD MH. 1979- Economie du Developpement de L'Algerie Sous Developpement et Socialisme ,(O.P.U.) Alger et economica, Paris, 287 P.

C.E.A. 1982- Donnes Demographiques et Scio-économiques pour les Etats Membres de C.E.A. Nation unies, 284 P.

C.R.E.A. 1981- L'Emigration Magribine en Europe Exploitation ou Cooperation ? S.N.E.D., Alger, 675 P.

F.A.O. 1984- Terres, Virres et Population, F.A.O. ,developpement Econom-

ique et sociale No. 30, Rome , 100 P.

FORGUES PH. 1979- Les Champs Migratoires Internes en Syriés, (C.E.R.M.O.C.) centre d'etudes et de recherches sur le moyen Orient contemporain Beyrout, 197 P.

GALLISOT R. 1978- Movement Ouvrier Communisme et Nationalismes dans le Monde Arabe Cahier du Movement Social No. 3. Les edition Ouvrieres, Paris, 299 P.

HUZZYIN S.A. and SMITH TE. 1974- Demographic Aspects socio economic. Developpement in some Arab And African Countries, Cairo demographic centre, Cairo, 425 P.

LE MASNE H. 1982- Le Retour des Emigres Algeriens. O.P.U. Alger et C.I.E.M., Paris, 215 P.

OURABAH M. 1982- Les Transformations Economiques de L'Algerie au 20eme anniversaire de L'Independance, E.N.A.P. 1er October, Alger , 245 P.

RAHMANI CH. 1982- La Croissance Urbaine en Algerie. O.P.U. ,Alger,318 P.

TAYEB SA. 1981- Le Developpement Industriel de L'Algerie. Edition Anthropos ISBN ,399 P.

ب ـ الوثائق :

AMICALE DES ALGERIENS EN EUROPE. 1973- Conference Nationel sur L'Emigration. Impremerie speciale de L'A.A.E. , Paris, 111P.

AMICALE DES ALGERIENS EN EROPE . 1974- 7eme Conférence des Cadres. Imprimerie Speciale de l'A.A.E. , Paris, 111P.

AMICALE DES ALGERIENS EN EUROPE. 1977- Nouvelles Perspectives Pour L'Emigration Algerienne. Imprimerie Speciale de L'A.A.E. Paris , 191 P.

AMICALE DES ALGERIENS EN EUROPE . 1981- 10e Assemblee Generale. Imprimerie Speciale de L'A.A.E., Paris, 156 P.

BUREAU INTERNATIONAL DU TROVAILE 1978- Annuaire des statistiques du travail 1978- Geneve, 221 P.

BUREAU INTERNATIONLE DU TRAVAIL 1982- Annuaire des statistiques du travaile 1982- Geneve, 371 P.

C.R.E.A. 1984- Les Cahiers du centre de Recherche en economie Applique. S.N.E.D., Alger. 189. P.

Derection Generale des statistiques 1983- L'emploi en 1981- dans les unites economiques des collectives locales decret No.81-62- du 4 Avrail 1981- (non numerote), Alger .

LE MINISTRE DES FINANCES 1983- Arete No. 223 A/S.M.A.R. Algerie .

MINISTERE DE LA PLANIFICATION ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE 1980 - Recensement Generale de la Population de L'Habitat.1977 Direction Generale des statistiques, Alger , 250 P.

MINISTERE DE LA PLANIFICATION ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE ,1981- Annuaire Statistique de L'Algerie. Direction Generale des Statistiques, Alger, 400 P.

M.P.A.T. 1981- Bultin interieur 1982. Alger , 67 P.

SECRETARIAT d'etat au plan 1973- Tableaux de l'economie Algerienne 1973, Alger, 233 P.

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE , 1974- 11e Plan Quadriennal 1974- 1977- Rapport General. Impremeri Officielle, Alger, 267 P.

ج- الدوريـات :

Bissekri F. 1982- Chomage dans : La semaine de L'emigration No.5.14-15.

Bissekri F. 1983- Formation Reinsertion dans : La semaine de L'emigration. No. 26, 4-5 .

C.E.S. 1983- Les Problemes du L'economie Algerienne dans : Problemes economiques , No. 1854, 15-24 .

Dieter H. Kroner 1984- Algerie L'echec d'un Modele de developpement et le Retour au Realisme economique dans: Problemes econom-miques , No. 1874, 27-32 .

Messadia M.E. 1983- Nous sommes Mobilises Pour Servir Notre commanuate dans : La semaine de L'emigration No. 22, 4-7.

Ministere de la planification et de L'amenagement du territoire 1982- Statistiques- Revues de L'office Nationale des statisti-ques . No. 2 .

Ministere de La planification et de L'Amenagement du territoire 1983- Statistiques- Dossier : emquete main- Doeuvre et Demogr-aphie . No. 1/IV/.

Ministere de la Planification et de L'Amenagement du territoire 1984- Statistiques- Les Migration Internes, No. 3 .